

## حوار الأديان وبناء الدولة

مقالات ودراسات في قضايا  
الحوار بين الأديان ومسائل المجتمع المدني

## مقدمة

منذ العام 2005 وأنا أعمل على إعداد هذه المقالات؛ بعضها عن الحوار الإسلامي المسيحي حيث أتيت لي فرص عديدة للتحدث في منتديات الحوار في لبنان، والخارج، وبعضها الآخر، لا بل جليها، قارب السياسة من أوجه مختلفة انسجاماً مع تلك المرحلة التي عاشها لبنان، والتي شهدت أحداثاً كبرى وتطورات سريعة. هذه المقالات حازت الانحياز إلى هذه الفئة أو تلك ولكنها انحازت بالتأكيد إلى بعض القيم التي أتمسك بها، إن من خلال تربيتي الأخلاقية أو مسيرتي المهنية وفق الثابتة التي لا مناص للبلدان من التمسك بها، ألا وهي إقامة الدولة لحفظ الوطن. ذلك أن الوطن بخطر إذا لم تستقم (أو تستوي) حياة أبنائه في المؤسسات الدستورية الناضجة للحياة الوطنية.

وقد قيل في تقييم تلك المرحلة الكثير، واستعملت لتوصيفها كل التعابير ولكن الحقيقة الثابتة من خلاصات الدروس والعبر أن اللبنانيين حاولوا استعادة سيادتهم وتحقيق استقلالهم وقرارهم الحر وحالت دون بلوغ هذه الغايات تلك الطبقة السياسية نفسها التي تتوارث وتتناسل وتستمر منذ أيام الانتداب حتى اليوم، وهي تتألف من الذين لا يريدون أن ينعم وطنهم بالاستقرار والاستقلال الفعلي، بل يريدونه رهينة الخارج لتحقيق سياساتهم وتوفير فرص الدعم المعنوي والأهم الدعم المالي لتمكينهم من الاستمرار في القبض على زمام الحكم في البلد وعلى أبنائه.

في هذه الكتابات والأعمال لا تظهر المواقف الحادة التي لو قُدر لي كتابتها اليوم لكانت أكثر صراحةً في التوصيف والالتهام. وهل على رجل الحوار أن يتهم فيقطع الحوار وهو سبب أساس ومن أسباب تكوين قناعاته التي يبشر بها ويعمل من أجلها؟ هل القول مثلاً بضرورة تطبيق الأصول الدستورية المنصوص عليها في الدستور هو اصطفاً مع هذه الفئة السياسية ضد الفئة الأخرى، أم أنه انحياز للدولة وبالتالي للوطن وبالتالي إلى مجموع اللبنانيين؟ هل يستطيع المرء أن يقف علناً على الحياد عندما يرى الدستور يُنتهك والمؤسسات تُعطل، والمساحات العامة تُحتل وهذا يتهم ذلك بالاستنثار وذلك يرد التهمة بالإرهاب؟

قد تتعكس هذه السجلات في بعض المقالات، وربما على الغالب في العديد من المواقف الإعلامية التي ظهرت في وسائل الإعلام المحلية والعربية وهي إن دلت على شيء فعلي أن الاعتدال لا يعني الميوعة، والوسطية لا تعني عدم اتخاذ الموقف، والهدوء لا يعني أن تكون بلا طعم ولا لون. وهذه سمة بارزة في العديد من العاملين في مجال الحوار الذين ربما يتملقون حتى لا يزعجوا هذا أو يثيروا ذلك، وهذا أمر نشكو منه نحن أهل الحوار لأن من شروط الحوار النزاهة مع النفس أولاً ومع الآخر بقول الحقيقة والاستماع إلى رأي الآخر وعدم ادعاء احتكار الحقيقة لأن بعضها في وجهة نظر

الآخر. ولربما ما يثيرني في أحيان كثيرة عندما أستمع إلى آراء بعض أهل الحوار بتمجيد الآخر والانحناء أمامه بغية استجلاب منفعة، أو استثارة الانتباه لدعوة أو لما سوى ذلك، هؤلاء الذين أسميهم، بدون موارد، أهل اللغتين والوجهين: لغة ووجه مع فئة ولغة ووجه مع الآخر، يطمعون بريح الاثنين غير أنهما يخسران الاثنين ومصداقيتهم طبعاً وأولاً.

كم خرجت بانطباعات سلبية من مننديات الحوار عندما تبدأ المسايرة والملاطفة، أو عندما أشعر بأن المتحدث يحابي وهو في المسألة ذاتها قد أبدى رأياً مغايراً في محفل آخر، أو عندما يفقد المتحدث الصدق مع نفسه ومع الآخر. كذلك يؤلمني أن أحضر بعض المننديات العالمية فأجد في غالبها ضحالة من يمثل المسلمين فيها، ما خلا بعض الشخصيات المشهورة بالعلم والمعرفة واحترام الذات.

يقف بعضهم وهو يتحدث إلى العقل الغربي القائم على العقلانية وعلى الموقف المسبق أحياناً تجاه شعبنا العربي والإسلامي، ويتوجّه إليه كأنه يتحدث في ركن من زاوية مسجد في قريته مع أناس لم يشهدوا سواه متحدثاً. وكم نحن بحاجة إلى تمرس كي يتعلم من يمثلنا كيف نخاطب العقل الأوروبي والأميركي، فلا يبقى أسير مغالطات وأوهام نساهم نحن بأنفسنا أحياناً بتثبيتها لديهم عن طريق إيفاد من تنقصهم الخبرة والإلمام بالثقافة الغربية وبأصول التعاطي مع أهل الحداثة.

أن تكون رجل حوار لا يعني ألا تتعاطى الشأن السياسي، مع ضرورة التنبه دائماً إلى ضرورة محاذرة السقوط في السياسة، على النحو الذي تسلكه الطبقة السياسية اللبنانية وفق قاعدة إدارة المحاصصة والمصالح الشخصية والطائفية، وليس وفق قاعدة إدارة الخير العام على ما تقول شرعة العمل السياسي المسيحي التي حددت السياسة بأنها فنّ شريف لخدمة الإنسان والخير العام. وقد جاهرت من على منبرها بانحيازي لكل ما أنت به علّ ذلك يجعل من الذين يريدون أن يتعاطوا الشأن السياسي أن يلتزموا بالحد الأدنى من القيم والأصول الواجب مراعاتها.

لا بل أكثر، أقول إنّ على أهل الحوار وأهل الثقافة أن يشمروا عن سواعدهم ويلجوا المعترك السياسي، حتى ولو لم تتوافر لهم فرص النجاح، ذلك أن المطلوب منهم تشكيل تيار جديد ومتميز يصدم الرأي العام بواقعيته ويفتح أعين الناس على مشاهدات السياسة ويوقد عقولهم وضمايرهم حتى لا تبقى أسيرة المتاريس الطائفية ولا تبقى نفوسهم معتقلة تجاه المنافع الشخصية والزبائنية.

وعلى من يرغب من أهل الحوار في العمل السياسي أن يستمر وفق القنوات التي تخوله ولوج هذا المعترك. ربّ قائل إن السياسة شروطاً لا تتوافر لأهل الحوار، ولكن عسى أن يُدخِل أحد أهل الحوار مفهوماً جديداً للعمل السياسي فتأنس به السياسة وتحترمه الناس ولا ينحاز لهذه الفئة أو تلك،

فيصبح أسير من مَنّ عليه دخول المعتزك السياسي ويحبط إمكانية نجاح هذه التجربة الجديدة. مع التأكيد أن الحوار يحتاج إلى ثقافة ذاتية، شاملة وعامة، غير أسيرة مناير الخطابية و"الثالثة" غير ذات الجدوى والمعنى، لأن الحوار يشكو من تطفّل بعض مالكي ناصية البيان وحب الخطابية والوجهة، فيختلط عندها لديه حابل الكلام بنايل الموقف ويعتبر نفسه يقوم بمهمة الحوار وله فيه ولدى أهله مطالب.

أما، ومن موقعي الدرزي، فكثيراً ما تُسبّط إليّ الجرأة مع الآخر والخفر مع الذات، كأنه لم يكفٍ ما ضمنته كتابي عن الموحّدين الدروز لإثبات أن الجرأة في مخاطبة الآخر إنما تتبع بالأساس من الجرأة والشجاعة في مخاطبة الذات.

فمن الطبيعي أن لا يتّسم أسلوب التخاطب بالحدّة وإلاّ دخل مرحلة السجال، ولا بالخفة حتى لا يسقط في وادي السخرية. أقول إنني فوجئت وذُهلّت عندما وضعت خصوصية الطائفة في التداول السياسي والتخاطب الإعلامي، ومرّدّ الذهول والمفاجأة هو التكابر على اعتبار هذه الجماعة ومصالحها تُرمى في السوق السياسي. فمرة نقول إننا مع العروبة نأخذها كما لو كانت هي مع إسرائيل، ومرة ندّعي تذكيرها بالقضية المركزية والمقاومة وكأنها كانت عميلة المحتلّين، ومرة ثالثة نريد أن نعيد للجبل عربوته وكأن هذا الجبل لم يقاوم، منذ انتشار أهل الدعوة التوحيدية فيه، الغزاة والمحتلّين والطّعاة من الألوان والأجناس المختلفة.

وقد بلغ الأمر حدّ التكابر على تضحيات هذه الجماعة التي لم يجف دم أبنائها الشهداء بعد، فمرة نحثم لأخذ الموقف مع هذه الفئة ضدّ تلك، ومرة نتراجع بعد أن نكون قد كسبنا ثقة هذه الفئة بحيث لم يعد من المنطقي القول بالشيء وضدّه في آن معاً. وسرعان ما نتكّر لحقيقة انتمائنا الديني والاجتماعي وننهك على التراث والتقليد، فنسحب ورقة الخصوصية ونضعها على طاولة الرد على المنتقدين بما يُظهر حال الإفلاس السياسي بحيث لم يعد من خط للدفاع عن المواقف المتقلّبة وخصوصية الطائفة بما نفرّ أفرادها وأغاظ أصدقاءها وأفرح أخصامها، ولا نقول أعداءها ذلك لأن لا عدو لنا في الداخل بل عدونا هو إسرائيل ومن ورائه السياسة الأميركية التي كانت للأمس القريب الحليف الأحب.

من هنا أهمية هذه الأعمال التي استغرق وضعها ما يقارب الخمس سنوات، وهي مرحلة حافلة بالأحداث التي إنعكست غنى في الموضوعات التي تناولتها والمناير التي قيلت فيها. وأعتقد أنني وضعت فيها كامل خبرتي ومهنتي وأفكاري، وآمل أن يتقبلها القارئ بحسن نية، وأن تثير لديه التساؤل والنقاش فليس أعزّ لديّ من إثارة النقاش حول موقف أو كتابة أو عمل. هو ذا رأيي وضعته بالصدق

والأمانة، وللآخرين آراؤهم التي قد تأتلف مع رأبي أو تختلف معه ولكنني مقتنع بصحة وجهة نظري كما أحترم قناعات الآخر المختلف.

وقد عمدت مجموعتنا، وانطلاقاً من الهاجس الحلم الذي يراودها حول إرتقاء الحياة السياسية في لبنان، إلى مستوى الاحترام المتبادل، إلى إصدار وثيقة بهذا العنوان لدعوة الناس إلى إعادة الاعتبار للاحترام في عزّ أزمة قلة الاحترام. وهنا لا بد لي بل من واجبي، أن أوجّه الشكر إلى دار النهار التي، وعن قناعة، تستثمر في كتاباتي وتسعى إلى تعميمها ونشرها، وللأستاذ الأخ سليمان بختي شكر جزيل على جهده في القراءة والمراجعة واعداداً نفسي أن أستمّر في الكتابة ليس حباً بها وإن كان لها مقدار كبير في نفسي، بل دفاعاً عن الخير والعدل والجمال المتمثلة قيمها بلبنان غير المتناقض في لبنانيته وخصوصيته مع محيطه العربي، شرط أن تكون عروبة هذا المحيط المشروع الحضاري الثقافي التعددي وليس المشروع الأيديولوجي البائد.

وأعد نفسي بأن أجد متسعاً من الوقت لتفريغ عشرات المقابلات التلفزيونية والإذاعية التي عالجت شؤوناً سياسية، وقضايا ثقافية واجتماعية حيوية كذلك. وإنّ هذا الجهد كبير أمل أن يتسع لي مجال تحقيقه، مع العلم أن جزءاً منه أصبح على شبكة الأنترنت بفضل جهد وتعب بعض الأصدقاء الذين أوجه إليهم الشكر والثناء. وأعتقد أنني بهذه الخطوة خطوت نفسياً أكثر باتجاه الحداثة حتى أشارك الآخرين في ما أفكر فيه وأعمل لأجله. فلا حدود عندها للفكر وللرأي وللموقف مهما جوبهت بمعارضات وبمحاولات الإخضاع أو التسليم.

لذا أوجّه دعوة صريحة لأصحاب الرأي وأهل النخبة والفكر بعدم الاكتفاء بالانتقاد بل النزول إلى حلبة الصراع، فالموضوع يستأهل مراجعة ذاتية، ووقفة عز وصحوة ضمير، والتعالي على كل الحسابات والصغائر بل التضحية؛ إذ إن السؤال المصيري هو هل يبقى لنا وطن؟ وهل نستطيع إقامة دولة عادلة حرة كريمة؟ أم أن محاولات التأسيس ستقضي على بارقة الأمل التي عبّر عنها اللبنانيون، وليس سياسيوهم، في 14 آذار 2005 لسعيهم إلى تجاوز الانتماءات الطائفية الحزبية والانطلاق جرياً إلى رحاب الوطن؟ هذا أمر يستدعي التضحية، وهو جدير بها إذ إن من يضحي في سبيل الوطن فهو لا يضحي إلا في سبيل أولاده وعائلته، وتبقى تلك التضحية ربحاً ومكسباً في مشروع بناء الأوطان التي لا تقوم على الغلو والتطرف، بل على التسامح والاحترام واحترام الآخر في خصوصيته، ولا أزال أردد أن لبنان "وإن كان صعباً فهو ممكن" في مناخ التضحية والتسويات والتسامح، وفي سوى ذلك أراه محالاً.

والله من وراء القصد

عباس سليم الحلبي  
رأس المتن في 2009/12/25

القسم الأول:  
في قضايا حوار الأديان

## الإسلام واحداً ومتعددًا<sup>1</sup>

إنها من المرات النادرة التي تفتح جامعة إسلامية عريقة كجامعة الزيتونة في تونس منبرها "لغير السنّة" ضمن إطار منتدى عالمي حول الإسلام واحداً ومتعددًا. ففي هذه المدينة الجميلة، القائمة في شمال إفريقيا، وهي في بلد سُمي بحق تونس الخضراء، وفي جو من الانفتاح والاستعداد لسماع الآخر المختلف، عُقد هذا المنتدى ما بين 30 و 31 أكتوبر (تشرين الأول) الماضي واكتسب طابعه العلمي الدولي. ذلك "أنه ككل دين حي لا يخلو تاريخ الإسلام من جدلية الوحدة وطلب التنوّع، فيبدو فكره الذي يحافظ على وحدة العقيدة وكأنه في صدام مع واقع الممارسة التي هي بالطبع متعددة. فكيف يمكن أن نفهم علاقة الوحدة والتعدد في الدين الإسلامي عقيدة وشريعة؟ ما الثابت وما المتغير في الدين الإسلامي نظرياً وممارسة. وكيف تعددت ثقافات المنتسبين إلى هذا الدين رغم وحدة المرجع والأصول؟".

إشكالية الوحدة والتنوّع هي حقيقة تاريخية، ذلك أن المذاهب الإسلامية تفاعلت مع الوحي وأن الإسلام رعى الاختلاف والتنوّع ولم يلغ الخصوصيات. المحكم والمتشابه حنّاً على التأويل والاجتهاد، وإن حيوية العقل الإسلامي أدت إلى صياغة رؤية واقعية بعيدة عن التعصب الذي يؤدي إلى تقزيم الفكر الإسلامي واحتكار المعرفة.

الإسلام دين الوحدة في التنوّع والتتوّع في الوحدة. هو فضاء حوار علينا الاستفادة منه لمحاورة العصر عن طريق تجديد الفكر الديني، ذلك أن العقل ليس نقيضاً للنقل، بل إنهما ركنان في بناء ثقافتنا العقلية والشرعية والعقلية.

وقد انصبّ اهتمام المؤتمرين على بحث العديد من الإشكاليات ومنها:

- تحديد مفهوم الأحادية والتعددية.
- إبراز مظاهر التعدد في الإسلام.

---

<sup>1</sup> بدعوة من المعهد العالي لأصول الدين بتونس في جامعة الزيتونة، ومؤسسة كونراد أديناور، حضر العديد من المفكرين من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبعض بلدان المشرق العربي، أي من المملكة العربية السعودية ولبنان وسوريا والأردن، فضلاً عن العديد من المفكرين والأساتذة التونسيين ونخبة من الطلاب المهتمين. وقد افتتح الندوة وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجي الأستاذ الأزهر بوعوني وختمها وزير الشؤون الدينية الأستاذ بو بكر الأخزوري. والبارز في هذه الندوة أنها لم تكتف بسماع صوت المفكرين المسلمين "بل إن أهميتها اكتسبت من أنها فتحت المجال لإسماع أصوات "الآخر المختلف" ضمن تعددية الإسلام في التشيع الإثني عشري والفكر الإباضي وقدمت أنا ورقة حول "الدروز الحاصل الأخير لمظهر التعدد في الإسلام".

ولعل هذه الندوة هدفت إلى وضع ميثاق أخلاقي للتعايش البشري ضمن إطار الحرية.



- إلى أي حد يمكن الحديث عن نموذج أو نماذج من التعدد؟
- كيف نرصد مظاهر الأحادية؟
- ما هو حدود الفصل بين الفهم القطعي والفهم الاستدلالي والاستنتاجي؟
- ما هو اللامفكر فيه والمفكر فيه؟
- وحدانية المرجعية بالنسبة للمنظومات المتعددة.
- كيف يمكن تطوير التصور الأحادي إلى تصور تعددي؟
- الإسلام معيوشاً في بيئات متغيرة.

وقد طُرحت في ضوء هذه الإشكاليات موضوعات هامة متنوعة:

الإسلام: الجوهر والتجليات الثقافية. وتحت هذا الموضوع قُدمت ثلاثة أبحاث هي: "اللامفكر فيه وما لم يتم التفكير فيه في الخطاب الإسلامي والخطب حول الإسلام" و"الإسلام بين الثقافة والدين" و"النص القرآني والتأويل: الواحد والمتعدد".

في موضوع الإسلام: التنوع والكونية، وقُدمت خمسة أبحاث هي: "الإسلام الإفريقي بين التوحد والهويات" و"الإسلام في آسيا في مواجهة العالم الحديث" و"الواحد المتعدد في الإسلام في الفضاء اللابيني الفرنسي" و"الإسلام معيوشاً ومتصوراً في سياق واحد وعالم متعدد" و"التعدد والحرية الدينية في الإسلام".

في موضوع الإسلام: الفرق والمذاهب، قُدمت أربعة أبحاث هي: علم الكلام والفهم المتعدد" و"التقريب بين المذاهب الإسلامية: المتطلبات والصعوبات والآفاق" و"الاختلاف بين المذاهب: الطرافة والإيجابيات" و"الدروز: الحاصل الأخير لمظهر التعدد في الإسلام".

وكذلك قُدمت ورقتان، الأولى تتصل "بموقف الفكر الإباضي من إشكالية: الإسلام واحداً ومتعددًا" والثانية "عقيدة الإنسان الكامل في التشيع الإثني عشري".

في موضوع الإسلام: الواقع الاجتماعي والثقافي، قُدمت ثلاثة أبحاث هي: الإسلام البنيوي: الرهانات والمفارقات" و"مواقع الأنترنت الإسلامية بين الائتلاف والاختلاف" والوحدة والتعدد في الإسلام في سياق الأطر الاجتماعية والثقافية في العالم الإسلامي: مقارنة أنتروبولوجية".

إن كثافة الموضوعات وغنى العرض والمناقشات يجعلان من إمكانية استعراض مضامينها عملية معقدة قد لا يتيحها مقال يُنشر. وقد وعدتنا جامعة الزيتونة بأنها ستعتمد، بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، إلى نشر هذه الأبحاث وتوزيعها تعميمًا للفائدة وإثارة لنقاش موضوعي هادئ حول هذه الموضوعات.

ولعلّ من أهم نتائج هذه الندوة أنها تفتح الباب لما سبق لي أن طالبت به منذ سنوات، وعلى الأقل ضمن فريقنا العربي للحوار الإسلامي - المسيحي بأن الحاجة ماسة لفتح قنوات الحوار الإسلامي - الإسلامي على قاعدة وحدة المصدر والمرجعية وتعدد الفهم والمسالك.

إن السؤال المطروح يبقى حيوي الأهمية "لماذا نخشى التعدد؟" على الأقل في فهم النصوص وهذا أمر عزيز علينا، نحن، بني معروف، أهل التوحيد الذين يعتقدون بالإسلام والإيمان والإحسان الذي هو التوحيد.

ولعلّه من المفيد أيضاً الإشارة إلى مطالبة العديدين في تحديد تحديات علم الكلام المعاصر وأبرزها العولمة والثورة المعلوماتية وقضايا الحوار بين الثقافات والحضارات والأديان وقضايا الإرهاب والإصلاح والنهضة، ومسألة إزالة الصور النمطية التي تشوه الدين، بعقلانية وعلمانية وروح الانفتاح ومنزلة الإنسان في الكون والحياة. كما أكدوا على القول بأن اختلاف التنوع كثير في المسائل الدينية لا سيما الاختلاف في المصطلح الشرعي الذي يقف عند اللغة والسنة النبوية الشريفة وما قيل فيها والاختلاف في المقاصد الشرعية، أي القواعد الأصولية.

وكان تركيز أيضاً على ضرورة استنباط فقه خاص بالمسلمين الذين يعيشون كأقليات مجتمعات غربية أوروبية أو أميركية، ذلك أن من أهم أسباب الاحتكاك الجاري في الغرب والنتائج عن هذه الحياة المشتركة الجديدة، بالنسبة للمسلمين والغربيين على السواء، مردّه إلى أن المسلمين يستعينون بأدوات وتفسيرات فقهية لا تتلاءم إطلاقاً مع المجتمعات التي يعيشون فيها، كما أن أحد أهم أسباب هذه المواجهات هو الاختلاف الثقافي في المجموعات المسلمة والذي يلبس لباس الدين.

وأهمية اشتراك الفكر الإباضي الذي اعتبر المتحدث عنه أن الإشكالية مفتعلة من جراء الحداثة والعولمة ومن أجل قاعدة "فرّق تسد" على اعتبار أن الإباضية من المذاهب الإسلامية، وأن التعدد محمود، وأن ثمة فهماً إباضياً للإسلام وليس إسلاماً إباضياً.

واعتبرت ممثلة التشيع الإثني عشري أن الاختلاف مظهر من مظاهر الرحمة الإلهية "اختلاف أمّتي رحمة" وقد أسهبت في الحديث عن ثلاثة من الأئمة الإثني عشرية، وهو الإمام علي بي أبي طالب والحسين بن علي والإمام المهدي الغائب، عليهم جميعاً السلام، وأبرزت معاني الشهادة الحسينية خاصة أن المظهر الإعلامي الأكثر جذباً للأنظار كثيراً ما يُضَيِّع معاني هذه الشهادة التي ظاهرها الهزيمة والانكسار، وباطنها انتصار الدم على السيف وأنه ليس مجرد واقعة تاريخية بل مبدأ يتجاوز الحدود "فكل أرض كربلاء وكل يوم عاشوراء".

أما عن الحاصل الأخير لمظهر تعدد الإسلام: الدروز، فقد بينت الورقة نسبة الدروز إلى الإسلام عبر التشيع الفاطمي الإسماعيلي، وأكدت أن الإسلام عايش عبر تاريخه انقسامات إلى تيارات وافتراقات، وإلى اتجاهات أدخلت كل منها، على الرغم من نهلها من معين واحد، عدداً من الاجتهادات الدينية والعقائد الجديدة. وبمعزل عن الاعتبارات السياسية، فإن رسالة الإسلام، وبحسب العقيدة الدينية للموحدين الدروز، قد تبلورت من خلال تكامل التيارات والاتجاهات حتى اكتملت في المسلك التوحيدي الدرزي. كما أظهرت أن كل اختلاف سياسي تحول، أياً كانت أسبابه وأصوله، إلى اختلاف ديني والعكس صحيح، وأن كل حزب معارض يتمنطق بخطاب عقيدي كلامي يجعل منه قدرة على تغيير النظام القائم، قانعاً بخصوصية انتظام مجموعاته دينياً، كما أن إطلاق هذه الأحزاب المستحدثة لخطاب عقيدي جديد رغماً من تفرعه من الإسلام الأول وفرقة الأولى انسجم كل الانسجام مع المحيط والتراث التاريخيين اللذين احتضنا نشأتها. من هنا وجدت العقيدة الدرزية، والتي صيغت وتبلورت ما بين نهاية القرن العاشر وبداية القرن الحادي عشر الميلادي، وجدت في ذاتها إنجازاً مكتملاً وحصيلة نهائية لمبادئ دينية وأفكار قديمة كان الإسلام قد حملها أو استعادها، لكنها نضجت وتحدت أكثر من خلال التشيع مروراً بالدعوة الإسماعيلية الفاطمية ووصولاً إلى الدعوة التوحيدية.

وهكذا، وجدت طائفة الموحدين الدروز نفسها حاملةً للتراث التاريخي والديني للحركات الشيعية والإسماعيلية. غير أن الجذور الحقيقية والتأثيرات الروحية لهذه الحركات أتت، بحسب بعض المصادر، امتداداً واستمراراً لأديان وتيارات فلسفية سابقة للإسلام، لا بل تعود إلى مرحلة العصور القديمة. وبالرغم من أن الانقسامات المتتالية للفرق الإسلامية قدّمت، وبشكل منهجي، إضافات وصياغات دينية جديدة، فإن بعض تلك المفاهيم القديمة قد وجدت طريقها إلى الخلود من خلال النفاذ إلى قلب العقائد الدرزية.

\* \* \*

لقد أظهر العرب، خلال مرحلة توسّعهم، فضولاً شديداً وإرادة حقيقية للتعرف إلى كل ما في تلك الأراضي المفتوحة حديثاً، دون أن يخشوا من استيعاب عناصر جديدة تنتمي إلى منظوماتها الفكرية والعقيدية. وبالتوازي مع هذا الانفتاح الثقافي والفكري الذي عرفه العرب، دخلت الإسلام والجماعة المسلمة شعوباً من كل الأجناس والألوان والحضارات، واكتسبت امتيازات الفاتحين العرب وحقوقهم نفسها. وقد رافق اندماج هذه الشعوب فهمٌ للأفكار الجديدة واستيعابٌ لها.

وإن بعضاً من هذه العناصر القديمة غير الإسلامية، والتي استوعبها الإسلام، قد انتقلت من خلال الشيعة الإسماعيلية، واستمرت ما يكفي من الزمن لكي تجد نفسها في قلب النظام العقيدي

الدرزي. وعلى الرغم من أنها صيغت بشكل يسهل عمليّة ذوبانها في تلك الأنساق العقيدية الجديدة ويسهم في تكونها كعقيدة مستقلة متماسكة، إلا أن اقتفاء أثر جذورها وتحديدها سهل المنال. فإلى جانب العناصر الأكثر قديماً، والموروثة عن التشيع الإسماعيلي، بانث تأثيرات دينية هندية، وفارسية<sup>1</sup>، وهرمسية<sup>2</sup>، وأيضاً عناصر توحيدية. وامتلكت كل هذه التيارات الدينية المؤثرة موضوعاً ناظماً واحداً، على الرغم من التنوعات العقيدية فيما بينها، ألا وهو طابعها التوليفي أو التوحيدي. وشكلت الشخصيات المركزية لهذه التيارات الدينية، أكانوا حكماء الهند أو مصر أو اليونان الأقدمين، أو أنبياء الديانات التوحيدية، أنواراً مشعة من النبع... الذي هو ينبوع كل الأنوار<sup>3</sup>، وحاملي الرسالة الإلهية. فأسمى هؤلاء هداةً إلى طريق المعرفة الحقّة لله عزّ وجلّ.

إلا أن ما أجمع عليه الباحثون هو أنه طالما أن الإسلام هو فضاء حوار فإن نمط التفكير يجب أن ينطلق من قاعدتين أساسيتين: الأولى مستمدة من الآية الكريمة: "ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة"<sup>4</sup> والثانية المؤمن إن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

<sup>1</sup> حيث ثنائية الخير والشرّ.

<sup>2</sup> الهرمسية هي توليفة غنوصية باطنية، من العناصر اليونانية والمصرية. رمزها هرمس رسول الآلهة.

<sup>3</sup> نجلاء عزّ الدين، "الدروز"، ليدن، 1993، (بالإنكليزية)، ص 121.

<sup>4</sup> سورة المائدة – السورة 5، الآية 48، سورة النحل، السورة 16، الآية 93.

## الدروز جزء من مشهد التنوع في المشرق العربي

يحتفل المشرق العربي بالتنوع الإثني والديني والطائفي. ولعل ما نشاهده اليوم في العراق وفلسطين ومصر ولبنان والسودان، وسائر الدول العربية، من نزاعات واحتراب داخلي في بعضها، وحساسيات ومنازعات في بعضها الآخر، دليل على أن الشعور العام في هذا المشرق يكمن في أن التنوع لا يُنظر إليه على أنه مصدر غنى فقط بل على أنه أيضاً سبب للفرقة ومحاولات النبذ والإلغاء. تهدف هذه المقالة إلى رسم مشهد التنوع في المشرق العربي وبيان أسسه التاريخية، وتقديم الدروز كقوة ناشطة بالرغم من كونها أقلية ترسم دورها في هذا المشهد الثقافي والسياسي والتاريخي في هذه المنطقة الحافلة بالأحداث.

إن التحديات التي تواجه شعوب هذه المنطقة لا يمكن عزلها عن الأحداث الكبرى التي تواجه العالم بأسره، خاصة بعد تصاعد الأفكار الدينية المتطرفة وتطبيق سياسات دولية في هذه المنطقة تزن بميزانين، وتكيل بمكيالين، وتنشئ شعوراً بالظلم والاحتقان لدى فئات واسعة من المسلمين والعرب. يضاف إلى ذلك فشل المشروع القومي العربي في مواجهة مشكلة ضياع فلسطين وتأسيس الدولة الإسرائيلية، واستمرار المواجهات بين المجموعات الفلسطينية لحفظ هويتها القومية والوطنية، وقيام أنظمة سياسية قامعة بحجة مواجهة المشروع الصهيوني والاستيطاني في فلسطين، فحزمت هذه الشعوب من حقها في التنمية والحرية والديمقراطية بدعوى تقديم استحقاق المواجهة القومية على حساب حقوق الشعوب بالحياة والديمقراطية.

إن تغييب هذه المبادئ من قاموس عدد من الأنظمة أرسى تربة خصبة لنشوء الأفكار المتطرفة المغلفة بعقائد دينية موتورة. ولعل الغلو والتطرف الآن هما المشكلة الأساسية التي تواجه شعوب هذه المنطقة إذ إن التطرف يولد التطرف، وكلاهما يغذيان بعضهما البعض. وهذا شأن يهدد المكتسبات الحقيقية التي كانت سمة بارزة في هذه المنطقة التي يتداخل فيها تاريخياً وحاضراً السياسي بالديني والثقافي بالاقتصادي والاجتماعي بالسياسي.

ولعل هذا التحدي يشكل جزءاً من مشكلة أعم وأشمل، أساسها التطور الحاصل في أساليب التواصل والاتصال واجتياح العولمة لمنطقة تزرخ بالإمكانيات الاقتصادية والموارد الطبيعية التي يعتمد عليها النظام العالمي في حياته وفي تطوره، وكذلك تحدي مواجهة الحداثة بالإصلاحين الديني والسياسي، وبالتأكيد تالياً الاقتصادي والاجتماعي.

في ظل هذا المشهد يشكل الدروز في الشرق الأوسط عنصراً ضامناً للوحدة والتعدد. ذلك أن الدروز، وهم جزء لا يتجزأ من هذا النسيج، يواجهون اليوم، مثلهم مثل سائر العرب والمسلمين، أزمة عميقة. وهم جميعهم مضطرون للعيش في محيط دولي معقد إلا أنه في الوقت نفسه يعطي اهتماماً متزايداً لحماية حقوق الأقليات.. فلقد أصبح من الصعب اليوم، إن لم يكن من المستحيل، استمرار اضطراد أية أقلية تحت نظر وسمع وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان والحريات... وكل حادث، مهما كان بسيطاً أو صغيراً، سرعان ما يتحول إلى "قضية دولية"... وأحد أشكال الأزمة التي يعيشها العالم العربي - الإسلامي يتمثل في التناقص العددي المستمر للوجود المسيحي في لبنان والشرق الأوسط، ومردده، في حدود كبيرة، إلى الأوضاع الاقتصادية، إلا أن سببه الرئيسي هو غياب الديمقراطية وانعدام الأمن والأمان بحيث باتت الأقليات تشعر بأنها مهددة يوماً بعد يوم في شخصيتها وحضورها ووجودها، وخصوصاً الأقليات المسيحية التي كان وجودها على الدوام عامل استقرار وأمان لبقية الأقليات، وكان يعطي للشرق الأوسط نكهة مميزة وخصوصية فعلية... إن إضعاف الوجود المسيحي في الشرق يهدد بإضعاف العروبة كمشروع حضاري قادر على استيعاب الأقليات الإثنية، كالأكراد والبربر، كما الأقليات الدينية كالدروز أو العلويين، والتي يشكل الإسلام عنصراً تكوينياً فيها وإنما ليس حصرياً، نافياً للعناصر الأخرى من الهوية الخاصة بكل أقلية.. غير أن صعود الأصولية الإسلامية والتطرف الإسلامي لم يعد يعطي ضماناً لهذا المشروع بل هو على العكس يهدده... إن حركات الهوية الأصولية تحمل في أحشائها طابعاً إلغائياً للآخر، ومنغلقاً على الذات، مما يهدد بأن يزيح عن الخارطة المستقبلية للشرق الأوسط ليس فقط الدروز وإنما كل الأقليات الدينية والإثنية الأخرى، ناهيك عن المسلمين المعتدلين أيضاً. إن الوضع الراهن يطرح إذن ضرورة إعادة تحديد دور تلك الأقليات وموقعها... لقد واجه الدروز هذا الوضع المعقد على سبيل المثال في ذلك الشعور المزوج بالانتماء والذي يظهره أي تحليل وقراءة لتاريخهم: فهم من جهة يتمسكون بخصوصيتهم ويفتخرون بدرزيتهم، وهم من جهة أخرى يشعرون بانتمائهم إلى منطقة وإلى ثقافة أوسع بكثير، ويؤكدون بالتالي إرادتهم في الانخراط في محيطهم العربي الإسلامي هذا.

### مساهمة الدروز في تاريخ الشرق الأوسط

لعب الدروز دوراً مهماً في النضال العربي من أجل الحرية والاستقلال، ما أهّلهم لأن يكونوا عنصر قوة عربية وجزءاً لا يتجزأ من التاريخ العربي - الإسلامي للشرق الأوسط. وبنفس القدر الذي حل فيه جبل لبنان (أو جبل الدروز) محل الإمارة العربية مع بقائه مركز سلطتها السياسية، بفضل إشعاعه وحضوره القوي في وجه المناطق الأخرى، فإن لبنان أصبح تحت حكم الأمراء الدروز مركزاً

حيوياً في قلب الشرق الأوسط. فلقد خاض الدروز سلسلة طويلة من حروب التحرير الوطنية بهدف استعادة الحقوق والمصالح العربية - الإسلامية.. وبذلك فقد لعبوا دوراً ومارسوا نفوذاً جعلهم ينخرطون بقوة وفاعلية في شؤون الشرق الأوسط، وذلك من خلال الصراعات التي أكدت صورتهم كأقلية محاربة لا تتغلق في الوقت نفسه في انعزالية سياسية. إن الدعم الكامل والثابت للقضايا العربية والإسلامية كان علامة فارقة ميزت كل زعماء الدروز منذ بدء تاريخهم وإلى يومنا هذا، وهي ساهمت في تطوير وتنمية الوعي الفردي والوطني للدروز.

ففي مرحلة الحروب الصليبية، من نهاية القرن الحادي عشر وحتى القرن الثالث عشر، لجأ حكام دمشق العرب إلى طلب الدعم والمساندة من الدروز لصد حملات الفرنجة وحماية الساحل السوري من غزواتهم... وبسبب موقعهم الوسط ما بين إمارات الفرنجة اللاتينية والممالك العربية، فإن الدروز اختاروا الوقوف بقوة إلى جانب الإسلام والمسلمين وحماية المصالح العربية وخصوصاً حين أطلق صلاح الدين حملته المضادة لاستعادة القدس والأراضي المحتلة وأعلن نفيير الجهاد... ومنذ القرن الثالث عشر، ساند الدروز باستمرار المقاومة ضد مختلف أشكال القوى الأجنبية التي حاولت مد نفوذها على بلاد الشام.. فشاركوا في القتال ضد المغول وقوات تيمورلنك وضد الحكومة المركزية العثمانية وضد تدخلات القوى الغربية الكبرى. واستمرت حروب الدروز الوطنية حتى القرن العشرين الذي افتتحه بمشاركتهم في الثورة العربية مع الشريف حسين والملك فيصل ضد الإمبراطورية العثمانية. وبين عام 1925 وعام 1927 انتفض الدروز وثاروا ضد الاحتلال الفرنسي لسوريا وأسهموا، رغم هزيمتهم العسكرية، في تسريع عملية استقلال سوريا ولبنان. وخلال النصف الثاني من القرن العشرين فإن دروز فلسطين (الذين لم يتركوا أراضيهم وقراهم بعد إنشاء دولة إسرائيل) ظلوا أوفياء للمصالح العربية الإسلامية، متمسكين بثقافتهم وحضارتهم وبنتمائهم.. وقد شاركوا منذ عام 1929 في المقاومة العربية التي انطلقت ضد الانتداب البريطاني والهجرة الصهيونية... وقاوموا بين عام 1936 وعام 1948 الاستيطان الصهيوني العسكري والسياسي وشاركوا في كل الثورات الفلسطينية..

نذكر هنا أن النضال الذي أطلقته الإمارة اللبنانية من أجل الاستقلال أسهم بطريقة غير مباشرة في اليقظة العربية للقرن التاسع عشر، وشكل إلى حدود بعيدة نقطة انطلاق النهضة اللاحقة. ذلك أن اليقظة والوعي القومي العربي يحملان في الواقع ملامح التراث السياسي نفسه الذي حملته الآمال والمطالب الدرزية لمطلع القرن، والمتمثلة في حلم بناء شرق أوسط مستقل عن الإمبراطورية العثمانية. ويظل الدروز من أبرز المتمسكين على المستوى التاريخي بالتراث العربي الأصيل، أكان ذلك في

ثقافتهم وفكرهم واتجاهاتهم السياسية أم في عاداتهم وتقاليدهم ولغتهم الفصيحة... وهم يرون في فخر الدين الثاني، المعتبر أحد الأعمدة الثقافية للنهضة العربية، نموذجاً يحتذى من قبلهم... غير أن الواقع اليوم يظهر هوة سحيقة بين التراث التاريخي للدروز ودورهم الأساسي في بناء لبنان الحديث من جهة، وبين الموقع المحدود وشبه الهامشي الذي تُرك لهم اليوم في لبنان من جهة أخرى. إلا أنه لا يجوز التقليل من قيمة التحول والتغيير الذي عرفه لبنان منذ القرن التاسع عشر في سياق فقدان الدروز للدور والموقع... إن نتائج السياسات الأوروبية والانتدابية من جهة، وسوء تطبيق الميثاق الوطني للعام 1943 ثم وثيقة الوفاق الوطني العام 1990 (اتفاق الطائف) من جهة أخرى، يظهران أن لبنان لا يزال يخضع في وضعه الداخلي لآثار التغييرات التي تحدث في الشرق الأوسط والعالم العربي بشكل عام.. عرف الدروز معنى ذلك وتعرضوا لآثاره، وضعف بالتالي دورهم المميز بسبب صعود وزن ونفوذ الطوائف اللبنانية الأخرى على المستويات الثقافية والمالية والاقتصادية، وعلى المستوى الديموغرافي خصوصاً.. إن هذا العامل الأخير يلعب دوراً حاسماً في لعبة التوازن الداخلي في لبنان ويقلل من هامش المناورة الذي تتمتع به الأقليات على شاكلة الدروز...

### الدروز في مواجهة الحداثة

يواجه الدروز، مثلهم في ذلك مثل سائر العرب واللبنانيين والمسلمين، تحدي الحداثة المعاصرة.. فالشرق الأوسط يعيش أصعب الأوقات بسبب الحروب والاعتداءات التي يشهدها وبسبب انعدام الاستقرار السياسي وتصاعد موجة الأصوليات الدينية.. ويعاني الشرق الأوسط في الوقت نفسه من جمود سببه نقص الديمقراطية والحريات وغياب الإصلاحات الاجتماعية والتربوية والاقتصادية وغيرها. إن الشعب العربي الذي يعتبر نفسه من الشعوب المتمدنة يمر حالياً في مرحلة انحطاط.. وهو يستمر في معركة مفتوحة لمواجهة العولمة ودواعيها ولتقسيم العالم إلى فسطاطين، أو معسكرين متحاربين (مؤمنين وكفرة) مستعيداً شعارات وعناوين تعود إلى القرون الوسطى. كما أن الإسلام يعاني هو الآخر من أزمة وهو يحمل صورة لا تتسجم مع حقيقة دعوته ورسالته.. وإن تراجع قوة الاعتدال لصالح التطرف والأصولية يبعد الإسلام عن طبيعته الأصلية التي هي طبيعة السماحة والرحمة والاعتراف بالآخر المختلف.

إن الدروز الذين يعيشون في قلب الشرق الأوسط مدعوون اليوم إلى عدم الانغلاق على أنفسهم، وإنما إلى محاولة استعادة الدور التاريخي الذي كان لهم، وإلى التحرر من العقد الدينية والسياسية.



وإذا كان المشهد الحاضر في المشرق العربي هو على النحو الذي سبق شرحه، فإنني أعرض الآن الخلفية التاريخية التي أسست لهذا الواقع المتنوع في لبنان منذ بدايات القرن السابع عشر وقيام الفكرة اللبنانية المعبرة عن هذا التنوع الغني في تأسيس صيغة العيش المشترك في لبنان، وإن جعلت بعض المراحل هذا التعايش مليئاً بالأزمات والمنازعات، ذلك أن صيغة عيش مشتركة تنتج حساسيات تستوجب معالجة شبه يومية خاصة إذا كان البلد صغيراً وضمن حدود جيوسياسية حافلة بالأحداث والتناقضات.

وبالفعل فإن بعض المستشرقين كانوا يرون أن الشعوب التي استوطنت مناطق جبل لبنان تشكل أمه كاملة وليس كما يبدو للبعض اثتلاًفاً لطوائف متفرقة وأحياناً متناحرة، وذلك منذ القرون الوسطى.

وأخطر ما في هذه التجربة أنها وفرت البيئة الخصبة لنزاع طائفي استغلته القوى الأجنبية ووظفته في سبيل مصالحها. فبينما أتاح الدعم الفرنسي لمحمد علي تهديد مصالح الدولة العثمانية المدعومة من الإنكليز، شكل هذا النزاع المحلي بعداً إقليمياً ودولياً بدخول قوى أجنبية كبيرة على الساحة السياسية.

منذ تلك الفترة انقضت فكرتان أساسيتان:

الأولى فكرة لبنان الإمارة العلمانية غير الطائفية.

والثانية تحويل لبنان إلى ساحة صراع إقليمي ودولي كلما توافرت أسباب هذا الصراع. هذا فضلاً عن التداعيات التي أصابت العلاقات بين الطوائف اللبنانية فيما بينها.

من الممكن التفكير أن الصراعات الطائفية الداخلية بين الطوائف وحدها ربما لا تكفي لإحداث النتائج السلبية التي أشرت إليها أعلاه، إلا أن هذا الصراع يوفر فرصة تدخل القوى الأجنبية عندما تتوافر لهذه القوى المصالح التي تسعى لحمايتها أو لتحقيقها.

إن حمأة هذا الصراع أودت بفكرة استقلال لبنان الذي وضع منذ ذلك التاريخ تحت الوصاية الدولية. فتعيين حاكم مسيحي غير لبناني على جبل لبنان كان إيذاناً ببدء عهد جديد أرسنه سياسة خاطئة فرقت اللبنانيين فرقاً متناحرة، فنشأت عن ذلك بيئة ملائمة لكل أنواع التدخل الأجنبي. ولسنا هنا في موقع تقييم السياسات الأجنبية التي لها مبرراتها وأهدافها، بقدر ما نسعى في هذا السياق إلى إلقاء الضوء على أن ما يمنع التدخل الأجنبي هو الوحدة اللبنانية الداخلية الكفيلة وحدها بضمان تحقيق استقلال لبنان وسيادته الكاملة.

وهذه القاعدة هي نفسها في التاريخ ولكنها أيضاً قاعدة ثابتة للحفاظ على استقلال لبنان وسيادته، حاضراً ومستقبلاً؛ إذ لا استقلال ولا سيادة بدون وحدة وطنية لبنانية جامعة.

لربما تؤكد الأحداث التي شهدناها أخيراً في لبنان، مع التحرك الشعبي والسياسي الموحد باتجاه السيادة والاستقلال في 14 آذار 2005 صحة هذا القول. كما أن سياق الأحداث منذ مطلع السبعينات يعيد إلى الأذهان المطبات التي وقع فيها اللبنانيون كما وقعت فيها الطوائف اللبنانية في سياق تسلسل الأحداث يذكّر بتسلسل أحداث القرن التاسع عشر.

إن تصارع الطوائف اللبنانية وعدم توحيد رؤيتها في مواجهة قضايا مصيرية داخلية وخارجية أدّى إلى توفير بيئة صالحة للانفجار الداخلي المدعوم من قوى خارجية استغلت هذه البيئة بغية تصفية حساباتها وتحقيق سياساتها ومصالحها.

وطالما استمر الصراع الداخلي واشتد التدخل الخارجي لن تستطيع أي طائفة، مهما بلغ شأنها وقوتها، أن تفرض رأيها على سائر الطوائف. كما لا تستطيع أي طائفة أن تمنع التدخل الأجنبي. إن الوحدة الداخلية هي وحدها الكفيلة بتحقيق ذلك. فوفاة 14 آذار جمعت اللبنانيين من كل الطوائف حول علم بلادهم عندما تخلوا، كل فيما خصه، عن علم حزبه أو طائفته أو زعيمه وأنشدوا جميعهم النشيد الوطني واضعين جانباً أناشيد جميع انتماءاتهم الضيقة، طائفية أو حزبية أو شخصية، فحققوا معجزة استعادة لبنان استقلاله وسيادته وتحريره من أي وجود أجنبي، كما حقق سابقاً هذه الوحدة احتضان المقاومة اللبنانية التي حررت الأرض المحتلة في جنوب لبنان من العدو الإسرائيلي.

ولعل التجارب اللبنانية المتكررة، أكان في الحقبة التاريخية التي تحدثت عنها أو خلال السنوات القليلة الماضية حتى وقتنا هذا، تستوجب منا مراجعة دقيقة لسلوكنا السياسي أفراداً وطوائف، ذلك أن المراجعة هي السبيل الوحيد لاستخلاص العبر والاستفادة من دروس الماضي وتجاربه، للتأسيس لمستقبل واعد دون تكرار الأخطاء والممارسات السابقة التي أودت بنا وبالوطن إلى الأزمات والمحن.

ولعل ما تحقق في انسحاب الجيش السوري من لبنان، وتخفيف وطأة إدارة أمور الدولة اللبنانية من خارج الحدود، ومحاولة تفشيل فكرة الدولة اللبنانية الواحدة الأقوى من الطوائف والزعماء والسياسات، لمصلحة تكريس إقطاعات طائفية جديدة على حساب فكرة الدولة ولمحاولة تغليب فئة على فئة وطائفة على طائفة، وعند الفشل إضعاف الطائفة من الداخل بإحداث الانقسامات وما أكثر أسبابها ومبرراتها، مما يجعل من فكرة وضع قاعدة سلوكية تتحكم بسياسات اللبنانيين طوائف وأفراداً، أمراً ملحاً أول بنوده عدم الاستقواء بالأجنبي على الشريك الوطني كما حدث في تجربة جبل لبنان التي أشرت إليها وعدم قبول الثنائية ولا الثلاثية بين الطوائف، بل إن جميع الطوائف اللبنانية متساوية في

الحقوق والواجبات ولا غلبة لطائفة على طائفة أو لفئة على فئة. وأخيراً لا آخراً إن ضمان الاستقلال والسيادة هو الوحدة الوطنية الداخلية التي في سبيلها يرخص كل شيء، حتى ولو جاء ذلك أحياناً على حساب النظام الديمقراطي وخصوصيته اللبنانية.

ومن المفيد في هذا السياق التأكيد على أمرين:

الأول، ضرورة وعي اللبنانيين لمساوئ التطبيقات العشوائية التي تكرر حقوقاً للطوائف حتى على حساب قوة الدولة.

والثاني، هو وعي اللبنانيين لأهمية إقامة مشروع الدولة على أسس سليمة وليس فاسدة كتلك المحاولة التي أعقبت إقرار وثيقة الوفاق الوطني وأدت تفشيل مشروع الدولة لمصلحة مشاريع الطوائف والزعماء.

إن لبنان كما يتبين من هذا العرض الموجز قد عاش فترات من التشكيك في صيغته المتنوعة. وقد أثبتت التجربة، على مدار هذه السنوات، أن هذه الصيغة التي يخيل أحياناً لمتتبع تاريخها وحاضرها أنها هشّة وأن لبنان على شفير الانفجار هي مقولة غير واقعية وغير مثبتة في التاريخ. فلبنان أصلب مما يعتقد الكثيرون وأضعف أحياناً مما يتصور المتوهمون. وهذا قدر الصيغ المتنوعة التي غالباً ما تثير الحساسيات. والمهم أن تبقى هذه الحساسيات ضمن إطار الرغبة الأكيدة في العيش معاً. وهذا ما أثبتته اللبنانيون في توصلهم إلى اتفاق الطائف الذي أنهى حالة الحرب وأرسى قواعد السلم الأهلي وحدد أطر إعادة تأسيس الدولة على قواعد صلبة تأخذ في الاعتبار هواجس الطوائف اللبنانية كافة ومخاوفها.

لقد حدث في الفترة الأخيرة أمران بالغا الدلالة:

. الأول إجبار إسرائيل، وهي القوة الأعتى في هذا الشرق، على الانسحاب من لبنان دون قيد أو شرط أو اتفاق سلام.

. الثاني تحقيق المصالحة في جبل لبنان، بمناسبة زيارة غبطة البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير إلى الجبل وزيارته إلى المختارة، حيث أكد والزعيم وليد جنبلاط أن صفحة الأحداث المأسوية بين الدروز والمسيحيين سنة 1860 وفي حرب الجبل 1983-1985 قد طويت.

وإن كنت أضع هذين الحدثين في نفس المستوى من الأهمية، للدلالة على أن الصيغة اللبنانية التي تبدو أحياناً مهتزة، فإنها تنتج أحداثاً تاريخية مفصلية تعجز عنها دول أكبر وأقوى.

أخلص هذه المقالة بالتأكيد أن على اللبنانيين أن يستفيدوا من دروس الماضي وأن يتوحدوا للحفاظ على صيغة عيشهم الفريدة في لبنان يبقى ممكناً تقديم هذا البلد كنموذج حضاري للعالم ومثالاً للمجتمعات المتنوعة الثقافات والمعتقدات.

إن ما يجمع أبناء المنطقة العربية - والمسلمين والمسيحيين عموماً - أكبر وأغنى مما يفرقهم، قيماً وتجارب مشتركة وتطلعات واحدة، فلو قسنا فترات السلام والتآخي في تاريخهم المشترك، لاستنتجنا بأنها أعظم وأطول من فترات الفتنة والغلو والتطرف. كما أن بناء التاريخ المشترك المقبول من الجميع يسمح بنزع الذرائع التي أدت سابقاً إلى التناحر والتعارض وربما التقاتل. إن الكثير من التوترات والصراعات وحتى الحروب الأهلية التي تقوم في بعض المجتمعات المتعددة الأديان والطوائف تجد بذورها في السياسة والاقتصاد، ومع ذلك يعيد المغرضون أسبابها إلى الفروقات الدينية والطائفية والمذهبية.

إذا اكتسب الحوار بين الأديان ميزة التعارف والتواصل واحترام الآخر، كما يجب أن يتسم بالعدل بين المتحاورين ليكون هذا الحوار صادقاً نزيهاً، عندها وعندها فقط يعطل الحوار فتيل كل النزاعات ويمنع حصولها أو يؤخرها على الأقل، وإن هي وقعت فيحد من أضرارها ومفاعيلها السلبية. لعلنا في لبنان تعلمنا أن لا بديل عن الحوار، لأن البديل مدمر ولا أحد يخرج منه منتصراً.

## التغيير الحاصل في موضوعات الحوار...

### وثيقة الاحترام المتبادل<sup>1</sup>

إن الحوار يزداد أهمية في الظروف الصعبة كالتي نشهدها في الساحة العربية، في لبنان وفلسطين والعراق، وارتدادات هذه الأزمات على عموم المنطقة العربية. إن المشهد العربي الراهن يزيدنا خشية على فكرة العيش المشترك القائم ليس بين المسلمين والمسيحيين فحسب بل أيضاً، وخصوصاً هذه الأيام، بين المسلمين أنفسهم، سنةً وشيعةً. ولعلنا من الأوائل الذين نادوا، ومنذ فترة بعيدة، بأهمية تعزيز فكرة اللقاء والتعارف بين المذاهب الإسلامية والتقريب بينها، ولنا في هذا المجال تجارب فريدة عديدة في جميع مؤتمرات ولقاءات هذا الفريق العربي.

التغيير حاصل في موضوعات الحوار، ولكنه حاصل أيضاً بين أطراف الحوار أنفسهم. وقد تداول أعضاء الفريق بهذه الموضوعات وغيرها العديد، بهدف التوصل إلى وضع شرعة الاحترام المتبادل التي، كما أمل، لن تكون قاصرة فقط على العلاقات بين المسلمين والمسيحيين بل أيضاً بين المسلمين أنفسهم، وكذلك بين المسيحيين أنفسهم. وإنني أعتقد أن الأولوية في هذه الأيام هي لإعلاء الصوت بضرورة صيانة العلاقات الإسلامية-الإسلامية والمسيحية-المسيحية تمهيداً لإرساء علاقة الاحترام هذه بين المسلمين والمسيحيين تالياً.

إن مهمة الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي، وما يهدف إليه من وراء لقاءاته وندواته وأنشطته هو إنتاج فكر بين أعضاء الفريق، لبناء الذات أولاً، والتفاعل مع سائر المدعوبين للنقاش، ودراسة كيفية إيصال هذا الفكر إلى شرائح أخرى في المجتمع، بحيث يؤدي هذا النشاط إلى إنتاج مشروع نخبوي ثقافي وفكري يؤثر في دوائر حركة أعضائه.

ولعلنا، نتيجة مداورات الفريق، نسعى إلى تحديد مواطن الحوار بتحديد موضوعاته والمسائل التي يدور عليها، ضمن سياق الإطار العام الذي تجري فيه المناقشة. والإطار العام الذي نعيش فيه يزداد انقساماً وتفككاً لا بل تفتتاً، على ما نشهده في العراق ولبنان وفلسطين. إن حجم الانقسامات تزداد نوعيته وتتفاقم، بينما نحن نتكلم عن الحوار على ما يقول سياد المستشار طارق البشري: "إن لب الأزمة الحالية هو في المساواة والمشاركة بين المواطنين وكيفية الاتفاق على تحقيقهما".

يؤشر المشهد الحالي في المنطقة إلى التغيير الكبير في نسبة الحوار وأطرافه. من هنا أهمية بحث حالات لبنان ومصر وفلسطين والسودان والعراق.

<sup>1</sup> كلمة رئيس الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي في افتتاح اللقاء الإقليمي في هيلتون النيل، القاهرة، 29-2007/3/31.

أما من جهة وضع شرعة سلوكية للاحترام المتبادل فقد كانت مقررة أصلاً على أثر نشر الرسوم الكاريكاتورية للنبي العربي الكريم في إحدى الصحف الدانمركية أولاً، ثم انتشار هذه الرسوم في العديد من الصحف الأوروبية. وما حصل من ردود فعل في أرجاء العالمين العربي والإسلامي على نشر هذه الرسوم، وكذلك التدايعات التي أنتجتها خطبة قداسة البابا في ألمانيا منذ عدة شهور، وأثر كل ذلك على العلاقات الإسلامية-المسيحية.

وإذا كانت أوروبا تعاني مما اصطلح على تسميته Islamophobia، خاصة بعد الخط الذي جرى في العقل الغربي الأوروبي والأميركي تحديداً بين الإسلام والإرهاب، وبين المسلمين والعرب والإرهابيين، فإن المنطقة العربية والعالم الإسلامي يعانيان من جهتهما أيضاً من الخوف من الهجمة الغربية التي أخذت في بعض الحالات بعداً مسلحاً عنيفاً كما يجري في العراق وفلسطين، وسياسياً كما هي الحالة في لبنان، وثقافياً واجتماعياً كما يجري حالياً تجاه العرب والمسلمين الذين يقيمون في بعض دول الغرب الأوروبية تحديداً.

ولعل السعي الأوروبي حالياً إلى "دمج" المسلمين والعرب في الثقافة الغربية، وفشل المسلمين والعرب في الاندماج بالمجتمعات التي يقيمون فيها يؤدي إلى المزيد من المخاطر التي يتعرض لها هذا الوجود الإسلامي والعربي في أوروبا. وعلى ما يقول الدكتور محمد سليم العوا: "فهناك فرق كبير بين الحوار والمناقشة بين مصالح المسلمين في الغرب ومصالح الغرب في بلادنا".

وإننا نتطلع إلى أن موضوع هذه الشرعة السلوكية للاحترام المتبادل يعيدنا أيضاً، نحن في هذه المنطقة العربية حيث يعيش جنباً إلى جنب عرب مسلمون وعرب مسيحيون، يتشاركون الحياة الواحدة منذ ما يزيد عن الأربعة عشر قرناً. وإنني أدعو في هذا السياق أيضاً، ونظراً للحالة الداهمة القائمة في العراق ولبنان، وانعكاس ما يجري على عموم المنطقة العربية، أدعو إلى بحث موضوع تخصيص جزء من هذه المدونة السلوكية عن العلاقات الإسلامية-الإسلامية والمسيحية-المسيحية. ذلك أننا في لبنان نشهد وضعاً مازوماً على صعيد هذه العلاقات، نتيجة الشحن الطائفي من جهة، واستفحال الأزمة السياسية وما تثيره من فوضى دستورية من جهة ثانية.

ولعل السعي الكثيف الذي تقوم به جهات دينية لبنانية في تنظيم اجتماع لعلماء السنّة والشيعية والموحدين الدروز، وصدور بيانات عن المرجعيات الإسلامية-السنّية والشيعية، بتحريم الاقتتال والاحتراب، ليس بين المسلمين أنفسهم فحسب بل أيضاً بين المسلمين والمسيحيين، يشكل علامة مضيئة في هذا المشهد اللبناني الحزين. كما أن ميثاق الشرف والثوابت التي أطلقتها الكنيسة المارونية

في لبنان تحض على التزام السياسيين بمعايير تحدد أدب الصراع وحدوده بعد التأكيد على الثوابت التي تدعو اللبنانيين للاجتماع عليها.

إن المشكلة الأساسية في هذا المشهد هي استمرار تأثير الخارج على معطيات الداخل. إن تحسين الوضع الداخلي يبقى قاصراً طالما استمرت بعض القوى السياسية في التماهي مع المصالح الخارجية. وإذا كان التاريخ اللبناني حافلاً في ارتباط بعض الطوائف بالخارج للاستقواء به في المعادلة الداخلية، إلا أن الجديد هذه المرة، - وهو أمر مستغرب - أن بعض الطوائف تسعى لتحقيق مصالح الخارج حتى ولو كان ذلك على حساب المصلحة الوطنية. ولعل ما يجب أن يكرس العمل به في هذا السياق محاولة استعادة التوازن الداخلي وقفل ما يسمّى "الساحة" اللبنانية أمام اللاعبين الخارجيين، ولبننة المصلحة الوطنية بتقديمها على ما عداها من مصالح. ولقد شعرنا أن هذا الأمر مشترك بين المرجعيات الروحية الإسلامية - المسيحية. وإن ما يعرقل هذا السعي بعض القوى السياسية المرتبطة بمصالح الخارج.

الخطاب الديني واستعمال الدين في الحيز السياسي العام يزيد في تعقيد الصورة لأن هذا الاستخدام يعطي مستخدمه حصانة إلهية فيصبح فوق المحاسبة والمساءلة. إن هذا الاستحضار يندرج في منظومة إيديولوجية تطرح مجدداً مسألة المقدس وغير المقدس على الصعيد الديني، وعلى الصعيد الوطني جدلية الوطنية والخيانة.

إن هذا المنطق يسوقنا إلى مقولة "من ليس معنا فهو ضدنا". هذه الإلغائية للرأي الآخر أوليس فيها جنوح نحو الشمولية والقمع والتسلط، كما يجعل كل ما يثير نقاشاً حول هذا الخطاب الديني يقع في باب المحظور طرحه، بحجة القدسية والوطنية. وإن من يجرؤ على طرحه يقع في محظور الكفر والخيانة.

إن المدخل إلى ذلك هو في تحريم استعمال الدين في السياسة. وإثارة الغرائز الطائفية في الخطاب السياسي تشكل عامل انقسام وصورة جلية لاستغلال الدين في الاشتباك السياسي. لعلنا مدعوون إلى إعادة الاعتبار إلى الحوار الذي لا سبيل غيره في مجتمعاتنا المتنوعة، تحقيقاً للمشاركة والمساواة.

وفي هذا الإطار قام الفريق بالعديد من النشاطات منها:

. ورشة عمل تدريبية للصحافيين حول الإعلام وتغطية الأحداث الدينية.

. مخيم عمل للشبيبة.

. لقاء حول التعددية من منظور المواطنة في القاهرة.

. لقاءات حول موضوع الصهيونية المسيحية في القاهرة وفي دمشق وبيروت.  
. إعادة طبع وثيقة الفريق الخاصة: "ميثاق إسلامي مسيحي، للحوار والعيش الواحد"، مع ذكر نشاطات  
الفريق.

. تعميم وثيقة الفريق حول الاحترام المتبادل وعقد لقاءات على المستوى الوطني.  
. متابعة السعي لدعم البرامج والمشاريع التي تم تقديمها. وصولاً إلى اللقاء الإقليمي هذا.  
إن عملنا، كعمل أي نخبة فكرية، لا يحقق ربما نتائج محددة فورية، بل إننا نلقي بذوراً في  
الأرض على ما يقوله أحد كبارنا. ولا بد لهذه البذور من أن تزهر وتينع. علّنا في تعزيز فكرة الحوار  
نعيد الاعتبار أيضاً لفكرة التوحيد حتى لا نصل إلى التفتت، ووقف الانزلاق إلى المواجهات العنيفة  
التي لن تنتج رابحاً وخاسراً مهما توافرت الإمكانيات لدى هذا الفريق أو ذاك، بل الخسارة العامة  
للجميع.

فلنجعل من تنوعنا سبباً للغنى وليس سبباً للنقمة والانقسام، لعلّنا في هذا اللقاء ندرك بعضاً من  
طموحنا.



## وثيقة الاحترام المتبادل بين الأديان ورعاية الاختلاف<sup>1</sup>

لقد صدرت هذه الوثيقة، وقد كان الجو في لبنان والمنطقة مفعماً بالهيجان العام والجنون المطبق، وقلة الاحترام أو انعدام الاحترام، وفي ذروة الأزمة السياسية، وبعد أن جرب بعض اللبنانيين حظهم مرة أخرى في محاولة إلغاء البعض الآخر المختلف، فجاءت هذه الوثيقة في شكلها وصياغتها وبنودها وأفكارها، والأهم الخلفية التي وضعت فيها، لتلفت اللبنانيين مجدداً إلى ضرورة استعادة لغة العقل بدل لغة الشتم وخطاب التهذئة بدل رسائل التهديد، ولتذكركم أيضاً بضرورة رعاية الاختلاف بالاحترام بدل التعرض والنيل من الكرامات بحيث لم يعد هناك من شيء لم تتل منه تلك الأزمة. يكفينا مؤونة كفرق عربي للحوار الإسلامي المسيحي أننا تحدثنا عن الاحترام في ذلك الجو من انعدام الاحترام.

وإذا كان حالنا في لبنان على ما سبق وعرضته ولا أزيد، فما كان حال بلداننا العربية المختلفة؟

وهل يمكننا الحديث عن العراق دون ذكر ما تعرض وما يتعرض له الشعب العراقي بمكوناته المختلفة، ولا سيما في المرحلة الأخيرة حيث يصيب إخواننا المسيحيين في الموصل ونيوى وسائر المناطق ما يؤدي إلى إجبارهم على ترك أرض آبائهم وأجدادهم والنزوح عنها، وقد فاق أمد وجودهم في تلك المناطق آلاف السنين. هذا فضلاً عن قتل الأبرياء والمراجع الدينية وترهيب المدنيين لتسهيل عملية التهجير القسري، والعالم ساكت تجاه هذه الجريمة المنظمة.

كم نحن بحاجة إلى توسيع معرفة الناس بهذه الوثيقة وعرض مضامينها وشرح أسبابها وتوجهاتها لكي نعمل على نشرها والترويج لها، ودعوة الجهات المعنية إلى اعتمادها! ونحن لا نعني فقط الاحترام بين المسيحية والإسلام بقدر ما نوجهها أصلاً إلى أهل الإيمان مهما كان إيمانهم، وداخل كل دين، خصوصاً وهي معنية أيضاً بالعلاقات الإسلامية - الإسلامية

<sup>1</sup> في إطار معرض الإعلام المسيحي السابع 2008 "وسائل الإعلام وحوار الأديان" إدارة ندوة بعنوان "وثيقة الاحترام المتبادل بين الأديان" الاتحاد الكاثوليكي العالمي للصحافة - لبنان ومؤسسة أديان أنطلياس 2008/12/02.

والمسيحية - المسيحية، وما أحوجنا اليوم إلى ذلك وفلسطين والعراق يقعان تحت الاحتلال! ولكن الأخطر في هذين البلدين هو ما يعانيان من وطأة الانقسامات الداخلية التي إن استمرت ستطيح بوحدة أبناء الشعبين بما ينذر في ضياع الحقوق في فلسطين خاصة إلى الأبد عوض أن يشكل الاحتلال الإسرائيلي دافعاً قوياً لأهلنا في فلسطين للتوحد واستعادة زمام الأمور لإنهاء هذا الاحتلال. وهنا لا يسعني إلا الإشارة إلى البيان الأخير لمجلس البطاركة الكاثوليك في الشرق الذي دعا العرب والمسلمين واللبنانيين خصوصاً إلى تحقيق نعمة الوحدة. فأين هي هذه الوحدة مما نراه كل يوم على الساحة اللبنانية من عنف كلامي وقلة احترام ومحاولة قمع الرأي الآخر.

إن وثيقتنا أتت في هذه الظروف الصعبة لتعيد التذكير بالمبادئ الأساسية التي يقوم عليها العيش المشترك. فهل من عيش مشترك دون احترام الشراكة الوطنية؟ وهل من عيش مشترك دون مراعاة الخصوصيات والحرص على حفظ حرمة أصحابها؟ هل من عيش مشترك دون المشاركة في الوطن على أساس المواطنة وأن تكفل كل دولة لمواطنيها مساواة حقيقية يحميها القانون؟ وهل من احترام بين أهل الأديان إذا ساد التعصب الذي هو وفق الوثيقة "وقود الفتن وأساس الفرقة الممزقة لوحدتهم". وهل من احترام إذا خاض أهل كل دين أو مذهب في خصوصيات دين آخر أو مذهب آخر "والخوض المقصود بحسب الوثيقة هو الخوض العلني الذي ينشر على الكافة وجوه الاختلاف بما لا يستطيعون إدراك أسسها الفكرية والفلسفية".

وهل من احترام وعيش مشترك إذ جاوز المؤمنون الحدود التي يقتضيها حفظ الحرمة وحسن الصحبة والسمعة ورعاية العهد في الوطن الواحد، بل في الوجود الإنساني كله مع أهل العقائد الدينية الأخرى كما ورد فيها دون ازدواجية في التعبير عن مفاهيم ترسخ أخوة الإيمان والمحبة الإنسانية الضرورية لعمارة الأرض. وهل من احترام وعيش مشترك إذا لم تسم العلاقات بين أهل الأديان حتى يصبح من "حق كل دين أو عقيدة من مخالفهم حق تصحيح ما يرتكب في حقهم من أخطاء والاعتذار عما يصدر من هؤلاء المخالفين من إساءة وإهانة أو قول أو فعل لا يليق".

وهنا اسمحو لي أن أقول، نتيجة متابعتي مع إخواني للحوارات الجارية، إن الحوار مأزوم ويجب الاعتراف بأن هناك أزمة في الحوار بين الأديان وبين أهل الأديان والمذاهب. وقد شهدنا ذلك في مؤتمر مدريد الذي دعا إليه خادم الحرمين الشريفين وكذلك في سائر المنتديات. يكفي ما نتابعه يومياً على صعيد الشباب في الجامعات، فأني نفع للحوار إذا حوَصر في المنتديات الفكرية ولم يشمل بنعمه الشباب في المدارس والجامعات فيستعوضون عن الضرب بالحوار وعن النبذ بالتعارف وعن الشتيمة بالاحترام.

إننا نعتقد أن مرد هذه الأزمة في الحالة العربية الراهنة وكذلك في الحالة اللبنانية هو ضعف الدولة المدنية وعدم وجود وصلابة مفهوم المواطنة الذي يؤمن للأفراد والجماعات التساوي في الحقوق والواجبات وفي التعبير عن الخصوصيات على قاعدة الاحترام المتبادل، والتمسك بمقومات الهوية الجامعة، كما في تنامي العنصر الديني في إدارة الدول والتأثير البالغ للدين في المجتمعات وبأبشع مظاهره في لبنان في هذه الطائفية البغيضة المشحونة بخطابات بعض الزعماء.

ومع كل الإقرار بحسن النية ثمة صعوبات تعترض مسار الحوار نتيجة اقتناع البعض أن ثقافتهم ودينهم أفضل من ثقافة الآخر ودينه، هذا فضلاً عن عدم المعرفة الحقيقية لا بل انعدام أو قصور الجهد من طرف تجاه الطرف الآخر بما يؤدي إلى سوء الظن وإعاقة مسار الحوار، وتنامي مشاعر الاستعلاء والأفضلية والتميز لأن مثل هذه المشاعر تتحول من "استمساك محمود إلى تعصب ممقوت يغوي السفهاء من كل جماعة" كما ورد في الوثيقة. هذا فضلاً عن السياسة التي ما دخلت شيئاً إلا وأفسدته. من هنا تأتي أهمية الحديث عن هذه الوثيقة من قبل من ساهم في التفكير بها وشارك في صياغتها وإقرارها.

# الحوار الإسلامي المسيحي

## حوار حياة<sup>1</sup>

لعل من المفيد الانطلاق في تعريف الحوار بوصفه قيمة مطلقة، رغم أن الأفراء السياسيين يتعاملون معه باعتباره نسبياً خاضعاً لظروف القوى وموازينها، لكنه اليوم أضحى مكسباً من مكتسبات الثقافة والحياة السياسية السليمة الشفافة. ولقد كان الحوار قائماً في كل محطات التاريخ في هذه المنطقة الغنية والراسخة في القدم. وحيث يوجد التنوع، كما هو الحال في وطننا وفي منطقتنا، يصبح الحوار الطريق الأسلم لإدراك المشترك بين الفئات المختلفة وتعيين المختلف ليكون هذا المختلف هو مادة الحوار. والحوار المقصود في بحثنا هو حوار الحياة وليس حوار اللاهوت والعقائد الدينية، ذلك أن المجتمعات المتنوعة تنتج دوماً حساسيات؛ فحيث التنوع هناك الحساسيات، فيغدو الحوار هو الوسيلة والأسلوب لتجاوز الحساسيات وخلق جو من التآلف والتعاقد والتراحم للعيش معاً.

وقد برزت الحاجة في لبنان إلى الحوار بعد انتهاء المحنة الوطنية الكبرى عام 1990، كما برزت الحاجة إلى هذا الحوار في منطقتنا العربية في الفترة عينها، لما كان من أثر للحرب اللبنانية على المجتمعات العربية. وعندما بدأت مجموعتنا نتحدث عن الحوار في تلك الفترة كان السياسيون يهزأون لأن بعضهم كان مأخوذاً بشعور الغلبة، ومسكوناً بشعور الاستقواء على الآخر. وهكذا فقد كان البعض ممن كان يرفض الحوار بالأمس أصبح اليوم يقدمه على أنه الحل المثالي أو الوصفة السحرية لأي خلاف أو اختلاف، أو سوء فهم أو نزاع، وذلك دون أدنى تمحيص أو تدقيق في شروطه ومبناه كما في معناه. ليس الحوار مساومة وتسوية وتنازلاً لأن بعض السياسيين ينظر إلى الحياة والعلاقات الإنسانية والاجتماعية من منظور ميزان القوى. من هذا المنطلق بقي الحوار والقائمون عليه في واد السياسة والسياسيون في واد آخر، والوادي الآخر المقصود هو سياسة النبذ وإلغاء الآخر والسيطرة والهيمنة والإقصاء وأحادية الرأي.

لقد قمنا بتأسيس الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي لمعالجة القضايا والأمور الناشئة عن العلاقات الإسلامية المسيحية في المنطقة العربية. والمنطقة المقصودة هي لبنان وسوريا وفلسطين والأردن ومصر والسودان وبعض دول الخليج، حيث تتشكل المجتمعات من جماعات إثنية وثقافية ودينية مختلفة.

<sup>1</sup> بدعوة من لجنة العمل الإسلامي المسيحي المشترك (لجنة أهلية)، تحت عنوان أفاق العمل المشترك صافيتا- الجمهورية العربية السورية 13 أيار 2006.

في هذا الجو انطلق الحوار الإسلامي المسيحي، وقد امتاز القائمون به بالشروط المبدئية للحوار في الصدق والنزاهة ونشدان العدالة والسعي إلى التعرف والتعارف كمقدمة للفهم والتفاهم المتبادل، وذلك لبناء التعاون عبر معايير الحقيقة والحرية والعدالة المقبولة دينياً وأخلاقياً لدى كل الشعوب والحضارات.

في سجل إنجازات هذه المجموعة عمل كبير في توسيع دائرة المهتمين، بغية ترويج ثقافة الحوار بعد أن أمعنت الحرب اللبنانية في هتكه ووأده، وكذلك في بعض الحالات في بعض دول المشرق العربي. ولعل الندوات والمحاضرات التي تناولت المواضيع "الحامية" في العلاقات الإسلامية المسيحية، والتي قام بها الفريق العربي عن التوترات الدينية وحالات العيش المشترك والأصولية والتحديات التي تواجه المسيحيين والمسلمين والإصلاح والديموقراطية والمواطنة والتعددية، وسوى ذلك من المواضيع، ووضع ميثاق إسلامي مسيحي للحياة الواحدة، رسم إشكاليات العلاقات الإسلامية المسيحية على مستوى الوطن العربي مؤكداً على جملة أمور توصل إليها واضعو هذا الميثاق نتيجة الأبحاث واللقاءات والمناقشات التي لم تخل أحياناً من الحدة منها:

. أن المسلمين والمسيحيين لديهم أيمان ثابت بالعيش الواحد في مجتمع تسوده الحرية والتكافؤ والمساواة في حقوق المواطنة.

. أن المسلمين والمسيحيين مدركون وجوب تحالف أهل الإيمان لأداء الواجب الذي يمليه عليهم اعتقادهم الديني نحو وطنهم العربي والإسهام في تعزيز الوحدة الوطنية وتقوية الشعور بالانتماء إلى وطن واحد يتسع لأبنائه جميعاً، على اختلاف ولائهم الدينية ويتجاوز بهم العصبية الطائفية والعرقية.

. أن العمل من أجل توطيد العيش الواحد ضرورة تملئها الهموم والأهداف الوطنية والاجتماعية الواحدة والسياق التاريخي والحضاري الواحد ووحدة المصير.

. أن تعزيز الوحدة الوطنية في وجه التدخلات الخارجية ومشاريع الهيمنة على الوطن العربي همٌّ مشترك، يجتمع حوله المسلمون والمسيحيون.

. أن الحوار بين المسلمين والمسيحيين يجب أن يؤسس على معالجة جذور التوترات الدينية والطائفية وأسبابها، والكثير منها يقع في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة التي تسهم في إنتاج مناخ من الاحتقان العام.

. أن المسلمين والمسيحيين يسعون إلى دفع الالتباس بين التدين الصحيح والغلو المذموم الذي يؤدي إلى العنف والتطرف.

في السنة الماضية سعينا في الفريق إلى توسيع نشاطاتنا بحيث أقمنا ورشة عمل في عمّان حول النظرة المتبادلة بين الأديان، وإشكاليات التعددية من منظور المواطنة في القاهرة ودور وسائل الإعلام في تغطية الأحداث الدينية في بيروت وفتح قنوات الاتصال مع الغرب، لا سيما الأميركي منه، لتقديم صورتنا الحقيقية أمام المجتمع الأميركي المتأثر بالدعايات المغرضة التي تقدم صورة مشوهة لواقع العلاقات الإسلامية المسيحية في منطقتنا. وكم كانت مفاجأتنا كبيرة عندما زرنا الولايات المتحدة الأميركية بدعوة من كنائسها لنجد أن الجهل المطبق حول حقائق العيش المشترك في المشرق العربي يمثل هذا السوء في التصوير والتظهير. كما زادت مفاجأتنا عندما اجتمعنا إلى العديد من القيادات الكنسية المحافظة في تبديل صورة واقع هذه العلاقات وغياب العمل العربي والإسلامي في الساحة الأميركية، كما يترك المجال واسعاً للدعاية الصهيونية المتطرفة للمزيد من الإساءات تجاه عالمنا العربي والإسلامي.

إن مسؤولية هذا الفراغ تقع على الهيئات والمنظمات العربية والإسلامية التي تتمتع بإمكانيات كبيرة، ولكنها عاجزة عن القيام بأي محاولة جدية لسدّ هذا الفراغ. وقد تشجعنا كثيراً من التجارب الذي لقيناه من قبل العديد من الأوساط بعد أن قدمنا وجهة نظرنا بالكثير من البساطة والنزاهة والموضوعية. لقد قام الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي بجملة نشاطات، هدفها تعزيز الحوار على قاعدة التفهم والتفاهم والتواصل في إصغاء متبادل ومصارحة بعيدة عن الإثارة والتجريح.

والحوار الذي أجراه هذا الفريق يهدف إلى إعادة بناء الثقة وإقامة علاقات الصداقة والمودة، مع احترام حدود المغايرة والاختلاف بين الأديان وقواعد العيش والعمل المشتركين، ومتطلبات المواطنة المتكافئة، دون مسايير أو مجاملة أو انزلاق إلى الرياء والخداع، وعلى قاعدة تعزيز العيش الواحد باحترام الخصوصيات والمشاعر والتأكيد على الحريات الدينية، والقيام بعدد من النشاطات التي تؤسس للبرامج، ووضع خطط عملية تجد ترجمة لها في واقع العيش الواحد وفي مجالات شتى كالإعلام الديني والتربية الدينية ونشر الكتب ذات العلاقة والأنشطة الشبابية، وتعزيز المشاركة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

لقد كان أيضاً للفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي مساهمات مجلة في بعض البلدان العربية، كمثل السعي الذي قام به الفريق في السودان لتقريب وجهات النظر بين الفئات السودانية المتخاصمة، بغية التوصل إلى إطلاق مبادرات لتصحيح العلاقات الإسلامية المسيحية هناك، بالتعاون مع إخواننا العاملين في ميدان الحوار الإسلامي المسيحي. كما كان للفريق جهد كبير في مصر، بالتعاون مع برنامج حوار الحضارات في جامعة القاهرة، وبالاتصالات الشخصية التي قمنا بها مع

بعض أقطاب الحركة الإسلامية والكنيسة القبطية لتجاوز الأزمة التي بدأت منذ فترة، وأحد مظاهرها أعمال العنف ضد الكنائس والسجلات العنيفة في الصحف ووسائل الإعلام حول دور الكنيسة وتجاوز مفهوم المواطنة، وهو المكسب الذي حققتة الجماعة الوطنية من مسلمين ومسيحيين في مصر في تاريخ حافل بالعطاءات المتبادلة.

أما على الصعيد اللبناني، لقد وعى البعض أهمية توسيع نطاق الحوار بين القوى السياسية اللبنانية، والتأسيس لمساحة آمنة مشتركة يجتمع في ظلها ممثلون عن هذه القوى للتحاور في القضايا الوطنية التي تؤسس لقيام دولة تجمع في أطرافها جميع اللبنانيين. وقد نجحت فئة من المتحاورين في استنهاض همم مجموعة من المثقفين والعاملين في الشأن العام الذين ينتمون إلى فئات سياسية متعددة وأنشأوا ما سُمي لاحقاً باللقاء اللبناني للحوار. لقد تابع اللقاء اجتماعاته بعد أو وضع وثيقة تأسيسية جاءت نتيجة نقاش معمق لم يخلُ أحياناً كثيرة من الحدة، إلا أن كسر الجليد قد تم، وتلاقى المجتمعون على جملة قضايا وأمور وطنية شكلت جامعاً مشتركاً لهم للانطلاق، وحددوا، نتيجة مناقشاتهم، القضايا الخلافية التي شكلت أجندة الحوار فيما بينهم. إننا نستطيع أن نقول، بعد مضي حوالي الأربع سنوات لانطلاقه، بأنه أسس لإطار وطني جامع ومساحة مشتركة آمنة يستطيع من خلالها وعبرها كل فريق أن يطرح هواجسه ومخاوفه، وأن يبحث مع شركائه في إزالة هذه الهواجس والخاوف.

إن تعميم ثقافة الحوار يقتضي التأصيل الكلامي والفقهية، أي العودة إلى الجذور الدينية والفلسفية في الإسلام والمسيحية كما في الفكر الإنساني عموماً. ليس الحوار فولكلوراً ولا مواقف إعلامية ولا حاجات شخصية. إنه عمل ودأب وسعي. إنه يفترض التفكير النقدي والاستغراق الذاتي بحثاً عن الحقيقة وهذا يفترض أيضاً حس العدالة. فليس المهم أن نفهم بعضنا كما نريد بل المهم أن نفهم الآخر كما هو وكما يريد ويقصد ويرغب أن يكون.

ولعل ما أفسد الحوار في لبنان هو كثرة حديث أهل السياسة عنه في منابر السياسة والإعلام. وليس صحيحاً أن البرامج التي يسهر عليها معظم اللبنانيين في محطات التلفزيون المختلفة تسعى إلى الحوار، بل هي تسعى إلى المبالغة والنجومية، وهي أبعد ما يكون عن التحقق والتفكير بجدية ومسؤولية.

وهذا ما يدفعنا للتنبيه إلى عدم الاعتماد على ما يجري في الإعلام من مباحكات وسجلات و"خناقات" والاستعاضة عن الحوار بهذه البرامج "المسلية": فالحوار يتعدى مجرد التبادل الكلامي اللفظي. من هذا المنطلق فإننا ندعو إلى إعادة الاعتبار للحوار، وإعادة فهمه وتحديد مقاصده ومعايير

ومبادئه، للتأسيس لحوار جاد هو الأسلوب الأمثل في المجتمعات المتنوعة كالمجتمع اللبناني لصياغة حياة وطنية هادئة لمصلحة الجميع.

فلبنان مدعو اليوم، وكل يوم، إلى التمسك بالحوار ضمن أخلاقيات الإنسانية المناقضة للنزعة والإلغاء والاستقواء والغلبة، ذلك أن لا بديل عنه. وقد جرّب اللبنانيون البدائل فكانت ويلات الحرب ومآسيها. ولعلنا نستفيد من تجربة الماضي المريرة لنؤسس لمستقبل هادئ ومستقر نطمح به.

لقد تداخلت في عالمنا العربي السياسات الغربية مع وقائع الحياة اليومية. ولعلنا نحتاج إلى الكثير من العقلانية والتفكير لندفع عن منطقتنا المؤامرات، ونحصن وحدتنا الداخلية حفاظاً على هذا التنوع الذي لم ننظر إليه يوماً إلا سبيلاً لغنى هذه المنطقة وليس سبباً لإضعافها. ولنا في سوريا والحياة الوطنية الواحدة فيها خير مثال.



## القيم الإنسانية بين الإسلام والمسيحية

كثيراً ما نتحدث في لبنان عن الصيغة اللبنانية الفريدة التي تقوم على قاعدة العيش الواحد بين المسلمين والمسيحيين بجمع مكوناتهم. ويشكو هذا البحث من سطحية التعاطي مع أمر مهم وخطير يقوم عليه الكيان اللبناني، ذلك أن الجهد المبذول ليس كافياً في قيام الجهات المعنية، لا سيما علماء الدين والمتقنين والمفكرين المسلمين والمسيحيين، بالبحث في القيم الروحية والإنسانية المشتركة في تراث الدينين، وعن النماذج الإيجابية المشتركة لتجارب العيش الواحد والتضامن والتراحم والتواد وإبرازها، لإشاعة روح الحوار والسماحة في الأوساط الاجتماعية العامة.

وتشتد الحاجة لمثل هذا البحث بعد الأزمة الراهنة التي تنامي فيها الخطاب الديني والطائفي التحريضي والتجريحي والتكفيري، حتى بين مكونات الدين الواحد.

إننا في منطقة تغلي بالتوترات الدينية والمذهبية والطائفية، ولبنان ليس بمنأى عنها إذا ما أضفنا إلى تأثير الخارج ظروف الداخل بجميع تناقضاته ومشكلاته المستعصية التي كثيراً ما تلبس لبوس الدين والطائفة، فيتحول الصراع من وجهته السياسية إلى وجهته الطائفية المقيتة. لعل أهم قيمة إنسانية تجمع اللبنانيين هي قيمة العيش الواحد، القائمة على حق الآخر في اعتقاده، وتعزيز الأسس الدينية للعيش الواحد في وطن واحد. كما أن تأكيد قيمة العدل المطلقة التي تلزم المتدينين، من مسلمين ومسيحيين، بالانتصار للمظلومين والمضطهدين والمهمشين، بغض النظر عن دينهم، وبغض النظر عن الانتماء الديني لمن يُمارَس عليهم الظلم والاضطهاد. ومن شأن ذلك أن يساهم في توثيق عرى النسيج الوطني وتعزيز قيم العيش الواحد.

لكن قيمة العيش الواحد لا تستقيم ما لم تكن مبنية على قاعدة المعرفة المتبادلة والتواصل والمصارحة، بعيدة عن الإثارة والتجريح لبناء الثقة وإقامة علاقات الصداقة والمودة واحترام حدود المغايرة والاختلاف بين الدينين، ومتطلبات المواطنة المتكافئة.

ولشد ما تتتابني الدهشة بعد سبع عشرة سنة من انتهاء المحنة الوطنية الكبرى وانفتاح المناطق بعضها على بعض، من أن أجيالاً كثيرة لا تعرف الآخر لعدم وجود أو لقلّة وجود المساحات المشتركة التي تسمح للبنانيين من مختلف الفئات والطوائف بالتلاقي والتعارف والتواصل.

من هنا تكمن أهمية بذل الجهود الكثيرة لخلق هذه المساحات المشتركة التي توفر للشباب اللبناني هذه الفرصة الثمينة، لاكتساب المزيد من الثراء بالاطلاع وتعزيز معرفة الآخر الذي نتشارك وإياه حياتنا الوطنية الواحدة.

إن السعي إلى تعزيز ثقافة الحوار القائم على التعارف والتودد والثقة يخفف من آثار الأزمات السياسية العاصفة، كالتى نمرّ بها من سنوات.

فليس من المقبول إطلاقاً، عند احتدام الصراع السياسي، أن تتهدد فكرة لبنان الكيان والصيغة، وتتحوّل الأزمات السياسية إلى أزمة وجود وأزمة كيان.

لذلك لا بد من العمل المكثف لتعزيز قيمة العيش الواحد وجعلها بأهميتها تتأى عن أي خلاف وشقاق بين اللبنانيين.

إن سعيها يجب أن ينصب على التركيز على القيم الإنسانية المشتركة ضمن دولة مدنية واحدة وجامعة. وإن الانتماء الديني يجب أن يبقى محصوراً في الحيّز الخاص للإيمان الشخصي مع ضمان حريته. ولعل شرعة حقوق الإنسان التي ساهم لبنان في وضعها، والصادرة عن الأمم المتحدة، تشكل قاعدة صلبة تجمع أتباع الديانتين بجميع تشكيلاتهم ومكوناتهم. وقد آن الأوان للبنانيين أن ينهجوا نهج التحرر من عقد الماضي وسلبياته بصوره النمطية البشعة، وأفكاره المسبقة المشوهة، وإزاحة ثقل الأحداث التاريخية التي أدت إلى المواجهات الدامية وسلوك طريق البناء المشترك لوطن يستحق منا كل التضحيات. ولا أشك أن الطوائف اللبنانية قد باتت مقتنعة بضرورة الحرص على هذه الصيغة التي أمنت لها هوامش كبيرة من حرية التحرك، بما حولها تحقيق ذاتيتها وشخصيتها. ولكن لا ضمانة لها بالاستمرار والترقي إلا ضمن دولة واحدة جامعة. ولعلها دعوة قوية توجه إلى هذه الطوائف وإلى وجوب مراجعة نقدية لتصرفاتها خلال السنوات الثلاثين الماضية التي أدت في لبنان إلى مصائب ومحن لم تنقض نتائجها بعد. وأعتقد أن شرائح واسعة من المجتمع اللبناني باتت مقتنعة بضرورة تطبيق سياسة "لبنان أولاً" لما لهذه السياسة من مقومات تحفظ الكيان اللبناني المهدهد بمخاطر الزوال إن لم نحسن حمايته والتضحية من أجله.

## الحدود بين الديني والمدني<sup>1</sup>

أود أن ألفت النظر بداية إلى أنني، وإن كنت أرى في الدولة المدنية التي تفصل الدين عن الدولة حلاً نموذجياً للعيش بين أبناء عائلات روحية مختلفة وعلى أساس المواطنة، إلا أن ذلك لا ينقص مطلقاً من تقديري لإرادة بعض الدول في اتخاذ دين معين نظاماً للحكم فيها.

إلا إنني لا أخفيكم في الوقت عينه أنني من الداعين إلى فك الارتباط بين النطاق السياسي والانتماء الديني، حتى لا يسخر الدين في السياسة بينما جّل أهل السياسة منه براء غالباً.

وبالرجوع إلى دساتيرنا العربية، فإننا نلاحظ أن معظم هذه الدساتير تتخذ من الإسلام ديناً للدولة صراحة، ومن الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع.

هكذا نقرأ في المادة الثانية من دستور دولة الكويت، وفي الفصل الأول من دستور الجمهورية التونسية، وفي المادة الثانية من دستور جمهورية مصر العربية، والمادة السابعة من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك المادة الثانية من دستور الجزائر، ومقدمة دستور المملكة المغربية وفصله السادس، وكذلك دستور دولة السودان حيث تلحظ - على سبيل المثال - المادة الأولى منه أن "دولة السودان وطن جامع تتألف فيه الأعراق والثقافات وتتسامح الديانات؛ والإسلام دين غالب السكان وللمسيحية والمعتقدات العرفية أتباع معتبرون"، وهكذا أيضاً بالنسبة لدستور الجمهورية العربية السورية في مادته الثالثة، ومعه الدستور القطري في مادته الأولى، ودستور الأردن في مادته الثانية.

إلا أننا في مقابل كل ذلك، نلاحظ أن لبنان يعتمد الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ويلتزم في مقدمة دستوره التي أضيفت عام 1990 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث تنص المقدمة في الفقرة "ب" منها على ما يلي: "لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس

<sup>1</sup> في الندوة بعنوان "الدين والدولة: دور البنى السياسية، الجماعات الدينية والمجتمعات المدنية في العالم العربي" المحور الرابع بعنوان "مراجعة نقدية للقوانين والدساتير العربية النازمة لعلاقة الدين بالدولة" 15 و16 كانون الأول/ديسمبر 2008 اسطنبول - تركيا.

وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء".

وتضيف الفقرة "ج" من مقدمة الدستور اللبناني على ذلك بأن "لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طبيعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل".

ولا يكتفي لبنان بهذه المقدمة على أهميتها، بل تنص المادة 9 من الدستور صراحة على أن "حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها، على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام. وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية".

وفي مجال التعليم أيضاً تكفل الدولة حرية التعليم للعائلات الروحية حيث تنص المادة العاشرة من الدستور على أن "التعليم حر ما لم يخلّ بالنظام العام، أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب. ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك وفقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية".

وبذلك نلاحظ أن لبنان يعتمد، خلافاً لسائر الدول العربية، نظام الدولة إن لم نقل المدنية فنظام الدولة يحترم معتقدات الناس ويكفل حرية ممارسة شعائرهم الدينية. لا بل إن القوانين اللبنانية تضمن لكل شخص الحق في تغيير دينه أو مذهبه وفقاً لأصول معينة تقضي بتقديم طلب خطي موقع من طالب التغيير إلى قلم الأحوال الشخصية يبدي فيه رغبته باعتناق الدين أو المذهب الجديد، ويضم شهادة خطية إلى الطلب المذكور صادرة عن رئيس المذهب أو الدين الجديد الذي يريد اعتناقه، ويصرح أمام موظف الأحوال الشخصية بحضور شاهدين أنه يصر على طلبه وتأخذ المعاملة مجراها.

لا بل أكثر من ذلك، فإن الطوائف اللبنانية متعددة وجميعها معترف بها في القانون وهي على سبيل التعداد الطائفة المارونية، الطائفة الكاثوليكية الملكية، الطائفة الأرمنية الكاثوليكية، الطائفة السريانية الكاثوليكية، الطائفة الكلدانية، الطائفة اللاتينية وهي خاضعة لسلطة الكنيسة البابوية. وثمة طوائف غير خاضعة للكرسي البابوي وهي فئتان: الطوائف الأرثوذكسية وهي طائفة الروم الأرثوذكس، الطائفة الأرمنية الغريغورية الأرثوذكسية، الطائفة السريانية الأرثوذكسية، الطائفة الشرقية النستورية والطائفة الإنجيلية. أما الطوائف الإسلامية المعترف بها على السواء فهي الطائفة السنية، الطائفة الشيعية الجعفرية، الطائفة العلوية، الطائفة الإسماعيلية وطائفة الموحدين الدروز. كذلك فإن القانون اللبناني يعترف بالطوائف التي يسميها إسرائيلية أي يهودية، وهي كنيس حلب وكنيس دمشق وكنيس بيروت. وإلى جانب هذه الطوائف التاريخية يعترف القانون اللبناني، أقله من حيث المبدأ، بطائفة مدنية كطائفة عادية بموجب قرار المفوض السامي الفرنسي الشهير 60 ل.ر. ووفق شروط يحددها القانون لا زالت غير مطبقة مذ ذاك.

غير أن القانون اللبناني يلزم كل لبناني بالانتماء إلى إحدى الطوائف، ويقصر علاقته بالدولة بهذا المعبر الطائفي، فلا مجال لأي أمر يتعلق بأحوال المواطن الشخصية إلا في إطار الطائفة التي ينتمي إليها، حتى أنه يدخل في اختصاص المراجع المذهبية الخبطة والحكم في صحتها أو فكها أو بطلانها والعربون والزواج من حيث انعقاده وأحكامه والموجبات الزوجية المتأتية عنه وصحة الزواج وفسخه والمسائل المتعلقة بالجهاز والمهر والبائنة والبنوة وشرعية الأولاد والتبني والسلطة الوالدية وحفظ الأولاد وتربيتهم والنفقة بين الزوجين والتعويض عن البطلان.

وإن كان هذا الأمر مصدر غنى، إلا أنه يحتكر العلاقة المواطنة بالطوائف من جهة، ومن جهة أخرى يعترف القانون اللبناني بالزواج المدني الذي يُعقد بين اللبنانيين أو بين لبناني وأجنبي إذا جرى عقده خارج لبنان، ويعتبر هذا الزواج صحيحاً ويسجل في دائرة الأحوال الشخصية المختصة، ويخضع لقانون البلد الذي جرى فيه. وفي حال نشوء أي نزاع يتعلق بهذا الزواج تنتظر فيه المحاكم اللبنانية وتطبق قانون البلد الذي جرى فيه عقد الزواج.

لبنان برأيي نظام فريد لا يشاركه به أحد من الأنظمة العربية، وأكتفي بالإشارة أخيراً إنه إذا كان لا دين للدولة اللبنانية إلا أنها تقوم على النظام الطائفي الذي يعطي حقوقاً فريدة لكل طائفة، لا سيما في تولي المناصب الأرفع في الدولة وينسحب هذا النظام على الإدارة والقضاء والجيش وحتى على موازنة الدولة، ولا أزيد.

والسؤال، هل الدول التي عيّنت في دساتيرها الإسلام ديناً لها تطبق مفاهيمه السمحاء على مواطنيها؟ ما هي حقوق الأقليات؟ وهل أحسنت الأنظمة التعامل معها بما يكفل حرياتهما وحفظ خصوصياتها؟

أما في موضوع الحداثة والدين والتشكيك في قدرة الإسلام على العيش مع الحداثة ومتطلباتها، فهنا تطرح بشدة مشكلة الأقليات داخل الإسلام/الشيعة والسنة في بلدان الخليج والسعودية، العلاقة الخلافة الراهنة في لبنان والاحتراب في العراق والوجود المسيحي المهدد. مشكلة الأقليات عينها خارج النطاق الإسلامي بما يعرف بالعلاقات الإسلامية المسيحية في المشرق العربي وفي النطاق الإسلامي (حالتا مصر والسودان).

إعادة إضفاء الطابع الوطني على الأسلام والصعود الوطني للهوية المسيحية: إن شرط إضفاء الهوية الوطنية على الإسلام هو في تحقيق الحرية والديموقراطية، خاصة في ما يتعلق بإضفاء الهوية القومية على الإسلام خارج المجتمعات الإسلامية، هل يمكن الأمل بتحقيق ذلك في ظل غالبية الأنظمة القمعية والتسلطية في العالم العربي التي تتوسل الدين للسيطرة على الشعوب وقهرها، وسوء استخدام الدين في السياسة. لا يقتصر التحدي على تحقيق الحرية والديموقراطية لأن هناك مشكلات من نوع آخر: هل للمؤسسات الدينية الرسمية من دور تلعبه في تحقيق انتماء المسلمين إلى الأنظمة؟ وهل يمكن حصر الإسلام بالحدود الوطنية؟ وهل يمكن تحقيق فرض الهوية الوطنية دون حل المشكلات في المنطقة خاصة فلسطين والعراق ولبنان؟ هنا يطل علينا نص المجمع البطريركي في لبنان مطالباً بتوسيع الدائرة المدنية في العمل السياسي وفي مشروع الدولة الحديثة في صيغة المواطنة.

يطرح موضوعنا هذه الإشكاليات جميعها، ولكنه يحتاج أيضاً إلى تحديد إشكالية رسم الحدود بين المدني والديني خاصة كما في لبنان مثلاً: المساحة المدنية المشتركة بين الجميع

والمساحة الدينية الخاصة بكل فئة من مكونات المجتمع الوطني. ولعل تحديد الحد الفاصل بين المدني والديني يفترض لصحته الأخذ بالاعتبار لعنصرين اثنين: ميثاق العيش المشترك من جهة وحرية الفرد من جهة ثانية. إن الأكتريات تتمتع بامتيازات بالنسبة للأقليات التي تحتاج في بعض الأنظمة إلى مراعاة لأوضاعها وخصوصيتها. وبالنسبة لدور الأحزاب الدينية في حياتنا السياسية، فإن أحدهم قال إنه لا قدرة لحزب ديني أن يخرج من الطائفة السياسية لأنه في الأساس يقيم سياساته على يقينيات دينية مطلقة ومقدسة ولا شيء في السياسة مطلق ومقدس.

إننا هنا نستطيع أن نجري نقاشاً حول قضية الدين والدولة بشيء من الحرية التي تتيح لنا الاستفادة من تجارب الآخرين، خاصة في أوروبا، حيث إن الحادثة قد أجبرت المسيحية على التغيير. هل نستطيع نحن أن نسلك السبيل ذاته وإجراء هذه المناقشة حول الإسلام في بعض مفاهيمه وتطبيقاته في بلاد غير علمانية كبلادنا. لكننا مدعوون للاستئناس بالتجارب الغنية التي مرت بها وجرت في بعض بلدان آسيا الإسلامية خارج العالم العربي، ولم لا هنا في تركيا التي ربما ذهبت إلى أقصى الحدود ولكن لديها تجربة جديدة بالدرس والاستئناس. لم تستطع العلمانية الكمالية إلغاء الدين، وما نشهده اليوم خير دليل على الحيّز الذي يشغله الدين في الحياة العامة. ولكنّ هناك فصلاً وهذه تركيا بغالبيتها من دين واحد وتزداد أهمية الفصل عند وجود تنوع أكبر في التركيبة الاجتماعية.

إننا مدعوون إلى درس الحاجة إلى مفاهيم تحد من طغيان العنصر الديني على الدولة لتمكين هذه الدولة من القيام على أسس تضمن، من جهة، حرية المعتقد، وممارسة الشعائر الدينية وتأمين المساواة القانونية بين مختلف أتباع الديانات من جهة ثانية. ولعلنا أكثر ما نحتاج في لبنان إلى هذا التحديد في تخفيف الطابع الطائفي عن الدولة لتمكينها من أن تكون دولة مدنية تعطي الدين حيّزه الخاص وتحصره فيه وأن تتمكن هذه الدولة من أن تكون دولة لشعب موحد ينتمي إليها وتعنى به على أساس المواطنة لا على أساس الانتماء الطائفي.

## حوار الأديان وبناء الدولة<sup>1</sup>

إذا رغبتنا في خروج لبنان من أزماته، يجب العمل على قيام الدولة المدنية التي تقر للطوائف حقوقها وضماناتها كما نص عليها اتفاق الطائف، بإنشاء مجلس الشيوخ وسواه من المؤسسات والهيئات التي تكفل مشاركة الجميع، ولكن على أن تحفظ أيضاً للمواطن اللبناني كفرد حقوقه وارتباطه بها دون وسيط. فإذا كان هذا ما أقتنع به فكيف لي أن أخلط بين مفهومين اثنين أثار إشكالياتهما عنوان المداخلة: حوار الأديان وبناء الدولة؟ ففي ظني أنهما أمران منفصلان لأن لكل منهما مساحة يجب العمل على عدم دمجها بالأخرى.

يتصل حوار الأديان والحوار بين أهل الأديان بنطاق ديني، بينما يدخل بناء الدولة في نطاق النظام السياسي. إننا في لبنان خلطنا بالممارسة بين الأمرين لأننا بالأساس خلطنا بين الديني والسياسي، وهذا هو أحد الأسباب لحالات عدم الاستقرار التي نعيشها بشكل دائم. ففي يقيني أن استقامة الأمور، تقتضي التفريق بين الأمرين والمساحتين والحيزين. فللدين حيّزه الخاص وهو يتصل بالمعتقد والإيمان والطقوس وللدولة حيّزها العام الذي يدخل في نطاقه كل المواطنين، أيّاً كانت انتماءاتهم الدينية.

ولعل النظام السياسي اللبناني، بفرادته وبالرغم من العيوب التي تعتره، يبقى الأكثر تقدماً وطليعية في هذا الشرق، إذ لا دين محدد للدولة، بينما الدول المحيطة قد عيّنت في دساتيرها دين الدولة. وغالبية الدول جعلت من الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع، غير عابئة بوجود الأقليات التي لا تشاركها الإيمان الديني عينه، مما يعرض حقوق هذه الأقليات للاقتتات، يجعلها على غير قدم المساواة مع الأكثرية الطاغية. وبينما إسرائيل تنتهج سياسة تحويل الدولة إلى دولة يهودية تهدف إلى القضاء على العرب وغير اليهود في مجتمعها، وتجعل إقامتهم فيها عرضة للتهجير والترحيل والإلغاء، يقر الدستور اللبناني حقوق الطوائف وحرية المعتقد ويحفظ لها الأحوال الشخصية والتربية وسوى ذلك، ولكنه يقر أيضاً بشرعة حقوق الإنسان ويعلن أن هذه الشرعة جزء لا يتجزأ من الميثاق الوطني.

يزين لي أن المقصود إذاً في الربط بين الأمرين أن للطوائف دوراً في بناء الدولة، وعلى هذا الأساس يساعد الحوار بين المجموعات المختلفة على إقامة هذه الدولة، وهو أمر مرغوب فيه خاصة

---

<sup>1</sup> في مؤتمر: بناء الدولة في لبنان/المحور: الدولة الفدرالية جامعة سيدة اللويزة والمركز العربي لتطوير حكم النزاهة والقانون 2008/12/11.



بعد الأزمات السياسية المتعاقبة، وآخرها تلك التي كادت أن تعيد البلاد إلى أجواء الحرب الأهلية لو لم يتدركها أولو الرأي من القوى الإقليمية المؤثرة التي أنهت الأزمة، أو على الأقل علّقتها باتفاق الدوحة الذي شكل محطة مهمة على طريق التهدئة لإعادة العمل والروح إلى المؤسسات الدستورية، وإلى انتخاب الرئيس التوافقي، مما سمح بعودة المسيحيين إلى المشاركة في الحكم وهو أمر بالغ الأهمية لتوازن الحكم ودوام الصيغة.

وبهذا المعنى، لعل أهمية الحوار تبرز لتحديد طبيعة الأزمة الراهنة هل هي أزمة سياسية أم أزمة مؤسسات وتالياً أزمة نظام سياسي؟

كيف يمكن لهذا النظام السياسي أن يمتص الخلافات ويؤطرها في المؤسسات الشرعية المختصة عوض تحويلها إلى أزمات؟

كيف يمكن استيعاب التعددية بما يرضي المكونات الوطنية ويجعلها قابلة للانخراط في مشروع الدولة؟

إن طرح موضوع بناء الدولة، يشير إلى أن ثمة قناعة عامة بأن الدولة غير موجودة لذلك يحتاج اللبنانيون إلى حوار لبنائها. واللافت أنه منذ الاستقلال، والعهد المتتالية تطلق شعار بناء الدولة. وبعد أكثر من ستين سنة على هذا الاستقلال نجد أنفسنا أمام المشكلات عينها التي حالت دون قيام هذه الدولة ودون إقامة مؤسساتها الدستورية الفاعلة.

وفي ضوء الصيغة التي يمكن الاتفاق عليها يطرح موضوع قانون الانتخاب الدائم ولبنان يستحق أن يكون له قانون انتخاب متفق عليه يتضمن إصلاحات جذرية - وهو ما حصل جزئياً مع إقرار القانون أخيراً - والأمل من كل قانون انتخاب ومن كل عملية انتخابية في أن يؤدي إلى تجديد الطبقة السياسية دورياً. ولكن مع القانون الذي أقر والذي ستجري على أساسه الانتخابات المقبلة هل فعلاً ستؤدي العملية الانتخابية إلى تحقيق هذا الهدف؟ أي تجديد الطبقة السياسية أم سيبقى مجلس النواب مرهوناً بإرادة خمسة زعماء إذا اتفقوا مصيبة وإذا اختلفوا مصيبة أكبر.

على اللبنانيين الإختيار: فإما الحوار بغية الإتفاق ووصل ما انقطع وإما القطيعة بغية الخلاف والفصل لا سمح الله.

لو كان قانون الإنتخاب يسمح بتمثيل شعبي يتجاوز مسك بعض الزعماء لمفاصل الحياة السياسية من جهة وإيجاد كتلة نيابية عابرة للطوائف والمذاهب لا تدين بالولاء لزعماء الطوائف من جهة ثانية لكان من غير الجائز إجراء الحوار إلا عبر المؤسسات الدستورية إذ كيف يمكن إنتاج حوار وطني خارج المؤسسات الدستورية وما جدوى قيامها إن لم تقم المؤسسات بهذه المهمة. وإذا كان النظام السياسي يشكو من ثغر على ما بيّنا سابقاً فإن الطبقة السياسية مدعوة إلى ضبط الصراع السياسي حتى لا يبلغ حدود الحرب الأهلية كما أظهرت التجربة المريرة الأخيرة التي لم تجف دماء ضحاياها بعد.

وليس صعباً على اللبنانيين الإتفاق ووضع آلية للتنفيذ. وإذا تعذّر الوصول إلى نتيجة مباشرة فينبغي دراسة البدائل حتى لا تقع الحروب، فأقول أن حلاً سيئاً ولكن سلمياً خيراً من أنجح الحلول الموضوعة على نار حامية.

فلو يأخذ المجتمع السياسي بهذه الأفكار أو ببعضها أو بسواها من اقتراحات تطوير النظام السياسي في لبنان لكانت ارتسمت ملامح الدولة في لبنان وقامت أساساتها كي لا نبقى ننادي ونناشد... وفيما عدا ذلك سوف نظل نطرح التساؤلات.

هل يبقى لبنان في عين العاصفة المسلّحة في المنطقة أم يحتاج إلى فترة لالتقاط الأنفاس تمهيداً للإعتراف بحياده الإيجابي؟

هل من حل في لبنان لإقيام الدولة المدنية التي تحمي المواطن وتقر بانتمائه المباشر إليها دون حاجة إلى الطوائف وعلى أساس المواطنة؟

هل من ضرورة للبحث عن حل والحل موجود في الدستور ولماذا لا نضغط لتطبيقه بنزاهة وجراً ونبحث مستقبلاً عن آفاق تطويره إذا برزت الحاجة إلى ذلك بعد التطبيق؟ لماذا نسعى إلى حل ولا نراه وهو أمامنا في الدستور؟ وهل نحن بحاجة إلى حوار الأديان أم إلى حوار بين مواطنين لبناء الدولة؟

من شروط الدولة الفدرالية، وطالما حديثي يقع تحت عنوانها، ضمان توفر شرطين أساسيين: الأول يتصل بالسياسة الدفاعية والثاني يتصل بالسياسة الخارجية. أوليس كلا الشرطين هما من الأسباب الأساسية للخلاف القائم بين اللبنانيين؟ كما أن اتفاق الطائف نص على لامركزية إدارية

نتساءل لماذا لم يصر حتى تاريخه إلى إقرار هذا النظام الذي يتيح للمناطق اتباع سياسة إنمائية تزيد من إمكان بقاء أهالي المناطق فيها ووقف النزوح إلى بيروت والضواحي التي تشهد جراء هذا النزوح كثافة سكانية هائلة وبالتالي كثافة المشاكل الإجتماعية والمعيشية المتأتية منها والناجئة عنها.

كل ذلك تساؤلات مطروحة ومشروعة. إلا أنه وإذا كان لي أن أبدي رأياً أقول أن ليس ما يستأهل سفك نقطة دم لبنانية واحدة بعد كل هذه المعاناة التي قاسيناها والحروب التي خضناها عبثاً ودون جدوى.

## الحوار الإسلامي المسيحي

### أزمة راهنة أم تواصل دائم؟<sup>1</sup>

أبدأ بطرح إشكالية الحوار كما أراها، بعد انقضاء سنوات عديدة على نشاطي الحواري فأسارع إلى القول بأن الحوار الإسلامي - المسيحي مأزوم.

اسمحوا لي أن أطرح عليكم بعض التساؤلات التي تدور في فكري نتيجة الخبرة في العديد من المنتديات الحوارية التي تعمل بلا كلل ولا ملل على صعيد الحوار الإسلامي - المسيحي اللبناني والعربي، لا بل العالمي. وهي مجموعات تضم نخبة من الشخصيات العربية العاملة في سبيل إرساء وتدعيم الحوار الإسلامي - المسيحي من منطق وطني لا عقائدي أو ديني، خصوصاً الفريق العربي للحوار الإسلامي - المسيحي الذي لي شرف رئاسته. اسمحوا لي أن أطرح السؤال: أين نحن الآن؟ وإلى أين نحن ذاهبون في هذا الحوار؟ وما حقق الحوار بعد عشرات السنين من المؤتمرات والمحاضرات واللقاءات؟

قرر فريقنا، وسائر المجموعات التي ننتمي إليها، منذ الأساس ألا يتم التعاطي بالحوار الديني بذاته بدافع احترام إيمان الآخر المختلف والإقرار بهذا الاختلاف، وفي الأديان السماوية الزاد الكافي لتعابير السلام والسماحة والمحبة. ولكن أين نحن من حوار أتباع الديانات؟ هل يقر الاتباع بهذه المبادئ المكرسة في الكتب؟ هل نجحنا في تحقيق هذا الحوار؟ وهل نجحنا أيضاً في نقل ما يجري داخل غرفنا المغلقة إلى عموم الناس.

لا مشكلة مبدئياً في الحوار بين النخبة ولكن الحوار بين عموم الناس هل هو ممكن؟ وهل صحيح أن الحوار بين النخبة على خير ما يرام؟ هل نستعمل لغة واحدة داخل صفوفنا ومع الآخر؟ أم أن ثمة لغتين - أو أكثر - لكل فئة اختصاصها وتوجهها؟ التحدي الحقيقي يكمن هنا في استعمال لغة واحدة لجماعتنا وللجماعة الأخرى.

---

<sup>1</sup>مداخلة في موضوع: الحوار الإسلامي-المسيحي من منظور الأحداث الراهنة بدعوة من جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية - بيروت وفي مركزها في 2009/02/25.

نتيجة متابعتي، أقول إن الحوار مأزوم كما أسلفت ويجب الإقرار بأن ثمة أزمة في الحوار بين الأديان، ومرد ذلك، كما في الحالة اللبنانية وفي حالات عربية مماثلة، إلى ضعف الدولة المدنية وتنامي العنصر الديني في إدارة الدول والتأثير البالغ في المجتمعات.

ومع كل الإقرار بحسن النية، ثمة صعوبات تعترض مسار الحوار نتيجة اقتناع البعض بأن ثقافتهم ودينهم أفضل من ثقافة البعض الآخر ودينه. هذا فضلاً عن عدم المعرفة الحقة لا بل انعدام أو قصور الجهد من طرف تجاه الآخر بما يؤدي إلى سوء الظن وإعاقة مسار الحوار. هذا فضلاً عن السياسة اللبنانية التي دخلت شيئاً إلا أفسدته.

بالرغم مما قد يبدو أحياناً في المشهد السياسي من إشارات مظلمة لواقع سياسي سلبي، وهي أمور لا تحتاج إلى عناء كبير لرصدها وتحديدها، إلا أن الواقع قد أفرز أيضاً، وعلى مدى الشهور الماضية، جملة معطيات إيجابية بارزة على صعيد العلاقات بين الطوائف هي:

. إعادة التواصل بين القيادات الروحية الإسلامية بانعقاد أكثر من قمة روحية كان آخرها القمة التي عُقدت في دار الفتوى لإعلان التضامن مع أهلنا في غزة، واستنكار العدوان الإسرائيلي الغاشم عليها، وقد جاءت هذه القمة غداة العدوان الإسرائيلي الهمجي الذي لم تكن نتائجه الكارثية قد ظهرت بعد ولم تظهر بصورة كافية أهوال المأساة والمعاناة.

. تهيب القيادات السنية والشيعية لمخاطر الانزلاق نحو الفتنة المذهبية، وإن كان الجو العام مهياً لهذه المواجهة بإعادة الانفتاح والتواصل، مشيراً في هذا السياق إلى الخطوات الإيجابية التي اتخذها بعض مسؤولي الفريقين، والإنجاز الذي تحقق بإزالة الصور والشعارات والياфطات التي كثيراً ما كانت تؤدي إلى الاشتباكات.

. المشاورات الجارية لعقد قمة روحية إسلامية-مسيحية تحصن الوضع الداخلي، وإن كان الخلاف في لبنان ليس بين هذه المرجعيات الدينية بل بين المرجعيات السياسية التي غالباً ما يلجأ معظمها إلى تسخير الدين وتوظيفه في الأزقة السياسية وإلى التعبئة النزاعية، والأولى ربما هو عقد قمة سياسية تجمع بين هذه الزعامات السياسية وفي مجلس النواب تحديداً الذي يشكل المنبر الدائم للحوار الوطني كما أردد دائماً لا بل طاولة الحوار الحقة والدائمة.

إذا كانت هذه المؤشرات التي وصفناها بالإيجابية قد حدثت، فالسؤال يبقى مطروحاً لماذا إذاً استمرار هذا التوتر وهذا التصعيد وهذا الخوف من الانزلاق إلى الحرب بين اللبنانيين كلما نشب خلاف سياسي أو حادث أمني؟ ثم أين دور الحوار الإسلامي - المسيحي لا بل الإسلامي - الإسلامي والمسيحي - المسيحي من منظور الأحداث الراهنة؟

لفتني موقفان، وإن مضى على صدورهما أشهر عدة، إلا أنهما يكتسبان أهمية كبرى في ظل الظروف التي نعيش: الأول صدر عن علماء السنة، والثاني عن المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في تحريم استعمال السلاح لدرء الفتنة بين المسلمين، وكذلك تحريم استعمال العنف تجاه أي من اللبنانيين. كما لفتني نجاح مسعى تنظيم لقاء علمائي يجمع بين علماء السنة والشيعية والموحدين الدروز الذي جرى في دار الفتوى تأكيداً على وحدة الموقف ونبدأاً للفرقة والعنف والفتنة، وتوجهاً لرجال الدين في اعتماد الكلمة السواء والحث على التضامن وتبريد الأجواء. وهذه النشاطات جاءت قبل أحداث 7 أيار وبالرغم من كل النوايا الطيبة جاءت أحداث هذا النهار المشؤوم. وهنا يُطرح السؤال: أي فاعلية للمؤسسات الدينية الرسمية في وأد الفتنة وفي إراحة الجو المذهبي المحموم. هذا فضلاً عن المحاولات الدائمة لتنظيم مناسبات تجمع بين بعض علماء الدين المسلمين وبعض رجال الدين المسيحيين، كالصلاة المشتركة وتنظيم الاحتفال الوطني حول مريم، وبهذه المناسبة أشير إلى الموافقة الرسمية للحكومة اللبنانية على اقتراح اللجنة الوطنية الإسلامية المسيحية للحوار على اعتبار عيد البشارة الواقع في 25 آذار عيداً وطنياً يتشارك فيه المسلمون والمسيحيون، وكذلك السعي الدائم لتعزيز الاتصالات المتبادلة. هذه الأمور أو ما يوازيها ربّما كانت تجري في السابق ولم تكن لتلفت انتباهنا وكانت تبدو عادية. أما اليوم، ونتيجة البعد وأحياناً القطيعة، فإن اجتماعات مماثلة يجب الإضاءة عليها وتعميمها.

أما أن الحوار مازوم فلأن أزمته تقع على مستويين: الأول عدم القدرة على نقل البيانات المشتركة الإسلامية-المسيحية إلى حيز التنفيذ، وكذلك لأن بعض القائمين على الحوار يحتاجون إلى إعادة تأهيل أو قل لأن بعض رجال الدين ينبغي أن يبتعدوا عن التسييس.

في الموقع الأول أتوقف عند قصور الحوار المسكوني المسيحي-المسيحي عن بلوغ أهدافه في توحيد بعض المفاهيم الدينية، وقد مضى على هذا الحوار ما يقارب القرن من الزمن. وعلى صعيد العلاقات الإسلامية-الإسلامية فإن فشل التفريق بين الديني والسياسي يؤجج التوتر بين الفرق الإسلامية، وإن كثيراً من المحاولات التي تقوم بها مراجع إسلامية رسمية وغير رسمية لم تتجح في إحداث هذا التفريق حماية من الانقسام وصيانة للإيمان الواحد. ولا ننس أثر التصريحات التي تردنا من الخارج ومدى تأثيرها في زيادة حدة الانقسامات في الداخل كتصاريح الشيخ يوسف القرضاوي والردود التي جرت عليها من قبل علماء مسلمين، سنة وشيعة.

وفي الموقع الثاني، إن قيام بعض رجال الدين بمهمات سياسية ودخولهم في التصريحات اليومية، وتحت إغراء الإعلام، يشكل عاملاً مساعداً في التوتر القائم. ولا يحسب هؤلاء حساب انعكاس مواقفهم على الناس فيوترونهم ويجعلونهم عرضة للتحريض ولارتكاب موجة التطرف إذ يكفي سماع وسائل الإعلام تتقل بعض الخطب والعظات أو الاحتفالات أو بعض برامج الإذاعات الدينية، لاستشعار مدى خطورة أقوال رجال الدين على الجو السياسي.

يضاف إلى هذا المشهد مشكلة أساسية هي أيضاً استمرار تأثير الخارج على معطيات الداخل. إن تحصين الساحة الداخلية يبقى قاصراً طالما استمرت بعض القوى السياسية في التماهي مع المصالح الخارجية.

إن الصيغة اللبنانية القائمة على التوازن معرضة للاهتزاز اليوم بسبب من بعض هذه القوى التي تحاول الاستقواء ببعض الظروف المحلية والإقليمية لتحصيل حصة أكبر في تركيبة السلطة. وهذا الأمر غير جائز إطلاقاً. ذلك أن أي زيادة لأي حصة عائدة لإحدى الطوائف ستكون على حساب حقوق طائفة أخرى أو أكثر. وهذا مشروع حرب جديدة بين اللبنانيين لا سمح الله. ثم إن تسييس رجال الدين أمر خطير، ذلك أن مجرد الموقع كافٍ لإثارة الحساسيات المذهبية والطائفية.

إن ما يجري في العراق يؤثر بشكل كبير على المشهد اللبناني، وإن التغيير الحاصل في تركيبة السلطة في بغداد له تداعيات على سائر بلدان المنطقة. وقد فات هؤلاء أن لبنان لا يستطيع أن يركن إلى الديمقراطية العددية، بل إن ديمقراطيته هي ديمقراطية توافقية بغير المعنى

الذي يحاول البعض أن يروج، بحيث ينزع التوافق من فلسفة مبدأ الديمقراطية، بغض النظر عن العدد. وأكثريته نوعية، بحيث لا تستطيع إحدى الطوائف أن تحكم سيطرتها على الطوائف الأخرى بسبب من هذا العدد. كما يفسر ذلك تصاعد المواقف السياسية وإطلاق مواقف التعبئة والشحن المذهبي، بغية حث الناس على الانتخاب وذلك عشية إجراء الانتخابات النيابية التي من حقنا كمواطنين أن نسأل في أية ظروف ستجري هذه الانتخابات، وبعض القوى السياسية تملي على الدولة شروطها ومواقفها.

المشكلة في لبنان ليست دينية، بل هي طائفية تتصل بأحجام الطوائف في صيغة الحكم. لقد خلنا لفترة أن اتفاق الطائف قد أوجد الحل المنصف لجميع الطوائف في تركيبة الحكم. إلا أن ما نشهده في أيامنا هذه من محاولة "الانقلاب" وفق تسمية بيان بكركي يثير في نفوسنا القلق. من هنا تكمن ردات الفعل على أساس الشحن المذهبي والطائفي: فأبي حوار ممكن طالما أن المصالح بلغت درجة عالية من التناقض والانقسام؟! ولكن أيضاً ما هو البديل إن لم يكن في تعزيز الحوار وتواصله وترجمته فوراً إلى برامج عملية تصب في ترسيخ العيش الواحد ومعالجة جذور التوترات الطائفية وأسبابها.

يبقى أمامنا الدور المغيب للمجتمع المدني اللبناني الذي يتمتع بحيوية كبيرة على ما يظهر يومياً من نشاطات وتحركات.

على المجتمع المدني، أن يبقي قنوات الحوار قائمة بين شرائح المجتمع، إذا كان بعض السياسيين يريدنا ويدفع بنا إلى أن نذهب إلى الفتنة والاحتراب والتقاتل، فعلينا ألا نُنَجح محاولات هذا البعض. كما علينا إنتاج مناخ عام يؤدي إلى تنفيس الاحتقانات، خاصة ذات الطابع الطائفي والمذهبي المقيت.

أوليس الدين في كل استعمالاته السياسية والعسكرية سبباً للتوتر وأساساً للتطرف وعاملاً مفعراً للتوترات. لا بل إن إمعان السياسة والسياسيين في استخدام الدين ينزع إلى مناقضة حقوق الإنسان اللبناني، ويسمح بنقل هؤلاء من قيود الرقابة والمحاسبة والمحاكمة. حتى وكأنه يبدو أحياناً أن هناك توافقاً بين الدين والسياسة: الدين المغلف بالطائفية والسياسة المرتبطة بكثير من



الأحيان بالأزمات الخارجية والتي يستفيد السياسيون منها عبر تحقيق مصالحهم الشخصية، كما توفر المجال الرحب للانتهازية والزبائنية؛ كل ذلك على حساب الدين والسياسة وقيام الدولة.

ما أوجنا إلى الحوار داخل طوائفنا في سبيل دفع الالتباس بين التدين الصحيح والغلو المذموم الذي يؤدي إلى العنف والتطرف. فالغلو وهو تشدد فكري نابع عن رؤية الذات دون سواها، والعنف وهو انحراف سلوكي يرمي إلى فرض الرأي بقوة على غير صاحبه لا يتلازمان مع التدين بالضرورة ولا يختصان به، إنما هما حالة تسهم في إنتاجها جملة من الظروف والشروط السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية العامة.

إن حفظ التنوع في لبنان هو أساس قيام هذا الوطن الصغير الذي لم يُسمَّ عبثاً وطن الرسالة، لأن رسالته أكبر من حجمه الجغرافي والبشري.

لبنان ليس بلداً عادياً لأنه قام بالأساس على حفظ الخصوصيات لتشكيلاته المتعددة ثقافياً ودينيّاً. وهذا مصدر غنى الجميع، كما أنه يحول دونه تحول هذا الاختلاف مصدراً للخلاف والتناوب والصراع والإقصاء المتبادل.

ولعل المدخل إلى ذلك هو تحريم استعمال الدين في السياسة. لقد شكلت الأديان ذريعة للحروب في لبنان، وإن لم يطرح فيها أمر ديني أساسي. تكمن المشكلة في استغلال السياسة للدين وفي حالتنا اللبنانية ما يُعرف بالطائفية السياسية وسوء تطبيق الدستور ومخالفة بنود وثيقة الوفاق الوطني والقوانين، والتعبئة الشعبية المذهبية في المناسبات والاحتفالات، وتصاعد اللهجة الطائفية في السجال السياسي، على ما نراه في أيامنا هذه بدعوى الحفاظ على حقوق الطوائف وأحجامها. وقد جاء اتفاق الدوحة ليقوّض بعض المقومات الأساسية للنظام السياسي كحصر رئيس الجمهورية بحصة صغيرة في تشكيل الحكومة، أو اكتساب الأقلية النيابية الثلث المعطل الذي أثبتت التجربة أنه ليس لضمان مشاركتها في السلطة بقدر ما هو لرفض تعيين فلان أو تعطيل موازنة بحجج ومزاعم مختلفة. أفليس بعد كل هذه المعاناة ما يستوجب منا العمل لإقامة الدولة المدنية وإبعاد الدين عن إشغاله كل الحيز العام وحصره في نطاق العلاقة الشخصية بين المؤمن وربّه؟ هذه وجهة نظر والقول بإبقاء الدين مسيطراً على الحياة العامة مسألة فيها نظر كما بينت التجربة.

نحن مدعوون لعدم اليأس، بل إلى المزيد من الجهد والعمل لصون حياتنا المشتركة. لبنان الآن في خضم التحديات الراهنة. وليس كثيراً إن قلنا إن هذا الوطن الصغير يعيش لحظات حرجة في تاريخه تتصل بوجوده وصيغته وسلمه الأهلي. كلنا مدعوون دوماً للتفكير بأحوالنا وعدم القنوط والهجرة والتخلي. ولكن يتوقف علينا السعي إلى استثمار مكتسبات حياتنا المشتركة في سبيل إرساء الآليات التي تؤدي بنا إلى بناء الإنسان اللبناني على أساس المواطنة. وإذا كان لبنان يشكل تحدياً لإسرائيل ومجتمعها الأحادي، فأى نموذج نقدمه إذا ما بقي التوتر قائماً بين اللبنانيين والعيش المشترك لا يولد إلا الأزمات والمخاطر؟ وهذا لا يتم إلا عبر السعي في الخروج من أسباب التقاتل والتقابل وإدخال ذهنية جديدة في عقل المواطن اللبناني، مسلماً كان أم مسيحياً، في بناء أسس المصالحة الوطنية الشاملة وإنجاز خطوات الإصلاح في الحياة المدنية وفي النظام السياسي. ولا يستقيم هذا النظام إلا وفق مبادئ الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان. وبالمناسبة يكاد الدستور اللبناني ينفرد بذكر شرعة حقوق الإنسان كأحد عناصر ميثاقه الوطني. فأين الواقع من النص!! علينا الدفاع عن لبنان بالاعتدال والحوار وبالأساليب الديمقراطية. فالزعماء ليسوا أنصاف آلهة. إنهم زعماء بسبب منا. هم زعماء لأننا نصبناهم علينا. فلا ندعهم يستدرجوننا إلى الفتنة. لا يبرر هذه الفتنة أي خلاف بين مسلم ومسيحي أو بين سني وشيعي أو بين شيعي ودرزي، ولا شيء يستحق سفك الدماء.

لا يوجد أي سبب يبرر هذا التناحر. إن ما يجمعنا أكبر بكثير مما يفرقنا. فلننطلق مما يجمعنا ونؤسس عليه لمستقبلنا ولنحدد ما يفرقنا. أليس الحوار هو بين المختلفين. فلنتحاور وتحت كل الظروف حماية لحياتنا الوطنية وضمانة لاستمرارنا في هذا الشرق. علينا بالاعتدال وتركية المجادلة بالتي هي أحسن وإبراز قيم التدين الروحية والإنسانية، والتأكيد على أن الفهم الصحيح للدين يتضمن قبول الآخر المختلف دينياً والعيش معه واحترام قناعاته الدينية وخصوصية شعائره وشرائعه. ولكن أيضاً وخصوصاً التركيز على التمايز بين هذه القيم والقيم المجتمعية المدنية التي تؤدي إلى بناء الإنسان وقيام الدولة على أساس المساواة والحرية والعدالة، وليس تبرير سوء التصرف السياسي بحجة الدفاع عن مصالح الطائفة.

أتوجه إلى الشباب اللبناني الذي تجمعه المشكلات، ويواجه الصعوبات عينها، في تحقيق الثقة بوطنهم، حيث يكون لهم فيه فرص العمل وتأسيس المستقبل والعائلات. لعلّ الجيل الجديد

هو الأكثر انقياداً لبعض القيادات حتى ولو دفعته إلى الاحتراب وهو يعرف، أي الجيل الجديد، أن المعركة لا بد خاسرة وأن لا أحد سيربح وأن الخاسر الوحيد هو ووطنه. فليتوقف هذا الانقياد الأعمى للزعماء. ولعلّ من المفيد تحرك الأمهات في إعلاء الصوت برفض الفتنة والاحتراب. كما لنا نحن دور مهم في توعية هؤلاء الشباب المتحمسين لأنهم لا يعرفون مثلنا مآسي الحرب ونتائجها المفجعة، ولكنهم جربوا عينات منها. أدعوكم للعمل بقوة لتقويت فرصة الاحتراب مع إخواننا الشيعة لا سمح الله، لأن المشكلة، على ما يبدو، في المنطقة وليس في لبنان فحسب، ليس الصراع من أجل الديمقراطية بل المواجهة السنيّة - الشيعة مهما أردنا تجميل الواقع تغذت من خلو المنطقة العربية من مشروع عربي نهضوي، فخلت الساحة للمشاريع الإسرائيلية والإيرانية والغربية وحتى التركية على حساب المنطقة العربية.

فأولوية الحوار يجب أن تكون إذاً حواراً سنياً-شيعياً وهو ما عنيته في مقدمة مداخلتني حول العلاقات الإسلامية - الإسلامية، ذلك أن الخطر الداهم يأتي من هذا الباب دون إغفال الأبواب الأخرى والمتصلة بالعلاقات المسيحية- المسيحية، حيث أتت وثيقة الكنيسة المارونية لتضع إطارها مشفوعة بميثاق شرف. وقد نظم إخواننا مؤتمراً حول الحضور المسيحي في لبنان منذ فترة قصيرة، وكان لقاءهم مناسبة للتبصر في حال الضعف التي بلغها الحضور المسيحي في لبنان. إنها لمسؤولية وطنية تقع على المسلمين أولاً وهي موضوع وقف الضعف المسيحي في التركيبة اللبنانية. وفي الصف الإسلامي إننا مدعوون لعقد أكثر من لقاء لبحث هذا الأمر وأمور أخرى تتصل بإعادة الاحترام في العلاقات الإسلامية - الإسلامية. وحرصنا على هذه الأولوية داخل الساحة الإسلامية لا يقل عن حرصنا على دعوة إخواننا المسيحيين أيضاً لتخفيف التوتر القائم بينهم خاصة في الجامعات وفي الأحياء والمدن، لأن ذلك سيؤدي إلى المزيد من الضعف لهم وبالتالي إلى إضعاف المناعة اللبنانية. وفي هذا السياق قام فريقنا بإصدار وثيقة جديدة حول "الاحترام المتبادل بين أهل الأديان" أرجو أن تُعمّم وأن يستفاد منها لتحسين العلاقات بين جميع أهل الأديان وداخلها.

وأخيراً أدعو إلى تضافر الجهود من قبلنا جميعاً نحو إرساء مفاهيم واضحة لدى الشباب اللبناني حول الإدراك الجيد لمفهوم الحوار الإسلامي المسيحي، لأن هذا الحوار ليس مناسبة

احتفالية يقوم بها كبار السن، وليس دعوة رجل الدين إلى التعصب والكراهية وليس ترفاً فكرياً أو مناسبة موسمية.

تقضي المسؤولية علينا مساعدة الشباب اللبناني المحمل بذاكرة طائفية يتخللها العنف على ما يراه يومياً من أحداث ومناوشات على الأرض تغذيها خطابات الشحن الطائفي والمذهبي، أو ما يتحصل له على الإنترنت من سوء الموارد الثقافية والفكرية والدينية، مساعدة الشباب اللبناني على التوعية وتقديم نماذج أخرى ناجحة لمساعي الحوار الإسلامي المسيحي. إن هذا العمل ليس ممكناً دون تفعيل عمل مؤسسات المجتمع المدني لتوعية المواطن اللبناني، مسيحياً كان أو مسلماً، أن يهتم بقضايا تتصل بحاضره ومستقبله كبناء الدولة والمجتمع واستعادة الهوية المشتركة، ولا شك أن للإعلام دوراً مهماً في هذا الصدد.

إزاء هذا المشهد بإيجابياته القليلة وسلبياته الكثيرة هل نياأس ونستسلم؟

فالمؤمن الذي يتطلع يومياً إلى ملاقاته ربه خمس مرات في اليوم لا يستطيع أن يستسلم. فلنسع إلى جعل لبنان مختبراً للتعايش الحضاري الواعد.

## أثر الدين في إنتاج العنف في لبنان<sup>1</sup>

إن عنوان مقالتي هو: "أثر الدين في إنتاج العنف على المستوى اللبناني"<sup>2</sup>.

وتُطرح في هذا السياق موضوعات متعددة ستكون مدار البحث وهي: استغلال الدين في السياسة، واستغلال السياسية في الدين، العامل الطائفي في العيش المشترك القائم في لبنان، التعايش ونقيضه، العنف الطائفي: الحالة اللبنانية.

فلنتطّع إلى هذه الحالة اللبنانية ونراقبها من بدايات الأزمة الوطنية الكبرى، أي منذ سنة 1975 وحتى يومنا هذا. أين موقع الدين في تفجير الأزمة الراهنة التي لم تنته فصولها بعد؟ أفض مباشرة إلى النتيجة لأقول إنه طيلة الأزمة لم يُثر موضوع واحد ذي بعد ديني على أنه سبب من أسباب انفجار الأزمة، أو منع حصول التوافق بين اللبنانيين. ولكن هذا لا يعني إطلاقاً أن رجال الدين لم يساهموا في مواقفهم بتسعير الأزمة التي قسّمت اللبنانيين إلى شيع وطوائف متناحرة. لقد دأب بعض رجال الدين المسيحيين، لا سيما بعض الرهبان، في بداية الحرب على شحن الجو السياسي وتعبئة صفوف واسعة من الشباب المسيحي، ودفعهم إلى حمل السلاح بدعوى حماية الوجود المسيحي الحر في لبنان، وبحجّة مواجهة الفلسطينيين أولاً والمسلمين ثانياً. أما في آخر مراحل الأزمة، وهي مرحلة الأزمة الراهنة فإن بعض رجال الدين، وعلى سبيل المثال، يقودون الحملة السياسية القائمة ضد قوى الأكثرية. ويقود هذه الحملة حزب الله المؤلّفة قيادته بمعظمها من رجال دين شيعة، على رؤوسهم العمائم البيض والسود.

إن هذين النموذجين لتدخّل رجال الدين في "المعمعة" السياسية استدرج بالمقابل دخول بعض المرجعيات الدينية حلبة الصراع. وقد عبّرت عن هذا التوجه التصريحات شبه اليومية للبطريرك وللمفتي والمرجعيات الأخرى لا سيما الشيعية منها. ولعلّ العامل الديني لم يظهر في الصراع سابقاً إلا بمواجهة الاحتلال الإسرائيلي: يكفي متابعة محطة "المنار" التابعة لحزب الله لرؤية التعبئة اليومية للشباب الشيعي في دعوته إلى مقاومة إسرائيل بتعظيم الشهادة وتمجيد الموت على حساب الحياة. وهذا نمط جديد لم يألّفه المجتمع اللبناني سابقاً.

<sup>1</sup> في ندوة الأديان والعنف، الحالة اللبنانية جامعة البلمند 2008/1/10.

<sup>2</sup> أشكر جامعة البلمند والصدّيق العزيز الأب الدكتور جورج مسوّح على إتاحة فرصة لقائكم، لتداول موضوع حيوي عالجه نخبة من العلماء والمتفّين والناشطين في سياق سلسلة ندوات حول "العنف والأديان"، وهو موضوع حثّمت طرحه سلسلة الأحداث العنيفة التي تلبس لباس الدين حتى يؤلّمني أن أقول بان القناعة ازدادت لدى الكثيرين، ويا للأسف، أن الدين هو أهم مصدر من مصادر العنف، وأن الدين ينتج العنف، فتشوّهت صورة الدين في العالم.

ولعلّ متابعتنا أيضاً لإثارة الموضوع الديني في الصراع السياسي تجعلنا نعتقد بأن الدين لم يكن سبباً للعنف في المثال اللبناني، بل إن سبب العنف هو من ناحية التأثير الخارجي، ومن ناحية ثانية استعمال الدين في السياسة أو ما يُعرف بالطائفية السياسية.

لكنّ نموذجاً مهماً يقتضي الإشارة إليه هو في توحيد " الأديان " أو " الطوائف " عندما يكون الخطر مشتركاً على المصالح، ولا سيما مصلحة رجال الدين. أشير في هذا السياق إلى الأزمة الناتجة عن إطلاق الرئيس الراحل إلياس الهراوي بتاريخ 18 آذار 1998 لما عرف أنه أزمة القانون الاختياري للزواج المدني.

إن هذا النموذج هو ذو بُعد ديني لأنه يتصل بموضوع درج عليه القانون اللبناني بحيث جعل من الزواج حيزاً خاصاً للطوائف ترعاه بأحكامها القانونية الخاصة وتخضعه إلى صلاحية محاكم روحية وشرعية ومذهبية تابعة لها. إذاً هو ذو طابع ديني؟ وفيما أُطلق المشروع، وهو على أساس اختياري وليس إلزامياً، توحدت الطوائف جميعها على رفضه. ولا تزال نذكر التجمّعات والتظاهرات والمواقف الشديدة العدائية لطرح هذا المشروع مما أجبر مجلس الوزراء على صرف النظر عنه بعدما أقرّ في إحدى جلساته.

فيما خلا هذا المثال، لا أذكر شخصياً أن موضوعاً دينياً سبّب خلافاً بين اللبنانيين ودفعهم إلى توسّل العنف دعماً لوجهة نظرهم، في سياق هذا الصراع الطويل الذي فاق الثلاثين سنة. أما عن الطائفية السياسية فالحديث عنها يطول في تداخل الديني بالسياسي وتداخل السياسي بالديني. وهناك فرق كبير بين الطائفية والدين.

وبالفعل، فإن الدين يدعو إلى الرحمة والسلام والمحبة وإن كانت بعض الفئات تتوسله في تأكيد أطروحاتها المتطرفة التي تشكل عنفاً كلامياً وهو تمهيد للعنف المادي الذي لم تقصّر في استعماله أي طائفة في لبنان مع الأسف. وهنا أتحدث بصورة أخص عن الطوائف المارونية والسنية والشيعية والدرزية.

ولست هنا لأدخل في تعداد النصوص الدينية التي تبرّر استخدام العنف لدى المسيحيين والمسلمين، وهذا شأن أسعى إلى مجانبته حتى لا أدخل في نقاش يحول مسار المداخلة عن إثبات أن الدين لم يشمل ماضياً وحاضراً، وآمل مستقبلاً، سبباً لاستخدام العنف. بل إن العنف مردّه إلى مشاريع سياسية تتوسل الطائفية لتغطية مصالحها الشخصية وامتيازاتها في صيغة الحكم وتوزع الأسلاب والحصص، وتعميق مفهوم الزبائنية والمحسوبية. وهذا هو سبب الأزمة الراهنة. ذلك أن الصراع السياسي ليس له حدود في لبنان. وكنت أكرر دائماً كما أن للاتفاق قواعده فإن للصراع أيضاً قواعده.

أما في لبنان فإن الصراع لا قواعد له ولا قيود، فكل شيء مباح: العنف الكلامي مباح، والسجال التجريحي والتحريضي وحتى التكفيري. كما أن الصراع بلا أدب لا في المخاطبة ولا في توفير أي حرمة. ولعلّ العنف الكلامي أحياناً أشد إيلاماً من العنف المسلح وإن كان كلاهما مذمومين. ولنا في الأزمة الراهنة خير شواهد على صحة القول.

يوماً تترامق وقائع جديدة لتخلق أوضاعاً جديدة في بعض المناطق حتى على مستوى سلّم القيم اللبناني. إن قيماً جديدة لدى بعض المجتمعات تُبنى خارج نظام القيم اللبناني الذي تراكم عبر مئات السنين ليبنى ما نسميه ونفخر به أمام العالم وهو العيش المشترك.

أين أصبح مشروع الدولة الواحدة أمام تعاضم أدوار الطوائف التي تأخذ أحجاماً تتجاوز في معظم الأحيان حجم الدولة، وتتسج علاقات مع الخارج مباشرة وتتلقى منه المساعدات وتقيم المؤسسات، وترعى أفرادها من المهدي إلى اللحد؟ أي دور يبقى للدولة في ظل هذا المشهد؟ وهل ثمة أمل لقيامتها مجدداً بعد الاضطرابات وآثار حرب الصيف الماضي؟

وفي ظل هذا المشهد المحزن يتسابق عاملان، عامل الاستقرار الذي يبدو صعباً، وعامل المواجهة والفتنة الذي نسير عليه بخطى سديدة.

ما نستطيع تأكّده هو أن ليس للدين موقع في هذه المواجهة، وإن كان من يصطف في المواجهة مسيحيين ومسلمين. ولكن الجديد هذه المرة هو أن المسيحيين يتواجهون وكذلك المسلمون ليس في مقابل بعضهم البعض ولكن ضمن كل طائفة. فالخوف والخشية اليوم من مواجهة مسيحية-مسيحية وربما درزية-درزية وكذلك من مواجهة سنية-شيعية، لا سمح الله. وهذا إن دلّ على شيء فإنما على أن الدين براء من العنف، وأن أسباب المواجهة لا تعدو كونها مواجهة سياسية بامتياز.

ولعلّ الانزلاق إلى هذه المواجهات يستعير لتعبئتها شعارات دينية كالتي نسمعها أحياناً في الملاعب الرياضية، أو في المظاهرات والمواجهات الدامية التي حدثت منذ أشهر: سبّ الصحابة يقابله سبّ أهل البيت. وفي هذه المواجهة استعادة لتاريخ الانشقاق الكبير الذي حصل غداة وفاة الرسول عليه السلام، وهو بالأساس انشقاق سياسي وليس دينياً وإن اكتسب لاحقاً وفي مراحل متأخرة، لباساً دينياً.

فحسبي اليوم أن أتحدّث، عن موضوع حيوي ومهم هو إساءة استعمال الدين وتوظيفه واستغلاله لتبرير العنف والإرهاب والتوتر، وهو موضوع يطرح إشكاليات تتصل بالنصوص والتفسيرات، وبين ما هو مقدس وما هو بشري. ونحن هنا على كتف المعاناة التي عاشها اللبنانيون

والفلسطينيون ودفع ثمنها أبطال الجيش اللبناني ضباطاً وأفراداً، وكذلك بعض الأبرياء الذين سقطوا جميعهم في مواجهات "مخيم النهر البارد".

نقارب، بطرح هذا الموضوع، مسألة مأزومة، بل أيضاً، وخصوصاً، العلاقات القائمة داخل كل دين وليس على مستوى العلاقات الإسلامية-المسيحية فحسب. إذ إن أول ضحايا التطرف والتكفير هم أتباع الدين نفسه الذي ينصّب البعض ذاته للدفاع عنه باعتماد وسائل تكفير الآخر المختلف، أياً كان هذا "الآخر". وبالفعل، إن أول ضحايا "نهر البارد" مثلاً، هم المسلمون أنفسهم. ذلك أن القائمين بإرهاب نهر البارد كانوا يزعمون أنهم يقومون به "باسم" المسلمين و"عنهم" و"لمصلحتهم"، ومسلمو لبنان وفلسطين منهم براء.

وكل ذلك باسم الدين... ويعمد بعض رجال الدين من أهل التعصب والجهل، ممن يُصيّبون أنفسهم حماة للدين ويعملون على تكفير الإنسان الذي لا يشاركهم نظرتهم، إلى ترويج بعض البدع والتفسيرات التي تعيدنا إلى عصور الظلمة والجهل، عبر الإلغائية والإقصائية والنبذ والعنف والقتل، وفق قاعدة من ليس معنا فهو ضدنا، متجاهلين حق الإنسان بالحرية التي منحها الرسالات السماوية إلى الناس. "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" (سورة الكهف، الآية رقم 29).

انطلاقاً من هذه القاعدة القرآنية الثابتة، فإن دعوى الدفاع عن الله سبحانه وتعالى، وهو ليس بحاجة لمن يدافع عنه، تؤدي إلى تكفير الرأي الآخر. من هنا تنطبق مقولة التفجير والتكفير وتحليل قتل الإنسان والقيام بالأعمال الإرهابية ضد الإنسانية، كما في "نهر البارد"، ولعلها تجد مبرراتها في بعض التفسيرات الخاطئة أو المغالية داحضة كرامة الإنسان وحرية تفكيره وسلامته وجوده، وهو الذي خَلَقَ الأديان من أجله، وهو خليفة الله على الأرض كما هو الذي خُلِقَ على مثال الله سبحانه وتعالى. ويطيب لي هنا أن أذكر أن الموحدين الدروز أخذوا بالقاعدة القرآنية التي أشرتُ إليها وما ورد أيضاً في القرآن الكريم "لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ" (سورة الكافرون، الآية رقم 6) وثبتوا حرية المعتقد، فجاء لدى الموحدين "عليكم بأنفسكم ولا يضركم كفر إذا آمنتم" أي إذا كفر الآخر فهذا لا يضرك في شيء اتباعاً للنص القرآني الكريم.

وفق هذه القاعدة الشرعية تكرس حرية المعتقد عند الإنسان، وهي تعني في هذا السياق الإقرار بحق الاختلاف واحترام هذا الاختلاف إلى أقصى الحدود، دون تقييد أو تحديد ودون ترك مهمة الاستنساب والتقدير في ذلك لأي كان بما في ذلك رجال الدين المذكورون أو الذين يدعون لباس رجل الدين أو علوم الدين، وهم منها براء كما نشهد مع بن لادن على المستوى الدولي، وكما نشهد مع بعض المشايخ والعلماء المزيّفين في خضمّ معركة نهر البارد وخارجة في لبنان، الذين يكفّرون الآخر،



ويتوخون العنف والقتل والإرهاب وتقويض أسس الدولة المدنية باسم الدين، على غرار ما حلموا به من إقامة إمارة في الشمال تمهيداً لامتدادها ربّما إلى كل لبنان وأكثر...

لا يمكن الإرهاب في الاستيلاء على منطقة جغرافية أو على مخيم واتخاذ رهينة مع أهله، بل هو يكون أشدّ إيلاً وفضاعةً وفتكاً حينما يستولي على العقول ويستهوِي القلوب ويأسر الضمائر، ويرهن أصحابها. وهذا ما نشهده في لبنان والعالم العربي والإسلامي الأرحب، سواء بالسلاح أو دونه، عبر التكفير والنبد والغاء الآخر. وهذا النبد إذا ما انسحب على الحياة السياسية يشكل مبرراً لتخوين الآخر المختلف الذي لا يشارك هذا الزعيم أو ذاك وجهة نظره، أو لا يشارك في هذا الموقف السياسي أو ذاك، إنه لعمرى الاستبداد بعينه. ولعل الاستبداد الديني هو أشد وطأة من الاستبداد السياسي لأن الاستبداد الديني يربط المؤمن دنيا وأخرة، بينما الاستبداد السياسي يأسر التابع في دنياه فقط.

فسياسة التكفير لدى بعض المسلمين والمسيحيين، والقائمة على التمسك بالرأي الواحد ورفض التعددية، وممارسة الطغيان من فئة على فئة، أيديولوجياً وسياسياً واجتماعياً ونفسياً، هي إساءة للدين كما هي إساءة لاستعمال الدين. وقد تناسى منظرو هذه السياسة أن الإسلام والمسيحية قد كفلا حرية الإنسان في أن يكون مؤمناً أو لا يكون. وهذا هو الاحترام المطلوب في مجتمعنا الذي يعاني من مساوئ التطرف والغلو والإرهاب، ويقضي على إمكانية التقدم إلى عصر تحلّ فيه قيم حقوق الإنسان وحفظ كرامته وإخراج عالما العربي الإسلامي من عصور الجهل والتعصب والانغلاق.

الحوار هو الذي يبعد شبح الأصوليات، ويخفف من التوترات، وأساسه احترام الآخر المختلف والاعتراف المتبادل، والإقرار بأن التعدد سنّة إلهية "ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة" (سورة المائدة رقم 5، الآية 48)، فكيف بالحريّ في لبنان البلد-الرسالة القائم على حفظ الخصوصيات لتشكيلاته المتعددة ثقافياً ودينياً. ولعل المدخل إلى ذلك هو تحريم استعمال الدين كسبب تبريري في العنف وسند توظيفي في السياسة أيضاً.

إننا مدعوون أيضاً للتفريق بين التدين والتطرف، بين الدين والطائفية، بين العمل السياسي الذي هو سباق للخدمة العامة وإدارة الخير العام، وبين السعي للأصولية حتى على حساب تهديم الكيان والدولة. ولعلنا مدعوون لأخذ العبرة مما وصلنا إليه من أضرار في كل المعايير، بحيث لم تعد القاعدة الحقوقية هي التي تحكمنا بل قواعد الإسفاف والاستخفاف بعقول الناس، حتى لاستحالت الدولة أو ما تبقى من الدولة مستباحاً في سبيل إثبات وجهة النظر وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

ورغم ما يشغلنا هذه الأيام وخاصة، في حمأة الصراع الذي نشهده وما يتخلله من عنف على جميع المستويات، فإن ثمة فئات لبنانية تسعى إلى استعادة أدوار لها خلنا لوهلة أنها أصبحت ورائنا، ذلك أن المؤمن لا يُلدغ من الجحر مرتين. ولكننا بتنا مقتنعين أن اللبنانيين، أو على الأقل بعضهم الفاعل، لم يتعلموا شيئاً من دروس الماضي غير البعيد ومحنه. وليس ما يمنع بعض القوى السياسية من التسلح مجدداً في سبيل خوض غمار مغامرة مسلحة جديدة. هذه المرة أتساءل هل إن لبنان سينجح في تجاوزها كما نجح في الماضي عبر اتفاق الطائف الذي توفرت له إمكانيات دولية قد لا تكون متوافرة له الآن لمنعها.

وبعد، فإن إثارة الغرائز الطائفية في الخطاب السياسي تشكل ضربة دائمة ومستمرة لوثيقة الوفاق الوطني، وعامل انقسام، وصورة جلية لاستغلال الدين في الاشتباك السياسي كالمطالبة باستعادة صلاحية رئيس الجمهورية أو الطلب إليه التعهّد باتخاذ مواقف فتوية دون أن يفهم المطالبون بأن رئيس الجمهورية في لبنان قد تحول من فريق سياسي إلى رمز لوحدة الوطن، بعدما أمّن الدستور المعدل للرئيس الماروني حصانة فوق المؤسسات وفوق التجاذبات، خصوصاً إذا ما تولّى هذا المركز من عُرف بحكمته وتعقله وقيادته الرزينة بما يجمع اللبنانيين ويساهم في مكافحة الأصولية التي شهدناها بالأمس في نهر البارد، ونشهدها اليوم في بعض النفوس والعقول وغداً في بؤر جديدة لا سمح الله، فيكون رمزاً للوطن يجمع ولا يفرق.

إذا كان السياسيون مستفيدين من هذه المواجهات، فأبي دور لرجال الدين في منعها وفي تحريم استخدام العنف، لفظياً كان أم مسلحاً؟ ألا يجدر بالمرجعيات الدينية التي لم تشترك سابقاً في أي مواجهة ذات بعد مسلح كما أثبتت التجربة، ألا يجدر بها أن تقوم بحراك فاعل لمنع هذه المواجهات والحوول دون تفاقم الانقسامات وما تجرّه من ويلات على صعيد الناس وتهديد للبنان الصيغة والدور والرسالة؟

أبي توجيه يُعطى لرجال الدين الذين هم على تماسّ مع الناس، في المسجد والكنيسة وفي سائر المنابر، لتوعية الناس، لا سيما جيل الشباب المتحمس، لدرء الفتنة التي هي أشد من القتل؟ وقى الله لبنان شر الفتن، وألهم ناسه وعي جمال وعظمة بلدهم الذي عرف ماضياً محناً ومآسي ولكنه عرف أيضاً كيف يخرج منها ويرمم حاله وناسه وحجره. أكتب على اللبنانيين أن يمضوا عمرهم في ترميم ما تهدّم وفي إصلاح ما تأسس؟

## الحوار الثقافي والديني

### من منظور ثلاثة مؤتمرات عالمية

في الفترة الواقعة بين 24 آب و16 أيلول 2006، أُتيحت لي فرصة حضور ثلاثة مؤتمرات عالمية حول حوار الأديان والثقافات.

**الأول** في مدينة كيوتو اليابانية ما بين الخامس والعشرين من شهر آب والتاسع والعشرين منه، بدعوة من المؤتمر العالمي لأديان من أجل السلام. **والثاني** في Assise إيطاليا بين الثالث من أيلول والخامس منه بدعوة من منظمة سانت إيجيديو. **والثالث** ورشة العمل الثقافية بدعوة من وزارة الخارجية الفرنسية بين 12 و16 أيلول الجاري.

هذه المؤتمرات مهمة جداً بغية إلقاء الضوء على مداولاتها ونتائجها وفي وقت شكك فيه الكثيرون في جدوى هذه المؤتمرات، وبخاصة بعد ما نسب إلى قداسة البابا بنديكتوس السادس عشر في جامعة راتسبون الألمانية وردات الفعل العنيفة، إن على مستوى النخبة والمراكز الدينية الرسمية أم على صعيد الرأي العام الإسلامي في مناطق عديدة من العالم، مما يوحي أن سنوات طويلة من حوار الأديان والثقافات أُطِيح بها بمجرد تصريح جرى لاحقاً توضيحه وتفسيره، وأنه لم يهدف إلى الإساءة إلى مشاعر المسلمين وإلى نبههم الكريم.

فهل حقاً أصبح الحوار الإسلامي المسيحي إلى هذه الدرجة من الهشاشة، بحيث إن موقفاً كموقف البابا يعيد عقارب الساعة إلى الوراء ويحيي شياطين الماضي البعيد بمآسيه ومواجهاته وحروبه وآلامه. أم إن مثل هذه المواقف تشجع أكثر على المضي في هذا الحوار بغية تعميقه وتنزيهه والتأكيد على أهميته.

ولا بد، بادئ ذي بدء، من استعراض موضوعات هذه المؤتمرات تباعاً والتعريف بها والحديث عنها قبل الخوض في مسألة انسحاب بعض المواقف من قبل بعض المراجع الدينية العليا على أعمالها وقد تزامنت بصورة خاصة في مؤتمر Assise بعد تصريح الشيخ يوسف قرضاوي عن الشيعة وورشة عمل باريس بعد تصريح قداسة البابا المشار إليه.

وبالفعل، لقد دعت المنظمة العالمية للأديان من أجل السلام WCRP، وهي منظمة عالمية، مركزها نيويورك، إلى عقد هذا المؤتمر بحضور ما يقارب الألف شخصية من العالم ينتمون إلى أكثر من سبعين بلداً. ولا يستطيع المرء إلا أن يتذكر حسن التنظيم لدى اليابانيين وحسن الاستقبال والقدرة الفائقة على توفير كل الوسائل لضمان سير المؤتمر على النحو المخطط له. كما لا يسع المشارك إلا أن يتذكر أهمية العمل التطوعي لعشرات الشباب والشابات اليابانيين الذي سهلوا على المشاركين

إقامتهم، مع الإشارة إلى أن هذا الشعب يمتاز بأدب عال وتهذيب رفيع قلّ نظيره في شعوب العالم. كما يلفت المشارك الدرجة العالية من النظافة والترتيب.

أما المؤتمر الذي توزع في جلسات عامة وورش عمل مصغرة، فقد تناول الموضوعات الرئيسية التالية:

**المحور الأول: Conflict transformation: تحويل الصراع** ويشمل هذا الموضوع درء النزاع والتوسط والتفاوض والتصالح والشفاء.

**المحور الثاني:** اشتمل على بناء السلام ويتضمن هذا المحور بنود نشر الديمقراطية، والحكم الصالح، والتربية على السلم، وحقوق الإنسان والعدالة، ونزع الأسلحة والأمن.

**المحور الثالث:** تركز على مبدأ التنمية وفيه بنود حول الفقر وعمالة الأطفال، وحقوق العائلة، ومرض نقص المناعة والبيئة.

لقد حضر الحفل الافتتاحي رئيس الوزراء الياباني كوزومي، وكان للأمير حسن بن طلال كلمة تحدث فيها عن الإرهاب والعنف والسلام والمشاكل العالمية التي تثبت نوازع الإرهاب، وقصور السياسات الدولية عن احتوائه بسبب غياب العدالة في تطبيقات القانون الدولي، وأبرز أهمية حلّ المشكلة الفلسطينية كمدخل للتخفيف من حدة صراع الحضارات والثقافات. وقد انعكس الموضوع الفلسطيني مادة سجالية حادة في الحفل الختامي بين كبير قضاة فلسطين من جهة، وحاخامات يهود من جهة ثانية، أبرزت عمق الصراع وخطره على كل خطوة حوارية في المستقبل.

أما لقاء منظمة السانت إيجيديو فقد عقد في مدينة Assise، بمناسبة الذكرى العشرين للصلاة المشتركة للأديان كلها، دعا إليها قداسة البابا يوحنا بولس الثاني في خريف سنة 1986. وقد رأى المنظمون أن أهم تحية توجه لذكرى البابا الراحل وجهوده تكون في الاستمرار في الرسالة التي أطلقها منذ عشرين سنة، إذ دعا ممثلين عن جميع الأديان السماوية وغير السماوية إلى لقاء وصلاة في مدينة Assise الإيطالية وهي مدينة القديس فرنسيس المبجل تبجيلاً كبيراً لدى الكاثوليك في العالم، والذي عارض الحملات الصليبية وعاش فترة من حياته في مدينة الإسكندرية.

وقد عُقد اللقاء تحت شعار لأجل السلام في العالم: الأديان والثقافات تتحاور. وقد حضر اللقاء مئات من الممثلين لمختلف الطوائف والأديان في العالم، وكذلك أساتذة جامعات وباحثين وإعلاميين ورجال دولة دين ودنيا، في استعادة للقاء سنوي تدعو إليه هذه المنظمة الأمانة على رسالة حوار الأديان والثقافات، والمؤتمنة على رسالة البابا الراحل في الانفتاح على جميع المعتقدات والتوجهات. ومن المعروف أن هذه المنظمة قد نظمت في كل سنة بمثل هذا الوقت من شهر أيلول مؤتمراً في

مدينة، تنقلت في السنوات الأخيرة من ليشبونة إلى برشلونة إلى باليرمو إلى آخن إلى ميلانو إلى ليون وهذه السنة العودة إلى نقطة الانطلاق أي في Assise.

وقد كان متوقفاً أن يحضر البابا الحالي هذه الذكرى، أو على الأقل أن يستقبل المدعوين في لقاء خاص في حاضرة الفاتيكان. إلا أن أياً من الاقتراحين المقدمين من المنظمين لم يتم الموافقة عليه، بل اكتفى البابا بتوجيه رسالة إلى اللقاء، حملها وألقاها الكاردينال بوبار رئيس المجلس البابوي للثقافة والحوار. ومن المؤسف حقاً أن لا يحضر البابا هذه الذكرى التي أطلقها سلفه الراحل والتي تشد أهمية في هذه الظروف الراهنة حيث التوتر يزداد حدة وهوة الخلافات تتسع رقعة مواجهاتها، وفي كثير من الأحيان لم تقف عند حدود الاختلاف في الآراء بل شملت أيضاً استعمال وسائل العنف وأحياناً الإرهاب.

وقد اشتملت الندوات التي عُقدت هذه السنة العديد من الموضوعات، بعضها استعادة لمواضيع جرى بحثها في السنوات السابقة خاصة في مواضيع العلاقة الأوروبية - الإفريقية والعائلة وحضارة التعايش في زمن الحرب وبناء السلم، والتضامن وحب الله والعولمة، والصراعات التي تشكل تحدياً للحوار والحوار المسكوني والفقر والحوار مع الأديان الآسيوية. وإنني لمتوقف بصورة خاصة عند ندوتين، الأولى التي تتصل بإحياء ذكرى البابا الراحل يوحنا بولس الثاني الغائب الحاضر في هذا اللقاء وفي هذه المدينة بالذات. والثانية حول مستقبل لبنان. هذا اللبنا الذي تربط أعضاء سانت إيجيديو به محبة كبرى وعلاقة وثيقة.

وإذا كانت ندوة إحياء ذكرى البابا الراحل استعادة لمواقفه وانفتاحه ودأبه على ملاقاته الآخر المختلف، والتحاور معه والقبول به واحترامه، فإن ندوة لبنان اختلط فيها السياسي بالديني والخبية بالرجاء، خاصة أن توقيتها قد صدف بعد أيام قليلة من وقف الأعمال العدائية من قبل إسرائيل ضد لبنان. وقد اشترك في هذه الندوة وزير الثقافة د. طارق متري وكل من المطران بولس مطر والأستاذ محمد السمّك ود. سعود المولى وكاتب هذا المقال، أمام جمهور غصت فيه القاعة الكبرى المخصصة، والتي زاد عدد الحاضرين فيها على 700 شخص. وهذا يعكس مقدار الاهتمام الكبير الذي يوليه المنظمون والمدعوون والإيطاليون لهذا البلد، خاصة بعد وصول جنود إيطاليين إلى جنوب لبنان لمساعدة هذا البلد في إرساء السلام في تلك المنطقة. وقد كان وجودنا في إيطاليا مناسبة للقاءين هامين، الأول جرى مع رئيس الوزراء رومانو برودي في مركز الحكومة في روما، والثاني مع رئيس جمهورية إيطاليا الرئيس نابوليتانو في Assise بعد انتهاء حفل الختام. وقد أكد الرئيس لنا ضرورة

الحفاظ على الهدوء في الجنوب لئلا يدمر لبنان كلياً من قبل إسرائيل إن عادت المواجهات المسلحة في تلك المنطقة.

أما تصريحات الشيخ الدكتور يوسف قرضاوي، حول الشيعة، فقد ألفت بأثقالها وأثرت على أجواء المؤتمر، خاصة بعدما أبدى العديد من رجال الدين السنة استغرابهم لصدور مثل هذا الموقف من قبل مرجعية دينية مرموقة معروفة بالوسطية والاعتدال، مع ما اتسم به هذا الموقف من الحدة في تناول الشيعة وحزب الله وأمينه العام.

أما ورشة العمل الثقافية التي عقدت في باريس بين 12 و16 أيلول، فقد جرى افتتاحها في قصر الأليزيه بحضور الرئيس جاك شيراك الذي ألقى كلمة افتتاحية تحدث فيها عن أهمية إبراز البعد الثقافي للعلاقة الأورو-متوسطية وتعزيز وتقريب المسافة الثقافية بين الشعوب والمجتمعات المدنية بين بلدان هذه المنطقة، بحيث إن توثيق هذه العلاقات يمنع صدام الأصوليات ويبعد التطرف ويقضي على الإرهاب، هذا فضلاً عن تداعياته الإيجابية على توثيق علاقات التعارف والتقارب والتعاون والتفاعل في منطقة هي مهد الحضارات ومنطلق الثقافات والأديان.

كما أن السيدة سوزان مبارك وولي عهد المغرب مولاي رشيد والأمير غازي من الأردن وعبد الله غول وزير خارجية تركيا والبروفسور أندريا ريكاردي مؤسس منظمة السانت إيجيديو، تعاقبوا على الكلام مشددين على أهمية هذا المسار الذي أطلق في باريس، ويمر في محطته الثانية في إشبيلية في إسبانيا وينتهي بعد سنة في الإسكندرية في مصر، بالاشتراك مع مؤسسة أنا ليند الأورو-متوسطية للحوار بين الثقافات.

لقد قُسم المدعوون إلى ورش عمل صغيرة عقدت جميعها اجتماعاتها في قصر المؤتمرات الدولية في جادة كليبير في العاصمة الفرنسية، وقد تضمنت الحلقات الست التي توزع المشاركون عليها الموضوعات التالية:

**الحلقة الأولى:** الهوية الثقافية، الذاكرة، التاريخ، وتهدف لحفظ التراث في مختلف البلدان.

**الحلقة الثانية:** الصورة والنص المكتوب:

فالصورة كأدوات متميزة للعنف الرمزي الذي تشنه فئات ضد أخرى تلعب دوراً أساسياً

في بناء الصلات الاجتماعية والثقافية وتهديمها.

**الحلقة الثالثة:** الواقع الديني المتنوع والمجتمعات:

وتهدف إلى مساءلة العلاقات السائدة اليوم بين الأديان والمجتمعات، فما يخص اليهود

والمسيحيين والمسلمين، وإلى تحسين قيمة التعددية والتنوع في هذه العلاقات. كما

تطرقت إلى واقع المسيحية في الشرق، وإلى واقع الإسلام في أوروبا، كما قدمت تقييماً نقدياً للحوار بين الأديان على الصعيدين الداخلي والإقليمي.

#### الحلقة الرابعة: التحديث الاجتماعي:

وتمنح الأولوية لأمر مشترك في المنطقة أبرزها إصلاح قوانين الأحوال الشخصية ونشر الديمقراطية ودور النساء والشبيبة وتطوير منطق الحكم.

#### الحلقة الخامسة: التربية:

ويحتل هذا الموضوع أهمية بالغة في منطقة غالبية سكانها من الشبيبة ويتم التعبير عنها بمحو الأمية، وتطوير التعليم الثانوي والإصلاحات التربوية والتعليم الجامعي.

#### الحلقة السادسة: القيم المتقاسمة، القيم المشتركة:

احترام التنوع الثقافي وحقوق الأقليات والتنمية البشرية وإرساء الديمقراطية كقيمة مشتركة ونشر التسامح (مكافحة العنصرية ومعاداة السامية ومعاداة السامية ومعاداة الإسلام) وحقوق الإنسان والتنوع الثقافي.

وقد ساهمت شخصياً بورقة قدمت ووزعت على المشتركين في الحلقة الثالثة، واعتبرت وثيقة من وثائق ورشة العمل حول موضوع المسألة الدينية والمجتمع في المنطقة الأورو-المتوسطية. أما في الحفل الختامي الذي حضره كلٌّ من وزير الخارجية الفرنسي ممثلاً الوزارة، ووزير الخارجية الإسباني المعروف جداً في لبنان ميكيل أنخل موراتينوس، ومدير عام الأونيسكو ساتورا. فقد أثنوا جميعهم على أهمية استمرار هذا المسار الأورو-متوسطي على مستوى هيئات المجتمع المدني وشخصيات ثقافية وفكرية، بما وصفه موراتينوس بأنه دبلوماسية المواطنين. وقد ذكرني قوله ذلك بوصف مماثل تناوله البروفسور أنطوان مسرة عندما عاد الفريق العربي للحوار الإسلامي - المسيحي من جولته في الولايات المتحدة الأميركية السنة الماضية، بعدما زار العديد من المراكز الدينية والجامعات والكونغرس "دبلوماسية الشعوب". ويبدو أن الدبلوماسية الرسمية أصبحت قاصرة عن استيعاب المعطيات الجديدة في العلاقات بين الدول، مما يحتم إشراك المواطنين والشعوب بهذه المهمة الجليلة، على ما علق أحدهم. وكما أن الدين مهم جداً وخطير جداً لترك أمره لرجال الدين فقط، يبدو أن الدبلوماسية أيضاً مهمة جداً وخطيرة لتترك لرجال السلك الدبلوماسي الرسمي فقط.

مع الإشارة إلى أن العديد من اللبنانيين شاركوا في هذه الورشة من كل الطوائف والمناطق والاختصاصات.

وفي الختام، لا بد من الإشارة إلى أن ما نُسب لقداسة البابا بنيدكتوس السادس عشر في محاضراته قد ألقى بثقله على ختام الجلسة الختامية بعدما اتصل بعلم الحاضرين المسلمين خاصة أقواله عن الإسلام ونببيهم، مما دفع بالبعض إلى التصريح علانية أن الحوار الإسلامي المسيحي والعلاقة بين أوروبا والعرب والمسلمين أصبحت في خطر إذا استمرت مثل هذه الأقوال وإذا لم يرجع البابا عن تصريحاته هذه.

إن هذه المنطقة المتنوعة والأكثر توتراً في العالم هي الأكثر عرضةً لتلقي تداعيات مثل هذه التصريحات التي لا تفيد إلا المتطرفين الذين يجدون فيها سبيلاً لدعم تطرفهم والفئة الأكثر عرضةً للخطر هي المعتدلون من كل الأديان والطوائف، مما يوحي أن على العاملين في الحوار بذل المزيد من الجهد لاستيعاب نتائج هذه الأزمات وتلقي هذه الصدمات، واعتبارها مرحلة يجب اجتيازها بالحكمة والعقل إلى أن تأتي أيام أحسن.



## البابا يوحنا بولس الثاني والمسلمون

لعلنا نستذكر، نحن اللبنانيين، قداسة البابا يوحنا بولس الثاني بما أعطاه للبنان من أهمية في حياته الحبرية والتخفيف من المعاناة التي عاشها اللبنانيون زمن الحرب، بدءاً من إرسال البعثات البابوية وصولاً إلى الدعوة لانعقاد السينودس من أجل لبنان في فترة مفصلية جاءت بعد وقف إطلاق النار والافتتال، وإقرار وثيقة الوفاق الوطني، ليعطي بدعوته هذه دفعاً للعلاقات الإسلامية المسيحية في لبنان.

ولم تكن دعوته الطوائف الإسلامية لحضور هذا المجمع إلا من قبيل التأكيد على حرصه على رؤية لبنان بجميع شرائحه، مسلمين ومسيحيين، متضامنين في مواجهة قضاياهم المصيرية. وقد توج أعمال السينودس بإصداره الإرشاد الرسولي الذي، للتذكير، جاء يصوب الأثر السلبي الذي تركته بعض فقرات النداء الأخير الذي صدر عن المجمع بعد ارفضاض أعماله.

والإرشاد الرسولي يتضمن تحديداً أمرين مهمين: الأول هو دعوة المسيحيين، ولا سيما منهم الكاثوليك، إلى العيش بسلام مع شركائهم المسلمين لحفظ لبنان الذي وصفه بأنه رسالة، والأمر الثاني هو دعوة المسيحيين، والكاثوليك منهم على وجه أخص، إلى التضامن مع عالمهم العربي. وكلتا الدعوتين تهدفان من جهة إلى إخراج المسيحيين من العزلة التي تركتها جراح الحرب في لبنان، وإلى توكيد دورهم العربي بأنهم جزء لا يتجزأ من هذه البيئة التي يعيشون فيها.

وكان انفتاح البابا على المسلمين مثالياً حيث إنه شكل فتحاً جديداً في العلاقات الإسلامية المسيحية، ليس فقط بانفتاحه على المسلم كإنسان يشارك المسيحي في بعض أوجه إيمانه، وإنما على المسلمين كمجتمع تجمعه بالمجتمع المسيحي قيم روحية واحدة بوجه دعوات الإلحاد.

ولا ينسى اللبنانيون والعرب المواقف السياسية للبابا في نصرته قضاياهم المركزية، إن في دعوته للحفاظ على وضع مدينة القدس، والحرص على الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته، ومعارضته الشرسة لحرب العراق، وانفتاحه على كل المراكز الإسلامية الأساسية، ودعواته المتكررة إلى لقاءات تحت شعار الحوار بين الأديان والثقافات.

كما أن المسلمين والعرب يحفظون للبابا دعوته جميع المسيحيين لمشاركتهم في الصيام في آخر أيام شهر رمضان المبارك. وهو الذي وضع موضع التنفيذ مقررات المجمع الفاتيكاني الثاني، التي تعترف بالمسلمين على أنهم من أهل الإيمان الإبراهيمي.

ولربما انتظر المسلمون والعرب أن يتم البابا في حياته الحبرية الخطوة الإضافية المنتظرة، إن لجهة الاعتذار عن مآسي الحروب الصليبية التي شارك فيها بعض أسلافه أو لجهة الإقرار بالإسلام كدين عالمي.

فزيارة الجامع الأموي في دمشق، ربما كانت برمزيته جواباً على هذين الانتظارين، وإن لم يعلنهما صراحة، كما يذكر له أنه هو الذي تدخل لتقديم قطعة الأرض المناسبة لإقامة المركز الإسلامي والمسجد في روما، كل ذلك إن دلّ على شيء فإنما على حقيقة قيادته للكنيسة ونقلها من مرحلة الانغلاق والخصام مع الآخر إلى مرحلة الانفتاح والعولمة، دون أن ينسى مناهضة الظلم والعدوان والقهر وسائر المآسي الاجتماعية.

كما أن توجهه إلى الشبيبة وإعادة إحيائه لحركة الشبيبة الكاثوليكية، ولقاءه الشبيبة المسلمة، ولا سيما في المغرب، أدلة على رؤيته لأهمية الشباب في مستقبل الأمم، وتركيزه على الودعة التي استودعها إياها بأن يكونوا على قدر آمال شعوبهم وأمهم.

البابا يوحنا بولس الثاني ربما كان قليلاً القول عنه بأنه رجل تاريخي لأنه طبع التاريخ بأعماله، ولكنه بالتأكيد رجل إيمان تبدو على محياه معالم الروحانية وظواهر النورانية التي تعكس ما في داخله من حب عميق وإيمان مبارك.

إنه صاحب رسالة ذات بعد إنساني.

وقد سبق أن قلت في موقع آخر إنه بغياب البابا يوحنا بولس الثاني يذهب الإنسان وتبقى

الرسالة.

## هل سقط الحوار الإسلامي المسيحي؟

أمام مشهد عودة السلاح إلى الشوارع، وتصاعد حدة الإشتباكات في الجبل، وانتشار عدوى المواجهات المسلحة بين أبناء الشعب الواحد وسقوط الضحايا والجرحى وتعميم الخراب والشلل ووقف المرافق العامة وتعطل الحياة المدنية، ماذا عسانا أن نتوقع.

فبالرغم من حديث الحوار الذي هو ليس حواراً بل دعوات متناقضة للتفاوض على قسمة الحكم والمنافع وصراع الأقطاب في تحديد موقع لبنان أمام الصراعات السائدة في المنطقة، نقف عاجزين عن التأثير في مجرى الأحداث وفي وقف الانزلاق نحو الفتنة والشروع المستطيرة التي لا بد أن تؤدي إلى أضرار فادحة على الكيان والصيغة والنظام.

ولعل التساؤل الأبرز والمتعلق هو لماذا ينزلق اللبنانيون دوماً إلى الفخ نفسه من الاحتراب الداخلي؟ لماذا لم يستفد هذا الشعب من تجارب ومحن الماضي غير البعيد؟ لماذا يدفع اللبنانيون أثمناً في سبيل تحقيق مصالح الغير؟ لماذا يحمل اللبناني سلاحه لقتل مواطنه اللبناني أو لإذلاله أم إغائه؟ وماذا حقق الحوار الإسلامي على مدى الثماني عشرة سنة المنصرمة؟

لا شك أن بذور الصراع الدموي في عقول الناس تشكل حالة مرضية. ولا ينفع القول أن الشعب اللبناني المتنوع قد حقق إنجازات كثيرة في مكتسباته التاريخية من العيش الواحد. وعبئاً نكتفي بأن نتغنى أن في كل مسلم شيئاً من المسيحية وأن في كل مسيحي شيئاً من الإسلام. كما عبئاً نكتفي بالقول أن التنوع هو مصدر غنى وليس سبباً للنقمة. ومن نافل القول أن فترات السلم الأهلي أكثر أهمية من أوقات المحن والأزمات.

كنت دوماً من القائلين أنه إزاء تنامي موجات التطرف والعنف أصبح الحوار الإسلامي المسيحي مأزوماً. فثمة لغتان، واحدة للجماعة وأخرى موجهة للآخر المختلف. كما أن حوار النخبة لم ينجح في أن يخرج من الغرف المغلقة لكي ينسحب وتعمم فائدته على عموم الناس. هذا فضلاً عن عدم تحديد الحد الفاصل بين الديني والسياسي بحيث رأينا رجال دين وأحبار يحرضون على الآخر في المسجد والحسينية والكنيسة ومختلف دور العبادة. كما لم تنفع محاولات إبعاد السياسيين عن استغلال المشاعر الطائفية لتحقيق التعبئة تحقيقاً لمصالح ذاتية.

أما اليوم، فماذا عسانا نقول؟

لقد حذرنا كما الآخرون وهم كثر من الوقوع في شباك الفتنة. وقد جاء تعطيل المؤسسات الدستورية لكي يحل الشارع، محلها في بت النزاعات وحل الصراعات. والقوة هي الفيصل الحاسم، لا

بل العنف عوض السلام، والتهديد عوض الحوار، والشتم عوض التخاطب، والإلغاء عوض الاعتراف، والإقصاء عوض الإقرار، والتجريح عوض الاحترام.

أيها اللبنانيون، اتقوا الله وعودوا إلى رشدكم، اليوم قبل الغد، لئلا تستفحل الأمور وانكسار الصيغة وفرط العيش المشترك وتقسيم لبنان حتى يسهل ابتلاعه.

أي دين وأي إيمان، أية وطنية وأخلاق ذلك الذي يجري اليوم باسم ماذا ولمصلحة من؟ هل بالإمكان استدراك الفاجعة قبل وقوعها وهل بالإمكان استدراج بعض المخلصين لإنقاذ الوطن.

ولعل الخيار المطروح هو هو منذ زمن لم يتغير.

هل نريد لبنان وطناً ودولة أم ساحة وملعباً. ولكل من الخيارين مستلزماته ومتطلباته. الدولة والوطن يعنيان الطائف وصيغة العيش المشترك وإرادة الحياة والعيش أسوة بسائر الدول والشعوب.

الساحة والملعب يعنيان أننا قبائل متناحرة لمصلحة الخارج الذي يصفى حساباته على حساب مصلحتنا الوطنية.

ولعل المهم التأكيد على أمور ثلاثة:

الأول، أن لا شيء في السياسة يستحق أن تسفك من أجله نقطة دم واحدة. الثاني، أن أي طائفة مهما علا شأنها وكبرت إمكانياتها لا تستطيع أن تهيمن على سائر الطوائف وعلى الوطن أو أن تلقي عليهم القهر خاصة إذا كان هي تعرق معنى القهر الذي لازمها تاريخياً وتحاول أن تلقيه على غيرها.

الثالث، منتصر اليوم لا يدوم غداً وغداً يوم آخر ولنا تجارب غنية من التاريخ القديم والحديث والقريب.

أما الخروج من الأزمة الراهنة فهو دعوة إلى كلمة سواء بيننا نحن اللبنانيين لانتخاب رئيس توافقي للجمهورية وتشكيل حكومة من مستقلين تسحب المسلحين من الشوارع وتفرض سلطة الجيش والقوى الأمنية وتعد قانوناً للانتخاب وتجري العملية الانتخابية وفقاً له وعندها ليحكم من يحوز أكثرية الشعب اللبناني.

القهر والعنف والتعرض للكرامات لا يبني وطناً. ما يبيئه إرادة اللبنانيين على أساس الحوار الصادق المفضي إلى التسوية، وبناء ذاكرة جماعية من الماضي البعيد والمتوسط والقريب تنطلق من

مآسي الحرب اللبنانية وتتعض من العنف الدموي الأخير لتؤسس لمستقبل يقوم على المسالمة والإستغفار والتعقل.

ألم يحن أوان هذه التسوية التي إن لم نخرجها ستفرض علينا بعد تكبّد الكثير من الخسائر ولكن في الأرواح والممتلكات والتصدّع إن لم نقل فرط البنيان الوطني. بذلك نجنّب الحوار الإسلامي المسيحي والعيش المشترك من السقوط. أفلا يستحق اللبنانيون أن توفر دماؤهم لتحقيق غلبة أو انتصار ضيق وعابر.

اللهم أق لبنان شر المحن.

## "دور المعرفة في بناء حوار الأديان"<sup>1</sup>

العديد من الناس يعتقدون أن حوار الأديان يقوم أساساً على المجاملة وحسن الإيناس وبراعة الكلام. ويكفي للنجاح فيه أن يملك "المحاور" ناصية الخطابة وحسن التعبير كي يصنف على هذا النحو.

واحسب أن منتديات الحوار في أيامنا هذه حافلة بمثل هؤلاء "المحاورين" الذين يعدون بالعشرات ويتولون النصح والإرشاد ويتصدرون المجالس والتجمعات ووسائل الإعلام ويخضعون لإغراءات المقابلات ويوحدون بأن الحوار بخير وأن لا مشكلة بين الناس ولا بين الأديان.

أميل إلى الاعتقاد وبعد خبرة هذه السنوات أن الحوار يستحق أكثر من هذا التوصيف لقناعتي أن لا حوار إذا لم يسلك سبيل المعرفة وهي على مستويات عدة:

**المعرفة الذاتية:** وفيها التعرف على القدرات الشخصية، فليس العلم وليست المعرفة وليست كمية الخبرة والتجربة هي التي تصبغ هويتنا وحدها، ذلك أن ثمة بعداً آخرًا يتصل باستيعاب مدركات العالم من حولنا.

**المعرفة الدينية:** وهي تتصل بالإيمان الشخصي، فالمحاور المؤمن هو الذي يسعى إلى نجاح الحوار في الوصول إلى مبتغاه وهذه المعرفة تأخذ بعداً أخلاقياً بحيث يشكل الصدق والنزاهة عاملين مؤثرين في تهيئة الأجواء المناسبة لقيام حوار عاقل بين مؤمنين.

**المعرفة الثقافية:** وعمادها الإلمام بالثقافة الشخصية وبتقافة الآخر لفهم أبعاد التصرف الشخصي في المناسبات والأعياد بحيث لا يمكن فهمها فهماً عميقاً إن لم تنطلق من المعرفة المسبقة بالإرث الروحي لديني كما ولدين الآخر.

**المعرفة:** بمعناها الأوسع وبما يتجاوز النطاق الذي سبقت الإشارة إليه ذلك أن الحوار لا يقوم على أساس لاهوتي بمعنى حوار الأديان، بل هو بالأحرى حوار أتباع الأديان الذين يتوسلون سبيلاً للتركيز على المشتركات والتأسيس عليه لإرساء حالة من التفاهم والسلام والاحترام المتبادل.

لا ينجح الحوار إذا لم يأخذ بعين الاعتبار هواجس الآخر ومخاوفه وإرساء المسعى الجاد لتبديد هذه الهواجس وإزالة المخاوف.

وكم واجهتنا في عملنا الحوارية مآزق تتصل بتجاهل هذه الإشكاليات والقفز فوقها ومحاولة تمييع لا بل تضييع جوهر الاختلاف.

(1) في ندوة ملتقى الفكر المدني للتنمية بعنوان عاليه/الرسالة الاجتماعية 8 أيار 2009.

ولا يستقيم الحوار إذا لم ينطلق من الفهم ويمر عبر الصراحة والنزاهة ويؤسس على أساس الندية والمساواة ويهدف إلى العدل والإقرار بأن التعدد سمة إلهية، وأن التنوع مصدر غنى، وأن الحوار ذو نفس طويل في المجتمعات المتنوعة. فليس هو أجندة تدرج فيها موضوعات تتم معالجتها وتنتهي بانتهاء الاجتماع بل هو مسار أخلاقي وثقافي طويل يُتابع دون كلل أو ملل ويستمر باستمرار الحياة المشتركة القائمة على التنوع المنتج دوماً وأبداً. كما أن ثمة مشكلات تستوجب حواراً للتخفيف من انعكاساتها على الحياة الواحدة.

ولعل ما يشكو منه الحوار في أيامنا هذه هو الجهل القائم لمعنى الحوار بحيث دخل هذا التعبير سوق المزايمة السياسية حتى ليكاد لا يخلو خطاب سياسي واحد من استعمال هذه الكلمة. فيختلط مفهوم الحوار بمفهوم التفاوض كاختلاف مفهوم التوافقية بسياسة الإملاء. وهذا يتوجب ضرورة إعادة تحديد معاني التعابير والكلمات.

وقد يكون من المحاورين أيضاً من يخلط مفاهيم ومصطلحات بتغيب الحقائق والالتباس في فهمها فيسقط في هدم جسور المسافات وخلق أرضية الحوار الهادف الذي يخلو من الارتجال ويفتقر لروح الصبر ويمتلى بالضجيج دون نتائج محسوسة.

لعلنا مدركون أ، الثقافة والهوية صارتا مشكلتين في عالم اليوم وصار الدين مكوناً جوهرياً في تفسير الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما يحتم القول بأن الحوار مع الآخر أمسى ضرورة ملحّة وقدراً محتوماً.

وإذا ثار الحديث عن فكرة الحوار، فالمقصود بذلك أن تتحول الممارسة العشوائية للحوار إلى ممارسة منظّمة وواعية على ما يقول عضو فريقنا العربي المستشار طارق البشري الذي يضيف عن مقصد الحوار بأنه يمثل حركة اجتماعية ذات أدوات عديدة للإفصاح عنها، ومن تلك الأدوات الندوات والمؤتمرات والبرامج ومطالب وتوجهات الأطراف المتحاور، ومن ثم فإن الحوار لا يسبق فيه الإعداد والتنفيذ كالتصميمات الهندسية، وإنما هو عملية تراكمية تتداخل مراحلها وتتجمّع على مدى زمني متطاوّل نسبياً<sup>1</sup>.

إن من شروط نجاح هذه المؤتمرات والندوات أن ترسل إليها نماذج مناسبة تحسن التحدث بلغة الحاضرين فيها وتنقن التوجه إلى العقل الآخر.

---

(1) المسألة الإسلامية المعاصرة: الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر دار الشروق 2005 ص 82.

وكم من مرة أصبنا بخيبات الأمل لنماذج بعض المسلمين في المؤتمرات المنعقدة في الغرب بحيث لا يدركون ولا يعرفون ولا يحسنون التوجه إلى عقول الغربيين فيبقى الحوار مثل حوار الطرشان لا بل أكثر إساءة إلى القضية التي نسعى لأن نرفع عنها ضرر الغرب. كمثّل تعاملنا أحياناً كثيرة في قضية ولا أعدل هي القضية الفلسطينية وعدم قدرتنا على التعبير عن عدالة قضيتنا في المحافل الدولية بما يسهم في شماتة الآخرين بنا بحيث نضيّع جوهر قضيتنا بأسلوبنا الجاهل وعدم معرفتنا لمفآاتنا وكيفية الدفاع عنها.

وهذا يعيدنا إلى منطلق الحديث عن ضرورة توافر المعرفة في بناء الحوار، إذ لا يوجد تواصل حقيقي مع الآخر إلا عبر الذات وفي الثقة بالنفس دون عداء وفي الإلمام بالأديان المقارنة وأولها معرفة ديننا وارثنا الروحي وثقافتنا التي تنتمي إليها. وهل من مجال لهذه المعرفة ووسيلة سوى الكتاب الذي نحتفل ببيروت عاصمة عالمية له هذه السنة!

إن الجهل يدعو إلى الانغلاق على الذات ويزيد المخاوف ويغذي التطرف ويتبدل التسامح الديني بالتشدد وفرض الفكر الظلامي مكان الفكر النير، كما لا يمكن الانطلاق في موضوع الحوار إلا من خلال عملية استعادة ووعي وتبصر في الإصلاح وبناء النموذج الحواري.

ويفاقم الجهل إجمام النشء الطالع عن المطالعة التي شكلت إرثاً كبيراً للإنسانية في تحصيل المعارف والاستعاضة عنها بالتسلية وأساليبيها. فعوض أن يشكل الإنترنت مجالاً للمزيد من تحصيل المعرفة، استغل من قبل الأكثرية الساحقة من مستعمليها في سبيل تضييع الوقت وقتله دون رقيب ولا حسيب.

أين نحن من تلك المفاهيم؟ السؤال يحتاج إلى وقفة تشخيصية لمآزق الحوار المأزوم على قاعدة الجهل في أيامنا هذه. لعل الماضي يلقي بثقله علينا ويمنعنا من التطلع إلى المستقبل والتبصر بالحاضر.

ولنا في مثل التجمعات ما يعطينا الأمل، فالإيمان لا يتيح للتشاؤم أن يسود، علنا في قابل الأيام نعيد الاعتبار إلى الحوار فيخف التوتر وننعم بمرحلة هادئة مستقرة تجعل أولادنا والأجيال الشابة تجدد الإيمان بوطنها وتبقى لتعيد بناءه بعيداً عن العصبية والتقابل. من حقنا أن نحلم وواجبنا أن نعمل.



## السعودية في قلب الحوار<sup>1</sup>

شدت الأنظار في الأسبوع الماضي إلى مدريد، هذه العاصمة التي تحاكي بجمالها وتنظيمها كبريات المدن الأوروبية، والتي اختارها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود لتكون نقطة الانطلاق لمشروع كبير يحمل في حناياه الأمل والخطر في آنٍ معاً. الأمل في تقديم صورة جديدة متجددة للإسلام "المخطوف" منذ سنوات على يد المتطرفين الذين يتوسلون الدين لتقديم طروحاتهم السياسية والعنف وسيلة لبلوغ هذا الهدف. والخطر في أن الملك يخط طريقاً جديدةً ليس من المؤكد أنها محل إجماع المؤسسة الدينية ذات النفوذ القوي في المملكة والتي راكمت قوتها من توزع المهام بينها وبين العائلة المالكة على قاعدة لكم السياسة ولنا الدين.

وها أن الملك لم يكتف بإدارة شؤون السياسة بل "تخطى الحدود" وتجاوز الخط الرفيع الفاصل بين النطاقين فما هو سياسي لنا وما هو ديني لنا ولكم. ولكن وطبعاً وبالتأكيد خدمة للإسلام الذي يفهمه الملك ومعاونوه ورابطة العالم الإسلامي وأمينها العام الشيخ عبد الله بن عبد المحسن التركي إسلاماً معتدلاً وسطياً منفتحاً قابلاً للآخر المختلف. ويزداد الخطر إذا عرفنا أن هذا الآخر ليس فقط فرقاً إسلامية قد يتسع لها فضاء الإسلام الواحد والمتعدد الرحب بل أيضاً من هم من أهل الكتاب يهوداً ونصارى لا بل أكثر، أتباع الديانات غير السماوية. ولعل هذه العبارة الأخيرة شكلت أحد مظاهر الاعتراض من قبل بعض الفريق المسيحي على صيغة البيان الختامي على اعتبار أن بعض التشكيلات المسيحية لا يقر بأن الإسلام هو رسالة سماوية.

ولم يكن السياسة على جدول الأعمال ولكن الأحاديث غير المنضبطة في موضوعات محددة جعلت من السياسة إحدى مواد النقاش الحاد في ضوء ملاحظات بعض المتكلمين فبرزت قضية فلسطين والقدس والرابط في المعتقد الديني بين القضية والإيمان، وهذا ليس جديداً على السجال الذي يحكم القضية الفلسطينية لجهة تحديد طبيعتها: أي قضية سياسية تتصل بشعب طرد من أرضه وحرم حقوقه المشروعة في إقامة دولته وإنهاء الاحتلال، أم هي قضية صراع ديني بين اليهودية من جهة والمسيحية والإسلام من جهة ثانية، تتنازع هذه البقعة من الأرض التي شكلت مهداً للرسالات وعض أن تكون مساحة للسلام هي الآن ساحة مواجهة عسكرية لا سقف زمنياً لها ولا حدود للمعاناة فيها.

---

(1) القاضي عباس الحلبي: رئيس الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي.

ربما لم تعط مبادرة الملك عبد الله الأهمية الكافية التي تستحقها وهذا شأن ربما كان مقصوداً حتى لا تثار حولها الانفعالات لكننا نحن أهل الحوار من الذين حضروا هذا اللقاء العالمي قدرنا ونقدر مبادرة الملك التي تنطلق أهميتها من أمرين:

- الأمر الأول الجهة الداعية وهي المملكة العربية السعودية بشخص مليكها.
- والأمر الثاني أنها ربما المرة الأولى التي يبادر المسلمون إلى الدعوة إلى حوار بين الأديان والثقافات أو قل بين أتباع الديانات.

لطالما لاحظنا انطلاق دعوات الحوار على مدى عشرات السنين من "الفريق المسيحي" الذي يهجن في موضوعات الحوار ويعطيها أهمية قصوى ويطرح في اللقاءات التي ينظمها موضوعات تتصل بصورة الآخر والتعرف عليه وإليه وضمان عملية الإصغاء المتبادل تمهيداً لتعارف أفضل وحياء أسلم وأهدأ.

ويبدو أن المسلمين لم يكن في خاطرهم تنظيم مثل هذه اللقاءات أو المبادرة إلى دعوات كهذه على اعتبار أنهم ممثلون بثقافتهم ومكتفون بعالمهم إلى أن هز هذا العالم تمادي "صراعهم" مع جميع الأديان والحضارات تقريباً. ففي الشرق صراع بين المسلمين والهندوس وبينهم وبين البوذيين وبينهم وبين الأرثوذكسية وبينهم وبين الكاثوليك والإنجلييين في الغرب هذا دون الحديث عن إشكالية الحضور الإسلامي في الغرب الأوروبي والمسائل المثارة لهذا الوجود.

تشكل مبادرة الملك عبد الله تحولاً كبيراً تاريخياً لم يكن في ذهن أو خاطر أحد حتى في الخيال. إلا أن العارفين بسلوك الملك وتاريخه وعروبته الصافية وإيمانه الإسلامي العميق يؤكدون أن هذه المبادرة انطلقت من أرضية وبيئة يمثل الحراك الفكري والديني فيهما عنصراً فاعلاً وضاعطاً، وأن صورة المملكة التي سادت في السنوات الماضية بأنها تشكل مجتمعاً مغلقاً فكرياً وثقافياً تبدل أو هو على طريق التبدل والتشكل انطلاقاً من التعديلات في النظام التعليمي والتربوي إلى تنزيه النصوص من تكفير الآخر المختلف من الجماعات الشيعية حتى داخل المملكة إلى ظهور دعوات الانفتاح والحشوية في التعرف على الآخر والنقاش العام الذي يثيره هذا الموضوع.

ولعل الحضور اليهودي الكثيف من دول عديدة لم يحجب أهمية حضور بعضهم من القدس وهذا بذاته يشكل خطوة جريئة غير مسبوقه في تاريخ العلاقات الإسلامية - اليهودية في نطاقها العربي العام.

كما لا تغفل المبادرة الحضور المسيحي العربي وفي هذا السياق تبرز أهمية هذا الحضور وضرورة حفظه وتطوره ومساعدته على تجاوز مصاعب الأزمات السياسية والحروب والهجرة لإبقاء

التنوع قائماً في هذا المشرق ومساعدة المسيحيين العرب للمسلمين في التواصل مع الغرب بصورة خاصة لأن من تراث العيش المشترك الإسلامي - المسيحي على مدى أربعة عشر قرناً ما يكفي زاداً لإرساء علاقات متينة ثابتة تؤكد وترسخ هذا الوجود وهذه الشراكة.

ولسنا من الذين يخشون أن الحضور اليهودي ومعالجة التوتر الحاصل في العلاقات سيكون على حساب العلاقات الإسلامية - المسيحية بل أن من تراث هذا التاريخ المشترك ما يمكن المسلمين والمسيحيين العرب أن يشكلوا جبهة واحدة في الحوار مع اليهود عندما يحين أوان هذا الحوار الجاد.

إننا إذاً نقيّم عالياً هذه المبادرة ونهنئ جلالة الملك عليها ونعتبر أن هذا المؤتمر كان بداية وليس أكثر، وأن الحوار لم يجر بل كان جلسة استماع وإنصات وإصغاء وتعارف واكتشاف متبادل وهذا بذاته يعتبر أمراً إيجابياً. أما الحوار فله أصوله وموضوعاته وأسلوبه ولا تخدمه اللقاءات الكبيرة ولا الاجتماعات العامة لذلك فإننا نتطلع لأن يستكمل في دعوات متتالية لأعداد أقل وفي صيغ ورض العمل: في موضوعات محددة كي يصار فعلاً إلى إجراء حوارات وهنا فإن الحوار المقصود هو القائم على أساس الندية والمساواة وأن يبغى تعيين المشترك والبناء عليه وتحديد المختلف ومتابعة الحوار بشأنه، ذلك أن الحوار لا يكون إلا بين مختلفين وبعيداً عن الإعلام والنجومية وتسجيل المواقف على النحو الذي ساد في إحدى الجلسات بين بعض المسلمين وبعض اليهود.

ولعلها صدفة طيبة أن يأتي انعقاد مؤتمر الحوار العالمي غداة إطلاق فريقنا العربي للحوار الإسلامي المسيحي "وثيقة الاحترام المتبادل بين أهل الأديان". وقد كانت هذه الوثيقة موضع اهتمام كبير من قبل المنظمين ورابطة العالم الإسلامي وبين المدعوين من كل الفئات. وقد تم توزيعها بالعشرات على أعضاء الوفود.

كما أنني أعلنت باسم الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي أننا نضع خبرتنا التي تمتد لأكثر من عشرين عاماً في ميدان الحوار وإنجازاتها لاسيما وثيقة الاحترام المتبادل بين أهل الأديان وإمكانياتنا في تصرف هذا المؤتمر العالمي للحوار والجهة الداعية له لقناعتنا أن لهذا الشرق بمسلميه ومسيحييه دوراً يجب أن يقوم به وأن يبادر إليه لا أن يبقى في دائرة المتلقين دوماً المبادرات التي لا تكون بغالبيتها ذات خلفية بريئة.

لقد أتاح هذا المؤتمر العالمي للحوار لنا فرصة اللقاء مع شخصيات حوارية معروفة وبارزة وهذا لا يعني أن جميع المدعوين كانوا من هذه الفئة. كما أتاح للجميع فسحة للحديث مع الملكين السعودي والأسباني والإفادة من حسن الاستقبال والسخاء في توفير جميع الخدمات. وقد ساعد جو مدريد على توفير كل ذلك وهذا ربما كان أحد أسباب اختيارها مركزاً لإطلاق هذه المبادرة. صحيح أن

أسبانيا لها تراث عريق في العيش المشترك والحوار بين أتباع الديانات السماوية الثلاث ولكن مدريد توفر أمراً إضافياً أساسياً ربما لا توفره بعض عواصم أو مدن المنطقة بما فيها السعودية منها وهي الرغبة في استضافة هذا الاجتماع - الحدث وتوفير الأمان له إزاء العقول المتخلفة والمقفلة أمام أي تطلع إلى المستقبل الذي نصبو إليه محرراً من سلوكيات وأنماط وقيود الماضي بمآسيه وفواجعه. ولعل الوسائل المتاحة إعلامياً لتغطية المؤتمر وهي بالعشرات أتاحت إلى حد كبير فرصة توضيح فكرته وجعل الناس بمن فيهم المتشددون أكثر قابلية لتلقي هذه المبادرة بإيجابية أكبر. وإننا نتطلع إلى أن تشكل هذه المبادرة أساساً ونواة المشروع عربي جديد يقف في وجه المشاريع الكثيرة في المنطقة وأبرزها المشروعان الإيراني والإسرائيلي.

## القسم الثاني

### في قضايا المجتمع المدني وبناء الدولة

## حوار الثقافات ويقظة الدور الوطني<sup>1</sup>

حوار الثقافات لا صدام الحضارات عنوان كبير لمشهد مأزوم، لا يقتصر فقط على تأثير السياسة فيه بمقدار ما يساهم من يفترض فيهم إشاعة المحبة والوئام بين الناس، في تسعير الخلاف وتأصيل الفرقة والانقسام.

وإذا كانت بعض السياسات في الخارج، المستندة إلى أطروحات أيديولوجية، قد أدت إلى تحويل أمر طبيعي هو التلاقي والتفاعل بين الثقافات إلى واقع مأزوم، فلأننا نحن وقعنا في اللعبة التي حاول الآخرون استدراجنا إليها فانخلط في ذهننا المقدس والبشري والثابت والمتحول كما يقول أدونيس، حتى بنتا أسرى تفسيرات ضيقة الأفق تنذر بإزالة الطابع الحضاري المتطور عن هذه المنطقة، بما يطيح بالمكتسبات التاريخية في العيش المشترك والذي أنتج ثقافة واحدة بهذا المعنى، عنوانها الانفتاح وموضوعها قبول الآخر واحترامه ونتيجتها عيش هادئ ومكاسب مشتركة.

ولعل جوهر المشكلة السياسية في منطقتنا العربية، وهو القضية الفلسطينية، قد أوجد مناخاً عاماً وبيئة خصبة لتصاعد موجات التطرف والغلو على حساب الوسطية والاعتدال. ولربما غالينا في إضفاء الطابع السياسي على المشكلة، ونسبة أزمنا إلى القضية الفلسطينية لنهرب من مواجهة واقعنا الثقافي المتردي نتيجة تراكم الإهمال المتعمد للفكر النقدي وإسباغ القدسية على تصرفات البعض وشخصنة الواقع السياسي والديني.

من المؤسف حقاً أن تتحول منطقتنا التي شهدت ولادة الأديان السماوية الثلاثة إلى بؤرة التوتر الرئيسية في العالم التي تسمح للعنف بالسيطرة، والرغبة بإلغاء الآخر سبيلاً لحل الصراعات.

ولعل ما شهدناه بعد أحداث أيلول 2001 من تحميل العرب والمسلمين مسؤولية الإرهاب الدولي بمفارقة رهيبة هي تطوّر إسرائيل لمحاربتة وسقوطنا نحن في فخ الاستدراج، أدى إلى تبديل صورة الواقع بالحروب العنيفة التي لم تؤدّ إلى أية نتيجة سياسية سوى المزيد من القهر والعذابات.

في ظل هذا الواقع برزت محاولتان لتعزيز فكرة التلاقي والتفاعل والخلاق: الأولى مبادرة الرئيس السيد محمد خاتمي، والثانية مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز.

---

<sup>1</sup>في الحلقة البحثية حول حوار الثقافات محور الجلسة الثانية: حوار الثقافات لا صدام الحضارات جامعة سيدة اللويزة - برساً بالتعاون مع الحركة الاجتماعية اللبنانية 2009/1/14.

ولعل هاتين المبادرتين اللتين كانت ساحتها الأمم المتحدة أوحتا بأن العرب والمسلمين نأوا بأنفسهم عن المتطرفين الذين تعاملوا مع الهجمة الغربية لا سيما الأميركية على منطقتنا بالعنف المضاد. إلا أنهما وبالتأكيد جاءتا مقصرتين في السعي إلى تكريس رغبة الانفتاح وإرادة الاعتدال في الثقافة الداخلية والتربية السائدة.

إننا لا يمكن أن نقبل أن تكون أطروحة المتطرفين ممثلة لهذا الشرق المعقد، والتي تأخذنا إلى مواجهة إطلاقية وتكفيرية وغير متكافئة مع الغرب. وليس من الجديد القول بأن المواجهة التي استعرت منذ سبع سنوات ونيف ليست صداماً للحضارات بمقدار ما هي صدام للجهالات في كلا المعسكرين الشرقي والغربي.

والسؤال المطروح هو كيف نواجه معاً هذا الصدام؟ أو كيف لنا أن نحد من خسائره وارتداداته السلبية عنا؟ كما أن السؤال الثاني الذي تجب الإجابة عليه هو كيف لنا أن نعزز حوار الثقافات أماناً على تاريخنا في هذه المنطقة؟

إزاء هذا المشهد الذي تتصارع فيه قوى التطرف والإرهاب الإسرائيلية، حيث تتماهى هذه السياسات على أنها الموقف الرسمي لليهود بالتعاون مع التطرف والإرهاب الرسمي الأميركي في الهجمة على أفغانستان والعراق والمنطقة العربية، مبنية على أيديولوجية تتماهى مع المسيحية المتصهينة مقابل فئات إسلامية متطرفة وعنيفة تواجه الإرهاب بالإرهاب وتمارسه أيضاً. كيف لنا أن نخرج من هذا الصدام العنيف نحو المناخ الملائم لتفاعل الثقافات.

كيف لنا أن نعالج إشكالية المعايير المزدوجة مع قضايانا بعد فضيحة السكوت المشبوه عن المجازر التي ارتكبتها إسرائيل بحق المدنيين في غزة؟ أين هي أوروبا التي تقيم اتحاداً فيما بينها لدول تنادي بالحق والحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان؟

أين تقف المنظمة الدولية من العجز على وقف العدوان الذي يودي في كل لحظة بمدنيين بعد أن عجزت، على مدى أكثر من ستين سنة، عن معالجة قضية عادلة كقضية فلسطين بإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتمكينه من إقامة دولته على الأراضي المحتلة.

يكفي أن نطرح هذه الإشكاليات لنقول إنه إذا كان الحوار مأزوماً فلأنه لا يقتصر على ارتدادات السياسات الخارجية على منطقتنا فحسب، بل لعلنا في هذه السياسة نلاحظ ما يجري حتى

داخل لبنان من تعطلّ لقنوات الحوار واستعادة لغة التهديد والإلغاء وتعميم الشتم والاستباحة بعدما انزلق لبنان من دولة إلى ساحة، مما سمح للدويلات بالازدهار والانتشار.

لقد قلت في نطاق آخر أنّ دعوة فخامة رئيس الجمهورية الحميدة لجعل لبنان مركزاً لحوار الثقافات تستوجب، لصحتّها، أن يكون اللبنانيون على مستوى هذه الدعوة. إذ لا يكفي إبداء الرغبة للحصول على الامتياز بل على اللبنانيين أن يثبتوا أنهم قادرون فيما بينهم على إعادة الاعتبار إلى التحاور فيما بينهم قبل دعوة الآخرين إليه.

أين هي المساحات المشتركة التي لا تزال ناشطة في لبنان؟ المدارس والجامعات أصبحت في معظمها ذات ألوان واحدة، والمناهج التربوية قاصرة عن تنقيف النشء اللبناني ثقافة قبول الآخر واحترامه، والإعلام الذي يعكس صباحاً ومساءً الخلافات السياسية القائمة على التشهير والسبّ والإهانة، فأى جيل سيتربى في لبنان ووفق أية قيم؟

إنّ بلد العيش المشترك يفتقد إلى الكثير من المشتركات. فكلّ طائفة بنطاقها، والمربعات الأمنية تباعد بين اللبنانيين والنظام الطائفي يحبس المواطن من المهد إلى اللحد، والدولة مشروع... ذلك أنّ هناك قناعة بين اللبنانيين أنها غير موجودة إلاّ لدفع الفواتير. وحالات عدم الاستقرار تستدرج الأموال للزعماء، فتحوّلت السياسة بفضلمهم من إدارة الخير العام إلى ميدان للأعمال وإفساد الناس.

ولكن هل من حلّ آخر غير الحوار؟ لا نكلّ ولا نملّ من القول إنّ البديل هو المواجهة والاحتراب. فلندع إذاً إلى هذا الحوار مهما كانت الصعوبات، وعلى أهل الحوار أن يتحلّوا بالشجاعة والإقدام وأن يسعوا إلى توفير فرص التعارف والتفاعل، لأنّ فشل التجربة اللبنانية لا سمح الله سيرتدّ على منطقتنا العربية التي لا مستقبل لها بدون التنوع الثقافي الذي شكّل ميزتها الفريدة. وهنا تبرز أهمية الوجود المسيحي والحرص عليه من المسلمين قبل المسيحيين. فالمزيد من الوعي في صفوف اللبنانيين إلى هذا الواقع الخطير الذي ينذر بسدّ الآفاق الذي بدوره يؤدّي إلى إفراغ لبنان من كفاءاته ويزيد من حدة الهجرة وخطر بقاء لبنان بأيدي القلّة الطائفية المسيطرة بالأدوات الكثيرة التي بيدها.

أنّ "الحوار الوطني" الجاري تنتقصه الجدّية، وإلاّ ما معنى التأجيل المتكرر للتصدّي للمشاكل الأساس الذي يقوّض أسس الدولة وهو موضوع السلاح والتصرف به في قرارات الحرب والسلم. ما يعوزنا يقظة، وأول اليقظة ووعي الجامعات أنها ليست فقط لتصدير الشهادات بل لدور وطني جامع على أساس التوعية والبحث. ووعي الطلاب إلى أن المطلوب منهم ليس فقط الحصول على الشهادة



وجواز السفر، بل إن المطلوب هو وعي القضية الوطنية واعتماد أسلوب الحوار الهادئ، والتمرس والاعتقاد على الرأي الآخر، وعدم اللجوء إلى العنف في التعبير عن الخلاف بل اعتماد الوسائل السلمية التي تجعل من الحياة الجامعية مركز تفاعل وتلاقٍ بدل مكان تمترس ومنازعة.

## "الطائف ما بين الماضي والمستقبل: مشروع بناء الدولة"<sup>1</sup>

ماذا عساي أقدم في مؤتمر متخصص في السياسة الدفاعية ولست بعسكري ولا أحلّ الشؤون العسكرية؟ ولكنني قرأت من البرنامج أنه يربط، بكثير من الحكمة، بين توافق اللبنانيين على السياسة الدفاعية وعيشهم المشترك وسلمهم الأهلي، ففدّر لي أن أتحدث عن "الطائف ما بين الماضي والمستقبل: مشروع بناء الدولة"، مستفيداً من بعض تجاربي الشخصية الأخيرة في الحوار، لا سيما في مونترو حيث اضطلعت سويسرا والجمعية السويسرية للحوار الأوروبي-العربي-الإسلامي بدور وفاقي وحواري تحت الضوء.

وإذا كان الابتعاد عن الأضواء الإعلامية في خلال حواراتنا الطويلة هناك ضرورة لنجاح هذه الحوارات التي ضمّت ممثلين عن الأطراف المتخاصمة في لبنان ومفكرين مستقلين، أتساءل لماذا تترك نتائج هذه الحوارات تحت الضوء فلا نستفيد منها ونراكم عليها؟ فهل حُتمّ دوماً أن نبدأ من الصفر؟

لا نزال نعاني من تداعيات الأزمة السياسية الراهنة التي، إن كان لها من إيجابية تُذكر، ففي كونها طُرحت على السطح ولم يعد شيء خافياً حول جوهرها، وما إذا كانت أزمة سياسية أم أزمة مؤسسات وتالياً أزمة نظام سياسي.

كيف يمكن لهذا النظام السياسي أن يمتص الخلافات عوض تحويلها إلى أزمات؟

كيف يمكن استيعاب التعددية بما يرضي المكونات الوطنية وجعلها قابلة للانخراط في مشروع الدولة؟

يتحدّث الجميع عن بناء الدولة أو عن مشروع الدولة، وهذا يشير إلى أن ثمة قناعة عامة بأن الدولة غير موجودة، أي هي في طور الانشاء المستمر واللامتناهي. منذ الاستقلال، والعهد المتتالية تطلق شعار بناء الدولة. وبعد ستين سنة على هذا الاستقلال نجد أنفسنا أمام المشكلات عينها التي حالت، حتى الآن، دون قيام هذه الدولة وإقامة مؤسساتها الدستورية الفاعلة.

<sup>1</sup> في مؤتمر: "لبنان الحاضر والانتقال للمستقبل: أسس استراتيجية الدفاع اللبنانية" جلسة عمل حول "السلم الأهلي" 2008/11/15.

إن القول بأن أحداً من اللبنانيين يستطيع أن يقدم تصوراً أحادياً لمشروع بناء الدولة ينطوي على الكثير من الادعاء. لذلك فإن ما سأعرضه في هذه العجالة مستوحى من جملة أعمال حوارية اشتركت فيها في عزّ الأزمة السياسية التي انتهت أو عُلقَت مع اتفاق الدوحة، ومن المسار السياسي الذي سلكته الأمور بعد هذا الاتفاق. ولعل الاستنتاج البديهي من الأعمال الحوارية التي ساهمت فيها أن القضايا الخلافية بين اللبنانيين تتصل بالنظام السياسي، ويدخل في هذا الإطار موضوعا النظام البرلماني ومفهوم الديمقراطية التوافقية.

وفي ضوء الصيغة التي يمكن الاتفاق عليها، يُطرح موضوع قانون الانتخاب الدائم. ولبنان يستحق أن يكون له قانون انتخاب متفق عليه ويتضمّن إصلاحات جذرية - وهو ما حصل جزئياً مع إقرار القانون أخيراً - والأمل من كل قانون انتخاب ومن كل عملية انتخابية في أن يؤدي إلى تجديد الطبقة السياسية دورياً. ولكن مع القانون الذي أقر والذي ستجري على أساسه الانتخابات المقبلة هل فعلاً ستؤدي العملية الانتخابية إلى تحقيق هذا الهدف، أي تجديد الطبقة السياسية؟ أم سيبقى مجلس النواب مرهوناً بإرادة خمسة زعماء.

ولا تستقيم الدولة بدون إصلاح قضائي بما يضمن النظام موضوع المساءلة والمحاسبة ووقف الفساد والزياتنية وضمان حقوق المواطن تجاه الدولة والمسؤول.

وإذا كانت هذه الأمور الخلافية تتصل بالبعد الداخلي للأزمة، فإن دور لبنان ما زال يشكل منذ الاستقلال مادة خلافية بين اللبنانيين بالنسبة لموقعه في المنطقة. وتدخل ضمن هذا الإطار علاقات لبنان مع الخارج ولا سيما سوريا وموقع لبنان في الصراع العربي الإسرائيلي، وكيفية حل إشكالية الوجود الفلسطيني في لبنان، كما يدخل ضمن هذا السياق ما اصطلح على تسميته الاستراتيجية الدفاعية للدولة وللوطن. وإذا كان في الماضي ثمة صراع واحد في المنطقة هو الصراع العربي الإسرائيلي، فإن منطقتنا اليوم حافلة بالصراعات المذهبية والإثنية والدولية، وعلى لبنان أن يحدد دوره إزاءها جميعها.

هذه هي جلّ العناوين التي يقف اللبنانيون فيها في مواقع مختلفة ومواقف متقابلة. وهذا يشير إلى جدية الخلافات القائمة بين المكونات الوطنية.

ومن حق اللبنانيين أن يتساءلوا لماذا يعيشون في حالة مستمرة من عدم الاستقرار؟ ولماذا يطرح عند كل منعطف موضوع وجود الدولة واستمرارها لا بل الصيغة والكيان؟

لقد أبرزت الأزمة الأخيرة الحاجة إلى حوار لبناني-لبناني جديد حول النظام السياسي الذي كاد تعطيله أن يهز صيغة العيش المشترك التي يقوم عليها الكيان، ولا معنى للبنان دونها.

لا أعتقد أن شيئاً من باطنية القوى السياسية يبقى دون تصريح أو تلميح.

ويستتبع ذلك القول بأن الديمقراطية التوافقية، وأجدي مَمَّن نظَّروا لها منذ ما يزيد عن الخمسة عشر عاماً، يجب ألا تؤدي إلى تعطيل النظام البرلماني القائم على قاعدتي الأكثرية والأقلية. والأكثرية والأقلية في مفهوم الديمقراطية القائمة على صيغة العيش المشترك يجب أن تكون عابرة للطوائف والمذاهب لا أن تكون أكثرية من لونٍ واحد حتى ولو تنوّعت بالانتماءات، وكذلك بالنسبة للأقلية.

فما رأيناه في الأزمة الأخيرة أوحى لنا أن الديمقراطية التوافقية أصبحت معطّلة للنظام البرلماني حيث أصبح لكل طائفة، أو بالأحرى أصبح لكل فئة سياسية قابضة على طائفة، أن تتمتع بحق الفيتو بما يعطلّ عمل السلطات والدولة ويكاد يودي بالوطن.

لكن الديمقراطية التوافقية، من جهة أخرى، يجب أن تتكرّس في مجلس الشيوخ بعد سلوك مسار إلغاء الطائفية السياسية أو الاتفاق على جدول زمني وبرنامج مرحلي لتجاوزها تدريجياً وفي النفوس أولاً.

ولا يستقيم بحث عن المستقبل دون محاولة الإجابة على هذه التساؤلات جميعها وغيرها كثير مما لا يتسع له المجال في هذه المداخلة. وهل إن الدستور الحالي كفيل بحلها وفق الآليات المحددة فيه أم أننا نحتاج إلى إعادة دراسة اقتراحات لتعديله كي يؤمن هذه الآليات التي بدورها تؤمن الاستقرار السياسي.

أما بشأن موقع لبنان في هذه المنطقة وعلاقاته مع الخارج ومع الموضوع الفلسطيني والاستراتيجية الدفاعية فهذا أيضاً شكّل على مر الزمن جوهر الخلاف الداخلي.

ففي الفترة السابقة لحرب 1975 وقف المسيحيون جبهة واحدة ضد الوجود العسكري الفلسطيني، على قاعدة أن قوة لبنان في ضعفه. وفي الفترة عينها وقف التحالف الوطني التقدمي مع الطوائف الإسلامية في جبهة مقابلة لهذا الموقف تعتبر لبنان جزءاً من النضال القومي مع الفلسطينيين وضد إسرائيل.

لقد تغيّرت الصورة وأصبحت القوى السنيّة والدرزية في تحالف مع بعض المسيحيين، بينما تقف القوى السياسية المسيطرة على القرار الشيعي في الجهة المقابلة مع بعض المسيحيين أيضاً وأيضاً.

وبغض النظر عن تقويم هذا التبدّل أو هذا التموضع الجديد الذي شكّل اغتيال الشهيد رفيق الحريري إحدى محطاته البارزة فلو تمّ قبل عشرات السنوات لربما وقرّ على لبنان الكثير من الخسائر مع التحفظ على قراءة الظروف الإقليمية المحيطة بلبنان في تلك الفترة والتي لا يتسع المجال هنا للدخول فيها.

إلا أن ما يقتضي بحثه هو: هل إن اتفاق الطائف يجيب على الأسئلة المطروحة في هذا الملف أو يجب التفكير باتفاق جديد يحل هذه الإشكاليات المتصلة بالعلاقات مع الخارج؟

أكد الطائف أن لبنان الملتزم شرعة الأمم المتحدة وموثيقها يقيم أفضل العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة، ويقوم مع سوريا بعلاقات مميزة. ومفهوم العلاقات المميزة والتطور الأخير الحاصل المتمثّل في إقامة علاقات دبلوماسية يستوجب تفاهماً بين الدولتين لتحديد العلاقات وتأطيرها.

ولعل اللبنانيين جميعاً متفقون على استراتيجية هذه العلاقات وأهميتها بالنسبة للبلدين، على قاعدة الاحترام والاستقلال والسيادة. ومن بالغ الأهمية أن تكون هذه القاعدة مقبولة ومعمولاً بها من قبل الطرفين حيث لا يكفي أن يتمسك لبنان بها إذا لم تجاره سوريا في ذلك.

والأمر الآخر الذي يستوجب اتفاقاً بين اللبنانيين ولكنه يحتاج إلى دعم دولي على السواء، هو الموضوع الفلسطيني وكيفية ضبط المخيمات وإدارة العلاقات، وإعادة بناء الثقة بين اللبنانيين والفلسطينيين وإيجاد حل عادل لقضيتهم، ولوجودهم في لبنان. فكيف يمكن قبول استمرار الظلم اللاحق بهذا الشعب إلى فترة غير محددة؟ وهل يستطيع لبنان وحده تحمّل عبء إيجاد الحل؟ أم أن على المجتمع الدولي والدول العربية القادرة تحمّل هذه الأعباء؟

تبقى المسألة الشائكة المتّصلة بالاستراتيجية الدفاعية، ويؤلمني أن أقول إن التلطي وراء هذا العنوان يبرز لدى الأفرقاء المختلفين. فبعضهم لا يرى فيها إلا نزاعاً لسلاح حزب الله، وهذا الأخير يتموضع وراءها للإبقاء على سلاحه. ولا أعتقد أن مقارنة على هذا النحو يمكن أن توصل اللبنانيين إلى حل للأزمة الشائكة والأخطر على الإطلاق.

فمن جهة أولى لا تقوم الدولة بوجود أحد الأفرقاء مسلحاً بأقوى مما لدى الدولة.

ومن جهة ثانية كيف يمكن حفظ سيادة الدولة والسلاح منتشر بكثرة بأيدي الجميع ومناطق واسعة من لبنان عصية على الشرعية.

ومن جهة الثالثة، وعلى فرض وافق حزب الله على تسليم سلاحه يطرح السؤال: لمن يكون هذا التسليم؟

هنا تبرز صورة الدولة التي هي إما غير موجودة أو في طور التكوّن، وهذه هي الإشكالية الدائمة التي طرحتها في مطلع مداخلتني.

وعلى غرار مطلب المسلمين السابق بإلغاء الطائفية السياسية، ويقابله مطلب المسيحيين بالعلمنة الشاملة - وكلاهما يعرف استحالة الأمرين معاً - كذلك يسلك اللبنانيون نفس المسلك بموضوع السلاح. فئة تناشد فئة أخرى: سلموا السلاح إلى الدولة والفئة الأخرى تجيب: أوجدوا الدولة حتى نسلّمها السلاح.

وهنا يطرح موضوع بناء الدولة، ووجود الدولة، وشكل الدولة.

دولة لأي لبنان؟ وهل هذه الدولة الموعودة هي على شاكلة الوجبة التي تصل جاهزة إلى البيت؟ أم يجب على اللبنانيين أن يجهدوا لإقامتها؟

لو كان قانون الانتخاب يسمح بتمثيل شعبي يتجاوز مسك بعض الزعماء لمفاصل الحياة السياسية من جهة، وإيجاد كتلة نيابية عابرة للطوائف والمذاهب لا تدين بالولاء لزعماء الطوائف من جهة ثانية، لما كان جائزاً إجراء الحوار إلا عبر المؤسسات الدستورية؛ إذ كيف يمكن إنتاج حوار وطني خارج المؤسسات الدستورية وما هي جدوى قيامها إن لم تقم هي بهذه المهمة. وإذا كان النظام السياسي يشكو من ثغرات على ما بيّنا سابقاً، فإن الطبقة السياسية مدعوة إلى ضبط الصراع السياسي حتى لا يبلغ حدود الحرب الأهلية كما أظهرت التجربة المريرة الأخيرة التي لم تجفّ دماء ضحاياها بعد.

وليس صعباً على اللبنانيين الاتفاق ووضع آلية للتنفيذ. وإذا تعذر الوصول إلى نتيجة مباشرة فينبغي دراسة البدائل حتى لا تقع الحروب، فأقول إن حلاً سيئاً ولكن سلمي خيراً من أنجع الحلول الموضوعية على نار حامية.

فلو يأخذ المجتمع السياسي بهذه الأفكار أو ببعضها أو بسواها من اقتراحات تطوير النظام السياسي في لبنان لكانت ارتسمت ملامح الدولة في لبنان وقامت أساساتها كي لا نبقى ننادي ونناشد... وفيما عدا ذلك سوف نظل نطرح التساؤلات.

هل يبقى لبنان دولة موحّدة؟ أم أن هذه الصيغة غير قابلة للحياة مما يستدعي التفكير بصيغ اتحادية/فدرالية أخرى؟

هل يجب أن يبقى لبنان في عين العاصفة المسلّحة في المنطقة؟ أم يحتاج إلى فترة لانتقاط الأنفاس تمهيداً للاعتراف بحياده الإيجابي؟

هل من حل في لبنان لإقيام الدولة المدنية التي تحمي المواطن وتقر بانتمائه المباشر إليها دون حاجة إلى الطوائف وعلى أساس المواطنة؟

كل ذلك تساؤلات. ولكن ماذا بعد الحروب سوى المعاناة والعنف والدمار.

إن في لقائنا اليوم مدماكاً من مداميك الحوار العاقل، ولكن الجريء والهادف.

اللهم استجب.





































## بعض ما قيل في الحوار اللبناني - اللبناني في سويسرا<sup>(\*)</sup>1

1. اللامركزية الموسعة: تحدث الطائف عن اللامركزية الإدارية الموسعة للحد من طموح الطوائف وإستعادتها إلى الدولة، لأن الطوائف لا حدود لها، لكننا نشهد حالياً جمهوريات طوائف، فكل طائفة هي جمهورية قائمة بذاتها.

2. المحاصصة: أوجدت الثغرات في التطبيق نوعين من الطوائف: طوائف عظمى أساسية، وطوائف أخرى مهمشة. في السابق كنا نتحدث عن مواطن درجة أولى ومواطن درجة ثانية. أما في تطبيق الطائف فأصبحنا نتحدث عن طوائف درجة أولى وطوائف درجة ثانية. في الحقيقة تشكل هذه التوصيفات إحدى عناصر الصراع السياسي القائم بين السنة والشيعة تحديداً، وهي أحد أسباب الأزمة الحالية. الصراع السني الشيعي يدور في ظل ضعف المسيحيين الذين شكلوا تاريخياً عامل توازن في لبنان. ليست علّة الأزمة في النظام إنما تكمن في التطبيقات والممارسة. وإصلاح الوضع يكون عبر قانون إنتخاب يعمل على إعادة إنتاج سلطة جديدة. ماذا يكون موقف السياسيين الحاليين؟ وكيف نصل إلى إتفاق حول قانون الإنتخاب خاصة وأن كل طرف يبحث عن مصيره في نتائج العملية الإنتخابية.

(\*) مستخلص عن مداخلتي عن حوارات سويسرا حرى تفرغها من قبل جمعية الحوار العربي الإسلامي-السويسري.



من لديه 30 نائباً، هل يستطيع أن يوافق على قانون انتخاب يمنحه خمسة نواب فقط! وتتكرر المسألة عندما نتحدث عن إلغاء الطائفية، وندعو الطائفيين لإلغائها! إنهم مستفيدين منها فلماذا يلغونها؟ هل هناك وعي لدى الناس لوضع حد لبعض السياسيين الذي يعبثون بمصائرهم ومستقبلهم؟ هل نحن شعب راشد؟ نقول للسياسيين كفى إستغلالنا وأخذنا إلى الهاوية! إذا العلة ليست في النص، إنما نجدتها في تطبيقاته المشوّهة. وعندما نتحدث عن ثغرات في تقييم عملية الحكم، فمن الطبيعي أن يطرح البعض تعديلها أو إبقاءها عندما يكون الجو ملائماً وهناك توافق، عندها يمكن الجلوس إلى طاولة الحوار لمناقشتها. أرى بأن فتح أي باب للتعديل وأي حديث عن التعديل الآن سوف يطيح برأبي من إمكانية الإستمرار.

3. **حل المجلس ومحاسبة الحكومة:** كيف يتم حل المجلس عندما تطرح قضية المحاسبة؟ لحل المجلس شروط عديدة نص عليها الدستور ولا نريد مناقشتها الآن. لكن الواقع يشير إلى أنه لا توجد محاسبة في مجلس النواب للحكومة، ولم يجرب المجلس يوماً أن يقوم بهذه الخطوة لحث الحكومة على الإستقالة، لأن المجلس يمثل بأكثرية نوابه الحكومة أي الموالاة.

4. **قاعدة إتخاذ القرارات الحكومية:** فيما يتعلق بالتوافق حول المسائل الأساسية في البلد والتي تحتاج إلى نصاب الثلثين. ينص الدستور على أن القرار يتخذ بالأكثرية إلا في الأمور التوافقية. وحدد الدستور المسائل التي تحتاج للثلثين أو التصويت لكني أرى أنها تحتاج لتفصيل أدق، خاصة وأن هذه المادة يستخدمها جميع الأطراف السياسيين كما يحلو

لهم. هناك تكمن الأزمة. فالثالث المطلوب يمكن أي يقبل الحكومة في حال كان فاعلاً. وهناك نص دستوري آخر يوضح أن الحكومة تعتبر مستقلة حتى لو لم تستقل. وهذا النص يتسبب بمشكلات أساسية بين المواولة والمعارضة مما يشل آلية التقرير، والقضية إذاً في جوهرها ليست قضية تصويت.

### الطائف: توازن بين الرئاسات الثلاث

في موضوع تأليف الحكومات، كانت هناك هواجس عدة عند صياغة بنود إتفاق الطائف، وإحدى تلك الهواجس "التخلص من سلطة الرئيس الحاكم غير المسؤول"، فكانت السلطة الإجرائية قبل تعديل صلاحياته الدستورية في الطائف مناطة به منفرداً.

أما الهاجس الثاني فكان تحصين رئاسة مجلس النواب، فيما كان الهاجس الثالث تحصين الوزارة وإبراز كيانية خاصة لرئيس مجلس الوزراء التي لم تكن موجودة، فرئيس الوزراء سمي آنذاك "باش كات". هذه الأشياء الثلاثة جعلت النظام السياسي أقرب لأن يكون مجلسياً، فتم تحصين مجلس النواب من موضوع حله المحصور بحالتين لا تتحققان. فكروا بهذا التحصين من أجل خلق التوازن. لو وجد عقل مؤسساتي عند القائمين على المؤسسات لاختلف الوضع. الأمر الذي عطل الحكومة في الفترات السابقة هو الثنائية التي حدثت بين الرئيسين، فعطلت مجلس النواب ودوره الرقابي بالإضافة إلى الحكومات الموسعة، وكذلك الإئتلاف السياسي.

تنبت حكومة الوحدة الوطنية أن المشكلة سياسية وليست مؤسساتية في هذه المرحلة. كان هناك نوع من حكومة موسعة قائمة على تحالف رباعي، وعندما

إنفرد عقد التحالف الرباعي، فرطت الحكومة. السؤال المطروح: عندما نتحدث عن حكومة وحدة وطنية بعيداً عن اللحظة السياسية، هل المطلوب من حكومة الوحدة الوطنية أن تكون أكثر من تحالف رباعي لكي تضم الجميع؟ على أي أساس نريد تشكيل حكومة وخاصةً إذا تعذر الإتياف على أمور أساسية في منابر الحوار كمجلس النواب؟ عندما وضعت السلطة الإفرائية في مجلس الوزراء مجتمعاً كان الهدف منها إشراك جميع الطوائف في القرار السياسي، هذه هي فلسفة أخذ السلطة الإفرائية من يد شخص وبالتالي من يد طائفة ووضعها في مجلس الوزراء مجتمعاً لكي تكون بمتناول ومشاركة جميع الطوائف.

إن الثنائية التي كانت قائمة عطلت الحكم، وتعطلت عبرها المؤسسات التي تحولت بدورها إلى إقطاعات مذهبية. المشكلة ليست قائمة في النص بل في الممارسة، وفي كل مرة يحدث نزاع ينعكس على العلاقات بين الطوائف. إناطة السلطة الإفرائية مجتمعة تم بهدف إشراك الجميع في القرار السياسي، واعتبرت مسألة إدارة البلاد بأنها شأن يخص عموم الطوائف، للحوول دون قيام نظام يُميز بين طوائف عظمية وطوائف أخرى لا تشارك في القرار السياسي.

ليست الحكومات مكاناً للحوار، فإن كنت مواطناً عليّ أن أنتظر التوافق في كل الشؤون، وهذا أمر صعب ويشل العمل الإفرائي والعمل التنفيذي. والحوار يكون في المجلس النيابي. الحكومة هي أداة تنفيذية، والمعترضون على سياستها يستطيعون الاعتراض وحجب الثقة عنها في مجلس النواب ومحاولة إسقاطها هناك. كمواطن عادي أنتظر تسيير القضايا الأبسط من تعيين حاجب أو دركي، علماً بأنه يتعذر أحياناً تعيين مدير عام بانتظار الحصول على التوافق مما يشل الدولة، حيث الطوائف تريد جميعها أن تبصم! هذه هرطقة

دستورية لأن العمل التنفيذي منوط بالحكومات، التي عليها إدارة الخير العام. وأين الخير العام إذا كان التوافق على كل شاردة وواردة. أما توافق الطوائف فهو منصوص عنه في الطائف وفي مجلس الشيوخ الذي يعتبر الضمانة الأساسية، وليس في مجلس النواب. وإلى اليوم لم يتم إنشاء مجلس الشيوخ بعد، وهو المؤسسة الوحيدة التي تحافظ فيه الطوائف على حقوقها وضماناتها، ويتم عند إنشائه إنتخاب مجلس نيابي خارج القيد الطائفي لتسيير شؤون المواطنين. اللبنانيون موحدون إزاء القضايا الحياتية ومختلفون ومتمايزون في قضايا أخرى، لهذا نص الدستور بالتمايز في مجلس الشيوخ. أما في القضايا الإقتصادية والمعيشية الصحية والإجتماعية وموازنة الدولة والإنماء فكلها تقرر في الحكومة وفي مجلس النواب. هذا هو فهمي لهذا النظام ولهذه المؤسسات.

### قانون الإنتخاب المركب هو الصيغة الافضل بين النظام النسبي والأكثري

ترتبط هذه المسائل الأساسية بالسياسة. أعتقد أن الكل متفق بأن يكون هناك إصلاحات، وهيئة مستقلة للإنتخابات يرئسها قاضٍ متفرغ، وتتألف من عدة ممثلين للهيئات، وهي تحل محل وزارة الداخلية في الإشراف على الإنتخابات، فتشرف على لوائح الشطب وتتأكد من صحتها وتؤمن إجراء العملية الإنتخابية، وتتلقى الشكاوى أثناء الإنتخابات وبعدها. وهناك أمور تفصيلية حددها القانون كوظائف تقوم بها الهيئة لتؤمن حيادية ونزاهة الإنتخابات على أن تكون هي أيضاً حيادية تجاه كل الأفرقاء. وضعت اللجنة المكلفة إعداد

مشروع قانون الإنتخاب سقفاً للإتفاق أثناء الإنتخاب وتنظيم العملية الإنتخابية وعلى الرغم من وجود السرية المصرفية في لبنان، وقررت الهيئة أن يكون هناك حساب خاص غير خاضع للسرية، كما حددت ضوابط لهذه المبالغ التي تتغير بحسب الظروف، وحددت فترة الحملة الإنتخابية والإجراءات الممنوعة والمسموحة في العملية الإنتخابية.

التنظيمات وتقسيم الدوائر موضوع سياسي. إقترحت اللجنة في البداية نظام دوائر متوسطة الحجم مع نظام الإقتراع النسبي. فشل التوافق عليه وترك الأمر لمجلس الوزراء. لهذا إعترض كثيرون معتبرين أن رجال السياسية لن يتفقوا عليه لذا يجب أن تقوم اللجنة بهذه المهمة. بعد البحث توصلت اللجنة إلى نظام مركب لم يتم الإتفاق عليه بشكل نهائي إنما اعتبر معقولاً، وهو يمكن أن يشكل قاسماً مشتركاً.

## إحترام إستقلال دولة لبنان

أولاً، نطلب من الآخرين أن يعترفوا بنا كدولة ونحن لم نعترف بها بعد! حتى يكون هناك دولة يجب أن يكون هناك تفاهم داخلي أو ما يسمى بالوحدة الوطنية اللبنانية، فهي العامل الذي يضمن وجود وإستقلال وسيادة الدولة. في غياب التفاهم لن تتحقق كل هذه الإعتبارات. إتفاق اللبنانيين يعني توافقهم على أولويات بناء الدولة والسياسة الدفاعية والمقاومة...، ولا تبقى كل طائفة تتصرف كما يحلو لها. عدم البحث في موضوع سلاح "حزب الله" إستدرج الطوائف الأخرى إلى التسلح بعد التحرير دفاعاً عن نفسها من الأخطاء، رغم أن سلاح

"حزب الله" هو مواجهة العدو. كيف نطمئن الطوائف الأخرى بأن السلاح لن يترد إلى الداخل؟

ثانياً، نحتاج إلى حسم مسألتين: مسألة لبنان كدولة وحيدة تواجه الصراع في هذه المنطقة أو إعطاء إستراحة لالتقاط الأنفاس لكي يتمكن اللبنانيون من بناء دولة تساهم في الصراع ولا نقول بإخراجه من الصراع العربي الإسرائيلي. هذا الصراع له أوجه متعددة، ولبنان أدى قسطه للعلى على مدى أكثر من 30 سنة، وعليه أن يكف عن المحاولة العسكرية وينتقل إلى الصراع السياسي والإقتصادي والاجتماعي، وهو يستطيع بذلك أن يشكل خطراً حقيقياً على إسرائيل في هذه الميادين، لأنه بارع في المواجهة الثقافية وغير العسكرية.

وهناك أمر آخر هو أن لبنان ليس جزيرة معزولة وسيكون هناك تأثير لإنعكاس الأزمات في المنطقة والعالم، والتجارب التاريخية تؤكد ذلك. مثلاً عندما حصل صراع البلقان بين الأرثوذكس والسنة، كادت أن تقع مجزرة كبيرة خلال إجتماع كبير عقده الأرثوذكس في البلمند. ولبنان معرض لتلقي إنعكاسات أي أزمة ليس فقط بين الدول، بل أيضاً في العلاقات الإسلامية - المسيحية، والإسلامية - الإسلامية.

ثالثاً، ليس هناك من هو ضد السوريين، فالكل يطمح إلى إقامة علاقات طبيعية بين البلدين إقتصادياً. وعند حصول أزمة مع السوريين سيتأثر الإقتصاد اللبناني. لذا فإن من مصلحتنا إقامة علاقات جيدة مع سوريا، لكن كيف نقنع السوريين أن لبنان دولة مستقلة؟ لمست صعوبة في الوجدان السوري بالإعتراف أن لبنان مستقل خلال ندوة حضرتها في صافيتا وكان هناك عدد

كبير من أعضاء مجلس الشعب ومن الأساقفة والمشايخ. كيف أقنع السوري بدولة لبنان المستقل وبعض اللبنانيين غير مقتنعين؟ علينا التوافق في الداخل.

رابعاً، في النزاع اللبناني الإسرائيلي، ليس هناك أحد يتحدث عن الصلح، نحن لنا مصلحة في حالة اللاحرب واللاسلم مع الإسرائيليين. وإذا كان هناك دعم أميركي ومن الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي فليقنعوا إسرائيل أن توقف إعتداءاتها على لبنان حتى تذهب تلك الحجة، بحيث لا تبقى مشكلة أساسية في الداخل اللبناني. عندما نريد أن نتحدث عن المقاومة يقولون أوقفوا إعتداء إسرائيل، وهذا كلام حق. ولكن هل يستطيع المجتمع الدولي منع إسرائيل من الإعتداء على لبنان وأن تكف عن طلعاتها الجوية وأن تعيد له أسراه، وتبحث جدياً في موضوع مزارع شبعا؟ إذا كان هناك من أمل للبنان فهو في أن يساعده المجتمع الدولي على تنقية أجوائه الداخلية من هذا الموضوع الذي يعتبر موضوعاً خلافياً أساسياً. عندها نعرف مدى قدرة هذا الدعم على منع الخروقات الإسرائيلية كل يوم.

خامساً، أطمح بأن يكون لبنان شريك فاعل مع الإتحاد الأوروبي على أكثر من مستوى وأعتقد بأن مصلحة لبنان الدخول كشريك أساسي في سياسة الجوار الأوروبية والمتوسطة الأوروبية. لا نتحدث فقط عن الناحية الإقتصادية ولكن عن المكاسب والإنجازات على صعيد الثقافي. لا يمكن لبنان أن يواجه الدور الإيراني منفرداً. إنما واجب الدول العربية أن تسترد من الإيرانيين القضية الفلسطينية المركزية التي خطفوها منهم. ولا نلوم الإيراني بل لأن بعض العرب تخلوا عنها.

## مجلس النواب مكان الحوار يحفظ إمتيازات الطوائف

لماذا ينظر إلى مجلس النواب على أنه هيئة الحوار الوطني الدائم؟ لا ننسى أن الطائف رفع عدد النواب، بهدف إتاحة فرصة توسيع مروحة تمثيل شرائح المجتمع ونقل الخلافات من الشارع إلى داخل المجلس، فيجري النقاش أو الخلاف في المجلس ويُسحب فتيل الانفجارات الدائمة من الشارع. هذه هي فلسفة زيادة العدد. لا نبحث ماهية الفرق بين الأعداد 108-128. المهم، ماذا حدث في الممارسة؟ وماذا أفرزت قوانين الإنتخاب؟ ليس لدينا مجلس نواب بل 4-5 زعماء يسيطرون على المجلس، وهو أفضل عمل تجاري في لبنان أن تكون زعيماً تتبع مراكز النيابة للمرشحين، فتفتح وتستدرج عروضاً هي ملك لهم. ما هي إنعكاسات تلك الصفقات؟

أولاً، جعلت النائب أو النواب في الكتل "كماً" ليس مطلوباً منهم أن يشرعوا بل يصوتوا، ولهذا فإن مهام المجلس النيابي معطلة، بل هناك 4-5 زعماء يديرون اللعبة السياسية ويتخذون المواقف السياسية. ويظهر الزعماء على الشاشات ليشتتموا وينتهموا بعضهم بعضاً. يأتون بوجوه جديدة وبعض الأفكار لإيهام الرأي العام بأنهم يفسحون المجال للناس في تجديد التمثيل. لكن في الحقيقة هناك طموحات كثيرة للحصول على منافع ومكاسب والحصول على تعويضات ينص عليها القانون للنواب المتقاعدين، هي بمثابة تنفيعة لبعضهم وتأميناً لمستقبلهم. بعد دورة أو دورتين يستفيدون من تعويض 50% إذا أنتخب مرة و75% إذا إنتخب مرتين، وهكذا...



ثانياً، إن الديمقراطية في لبنان محكومة بالعيش المشترك وهناك مشكلة العدد لدى بعض الطوائف التي تشكل عقدة أساسية في أي قانون إنتخابي كالدروز والمسيحيين. هذا الإصلاح البعيد الذي نص عليه إتفاق الطائف تجاوز الحالة الطائفية. لا أتحدث عن اللحظة السياسية والمذهبية المستشرية فيها، بل أتحدث على المستوى البعيد في تجاوز هذه الحالة بتحويل تمثيل مجلس النواب ليصبح على أساس وطني ولا طائفي. والقيد الطائفي يذهب إلى مجلس الشيوخ ليحفظ حقوق الطوائف ويشكل ضمانتها. هذا هو الحل الأبعد، ولكن مرحلياً ماذا تفعل؟ إصلاح قانون الإنتخاب على أن يتمتع بصفتي الديمومة والثبات، ولا يعكس ميزان القوى السياسي كما هو الآن لمرة واحدة وبشكل إستثنائي.

ثالثاً، النسبية قد تكون هي الأمثل، ولكن لم تجرب في لبنان. علينا أن نكن حذرين قبل أن ننطلق إلى النسبية من دون أن نعرف نتائجها. خلال 50 سنة طبقت الإنتخابات النظام الأكثرية. هناك مصلحة في تجربة النسبية، ولكن بعد أن نقوم بإجراء تمرين (Simulation) لنعرف أين يمكن أن نصل لأنها قد توصلنا إلى حرب أهلية جديدة! النسبية قد تكون مغامرة، ربما، لا أعرف.

رابعاً، لا يجب عندما نتحدث عن مجلس النواب أن يستتفر أحد وكأن الموضوع شخصي أو طائفي. نحن معنيون بالمجلس النيابي. كما ليس لدينا معلومات وافية عما يحصل في مجلس الوزراء لأنه مقفل وليس هناك من شفافية في البلد. هناك ما يستدعي إصلاحاً جذرياً في إدارة المجلس وفي المؤسسة، فإذا إنتقدنا الوضع لا يعني أننا ننتقد طائفة كما أن المؤسسات ليست ملكاً لطائفة أو شخص.

## علاقات لبنان الدولية ليست إستتباعاً أو إستقواءً أو وصاية

هدنة العام 1949 وإتفاق الطائف يحكمان موضوع الإحتلال الإسرائيلي. نص إتفاق الطائف على آلية تحكم موضوع الإحتلال الإسرائيلي للبنان، فإذا تم تحرير الأراضي اللبنانية، هناك إتفاق الهدنة الذي يحكم العلاقة وليس المطلوب إجراء صلح مع إسرائيل، كما ليس مطلوباً أيضاً إبقاء حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل حرباً فعلية.

مزارع شبعا هي لبنانية. وترفض أطراف ممارسة إشراف الأمم المتحدة عليها، أما سوريا فلا تلتزم خطياً بتصريحاتها الشفهية. في مسألة المزارع هناك تصريحات لبنانية وسورية لتؤكد لبنانيتها. عندما بدأت الأمم المتحدة بدراسة الموضوع جدياً وكانت محاولة لصدور قرار عن الأمم المتحدة بأن تقوم المنظمة الدولية بنفسها بعملية الإشراف على المزارع، أثرت ضجة حول الموضوع بينما من غير المنطقي أن نترك مزارع شبعا مرتبطة بقضية الجولان. هناك مواقف لا تخدم المصلحة اللبنانية. يجب أن نتوافق على الموضوع وإذا لم نستطع فكيف نتفق حول الموضوع السوري ومعالجته بصورة واقعية وفقاً للمصلحة اللبنانية الحقيقية؟

ممنوع الخضوع لأي مغريات أو تهديدات، بل نعمل للمحافظة على إستقلالنا الفعلي، إذا تمكنا من تحقيقه. ولا يحول الإستقلال دون محافظة لبنان على صلاته الوثيقة بالعالم العربي، والعالم الخارجي فيما يتعلق بالعلاقات الدولية. من الشروط الأساسية للتوافق تأمين المساواة الحقيقية بين المواطنين

والفئات اللبنانية وتأمين مشاركة الجميع في إدارة شؤون الدولة. كان مطلب المشاركة مطلباً لبعض فئات الشعب اللبناني وهي أساسية لتحقيق التوافق الداخلي والتضامن ووضع حد للإنقسام الداخلي وللتدخل الخارجي الذي يتغذى منه. إن إزالة الشعور بعدم المساواة أمر أساسي لوقف الإستقواء بالخارج والإستتباع له ونزع ذريعة أساسية من ذرائع التدخل الخارجي.

الإبتعاد عن أي شكل من الوصاية يحقق مبدأي السيادة والإستقلال. السيادة والإستقلال والحرية لا تتحقق إلا بالإبتعاد عن الوصاية الغربية والوصاية الشرقية. أعود لكلام السيد حسن نصرالله على شاشة التلفزة ويقول فيه ما حرفيته: "إذا إمتلكنا الثلث الضامن وأردنا الإنحياز لمصلحة الوصاية السورية - الإيرانية حالت أكثريتكم دون ذلك"، ويخاطب الأكثرية قائلاً: "وإن أردتم الجنوح بلبنان نحو الوصاية الأميركية الفرنسية وقفنا عائقاً دونكم"، ذلك يؤكد على مقولة اللامرر واللامقر واللاشرق واللاغرب التي ينادي بها بطريك الموارنة، إنه موقف حيادي.

لدينا أمثلة من سويسرا والنمسا. وجدنا عند السويسريين خلافات داخلية كثيرة، أما النمساويين فكانت خلافاتهم مع الخارج أكثر. حارب السويسريون كمرتزقة مع الفرنسيين والإيطاليين وهكذا تقابل الشعب السويسري، إلى أن حدثت معركة "مارينيان"، سنة 1515 وخسر فيها الطرفان، فتعلم السويسريون من التجربة وقرروا عدم الوقوف والمشاركة في الحرب مع هذه الدولة أو مع تلك. وصنعوا تمثالاً كتبوا عليه: "إن جعلنا من الهزيمة خلاصاً".

كتبت شخصياً بعد حرب تموز التي ولدت أضراراً مادية ومعنوية، رغم صمود المقاومة وانتصارها، وسببت النزاع المذهبي السني - الشيعي: "ما الذي يمنع أن نعمل نصباً ونقول: "إن جعلنا من صمود المقاومة للبنان خلاصاً".

## شروط الحياد وقدرة الدولة

أولاً، الحياد الداخلي يعني أن لا تكون السلطة التنفيذية في بلد تعددي كلبنان منحازة إلى فئة ضد فئة، وعندما تكون السلطة حيادية تفرض الحياد الخارجي.

أما الحياد الخارجي فهو يجمع بين إرادة داخلية ويحتاج إلى إقرار خارجي. الحياد النمساوي لم يكن لو لم يعترف به الإتحاد السوفياتي. فإوض النمساويون الحلفاء والروس بشرط إنسحاب جميع الجيوش المحتلة والروس، ووافقوا على وجود حدود دولة خالية من السلاح والقواعد الأجنبية، وفضلوا خلو بلدهم من السلاح.

ثانياً، من شروط الحياد أن يكون حياداً مسلحاً. ما يضمن الحياد هو وجود جيش قادر على حماية حدوده. شكّلت سويسرا جيشاً قوياً نظامياً بشكل ميليشيا، بحيث يعتبر كل فرد سويسري جندياً وتنعكس التراتبية الإجتماعية على التراتبية العسكرية.

ثالثاً، الحياد لا يعني الإستقالة من المحيط. سويسرا لم تستقل من محيطها الأوروبي، وكانت رأس حربة في محاربة الشيوعية، والنمسا كذلك.

إذا إنخرط لبنان في الحياد، لن يستقيل من واجباته العربية أو يخرج من محيطه العربي القومي، لأن حياده يتطلب إقرارات خارجية كما حدث في النمسا وسويسرا.

رابعاً، الحياد يترافق مع الحفاظ على السيادة والإستقلال. يتطلب الحياد أيضاً شرطي السيادة والإستقلال، بحيث يتخلى لبنان عن الوصاية الأجنبية، مع أخذ الضمانات والإقرارات من سوريا بحياده وهذه هي المشكلة مع سوريا. علينا أن نعمل لكي نقتنع سوريا بأن لها مصلحة في الحياد اللبناني، وهكذا يلتزم لبنان بأنه لن يكون مقراً أو ممراً.

### مراجعات لتجربة الحرب وواجب الصراحة

هناك عدة جهات أقرت هذه المراجعة أبرزهم المسيحيين الذين عملوا السينودوس من أجل لبنان، وهناك ظلم عندما نقول أنه لم يصار إلى مراجعة تجربة الحرب. المسلمون عملوا مراجعات لكنها ليست على نفس القدر من الجدية، والأساليب التي أقرت كانت غير كافية.

السيادة هي شأن وطني. على اللبنانيين أن يقتنعوا بسيادة بلدهم لفرضها على الخارج، والحقيقة أن زعماء لبنان في غالبيتهم أطاحوا بها وهي ليست المرة الأولى. عندما تستقوي الطوائف على الدولة تعتبر إطاحة بالسيادة والبناء الوطني. السيادة لم تعط الحيز الكافي في الحوار الوطني وهي بمثابة الخلاص لنا كأفراد وطوائف.

المشهد مأزوم بسبب تموضع الطوائف، تموضع سني ودرزي وقسم من المسيحيين مقابل الشيعة ومعهم قسم آخر من المسيحيين... فهل هذا يؤكد أن الفريق الآخر يطالب بالحرية والإستقلال والسيادة؟ هناك فرصة لتحقيقها بعد التحول الكبير الذي طرأ على الموقف السني إثر إغتيال الرئيس الحريري فكان المسيحيون الموجودين في الصف الآخر أن يتقبلوه أكثر لأنه يشاركونهم في خطابهم الأساسي.

الإستقواء الظاهر من قبل "حزب الله" في المشهد السياسي الحالي بالسلاح، والحديث بأن الدولة لا تقوم بوظائفها، يجعل الأطراف الآخرين أيضاً يفكرون بالتسلح وبالقيام بوظائف الدولة وهو أمر خطير. و"حزب الله" لا يستقوي فقط عبر السلاح إنما لديه مؤسسات ولديه قيم تختلف عن القيم السائدة في المجتمع اللبناني. يكفي أن نرى المجموعات المحتشدة بالصف وبنفس اللباس والخطاب الإيديولوجي. هناك خطأ داخل المجتمع اللبناني، إذ كلما طال الوقت ولم نتحدث صراحةً في بناء الدولة وكيف نجتمع أرى أن هذا المنحى سيزداد تكريساً وتتسع الهوة بين اللبنانيين، لأنه إذا كانت السياسة في لبنان هي إدارة الخير العام فما نراه اليوم من قبل البعض هو إستباحة لخيرات الدولة!

عندما نتحدث عن السيادة نسمع بأن الدولة عاجزة عن القيام بوظائفها، فنحن نحل مكان الدولة! وإذا تكلمنا عن السلاح يطالبون بإستراتيجية دفاعية، وعندما ننتهي من الإستراتيجية يطالبون بدولة قادرة، وإذا أوجدنا الدولة القادرة فماذا بعد؟ أرى حقيقةً أن هناك دولة داخل الدولة مما يوصلنا من مأزق إلى آخر.

كيف تقوم الدولة في ظل الوضع الراهن؟ وكيف نخرج منه دولة إن لم يكن هناك قناعة بها؟ هل هناك أمل في قيام دولة لبنانية تأخذ بعين الإعتبار هواجس "حزب الله" وتحتضنه، فلا نترك مجالاً لأحد بالإبتعاد عن هذا الإحتضان؟

ملاحظة هنا يوضع العيش المشترك ثلاثة صفحات







يوضع هنا الحوار أو الدمار

















يوضع هنا استعادة سلطة المعايير في لبنان اليوم

























## موقع لبنان في الصراع العربي الإسرائيلي

### من لبنان "الساحة" إلى لبنان "الدولة"

لا ينكر أحد على سماحة السيد حسن نصر الله جهاده ومقاومته، وهو الذي حمل عبء هذه المقاومة وشرفها مع شريحة واسعة من المجاهدين اللبنانيين الذين دفعوا بالدم ضريبة المقاومة، وظفروا بالتحريير، فازدهى لهذا الانجاز عموم اللبنانيين الذين حضنوا المقاومة وساعد كل اللبنانيين، حكومة وجيشاً وشعباً، كلٌّ على طريقته في تحقيق هذا الإنجاز التاريخي ضد العدو الإسرائيلي.

أما وقد أنجز التحرير والتفت حزب الله إلى الساحة الداخلية ودخل تفصيلاتها وزواربها، فتوج دخوله المعترك الداخلي بانضمامه إلى الحكومة وأصبح شريكاً أساسياً في مجلس الوزراء، وهو الذي أصبح السلطة الإجرائية بعد اتفاق الطائف.

إن معظم اللبنانيين الذين اعتبروا، كما الأمم المتحدة، أن القرار 425 الصادر عن مجلس الأمن قد نُقِذ، تساءلوا عن جدوى بقاء سلاح الحزب واستمرار المقاومة بحيث أصبح هذا البند في أولوية جدول الأعمال الداخلي طيلة السنوات الست التي أعقبت إنجاز التحرير، كما حضر هذا البند بقوة على طاولة الحوار الوطني اللبناني.

لست هنا في معرض الدخول بتفاصيل المواقف السياسية التي تراوحت بين التصميم على التمسك بالسلاح ومعارضة فئات واسعة من اللبنانيين لاستمراره، وبالتالي لاستمرار المقاومة على اعتبار أن هذا الشأن الوطني الهام لا يُحَلَّ إلا عن طريق التضامن الداخلي.

وقد جاء صدور القرار 1559 عن مجلس الأمن ليشير إلى اللبنانيين أن موضوع سلاح الحزب وسائر الميليشيات الفلسطينية في لبنان لم يعد مقبولاً تحت أي ذريعة، فانقسم اللبنانيون حوله مجدداً، ولم يوفقوا في التوصل إلى تسوية مقبولة منهم ولا من المجتمع الدولي الذي أصر على تنفيذه. إلى أن شهدنا ما نعيشه اليوم من أزمة كبيرة تكاد تطيح بمقومات الكيان اللبناني، هذا فضلاً عن المآسي الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على هذه الأزمة.

من أولى مقتضيات المعالجة سلوك سبيل المصالحة بين اللبنانيين لكي يحصنوا سلامهم الداخلي ولا يتحول الخلاف بينهم إلى فتنة داخلية.

وبالفعل، لا مناص من إعادة الاعتبار إلى اتفاق الطائف الذي لا يزال يشكل مشروع التفاهم الوطني الوحيد بين اللبنانيين، وإن كان بعضهم يحاول تجاوزه إن لم نقل يحاول الانقلاب عليه.

فاتفاق الطائف الذي أخرج لبنان من مآسي الحرب الداخلية كان مشروعاً وفاقياً لقيامه الدولة وتحسينها من الداخل، عن طريق إعادة توزيع المهام والمسؤوليات بين الطوائف، ولكنه حدّد أيضاً وخصوصاً الأبعاد الوطنية والإقليمية لدور لبنان في هذه المنطقة.

حسم اتفاق الطائف مسألة وآلية إخراج لبنان من الصراع العربي الإسرائيلي بمفهوم الساحة، بغية إبقائه ضمن إطار الدولة القادرة على الاشتراك بهذا الصراع ضمن إمكانياته ودوره. إن الجزء المتعلق من اتفاق الطائف بتحرير لبنان من العدوان الإسرائيلي قد نص في بند "الثالث" على ما يلي:

"استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي:

أ . العمل على تنفيذ القرار 425 وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي  
إزالة شاملة.

ب . التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 23 آذار 1949م.

ت . اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف به دولياً، والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي وإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود".

يتبين من هذا النص الوارد في وثيقة الوفاق الوطني ما يلي:

1 . إن تنفيذ القرار 425 الصادر عن مجلس الأمن يحقق إزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

2 . التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في العام 1949م.

3 . بسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود... والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني... لإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار في منطقة الحدود.



إن هذه المبادئ المكرسة في وثيقة الوفاق الوطني، والتي هي موضوع إجماع وطني لبناني، تعني أن تنفيذ القرار 425 وهو باعتراف المجتمع الدولي ومجلس الأمن مصدره، بأنه نُفِّدَ، وذلك يؤدي إلى الانتقال إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة نشر الجيش اللبناني على الحدود، وتدعيم قوات الطوارئ، أما المظلة التي تحكم العلاقات بين لبنان وإسرائيل فهي اتفاقية الهدنة.

وقد أدرك واضعو الطائف الأثمان الباهظة التي تحملها لبنان نتيجة دخوله إرادياً، أو إقامه بدون إرادته، في الصراع العربي الإسرائيلي، ولم يكن الإيراد المنطقي المسرود في الوثيقة على النحو المبين إلا نتيجة لهذا الإدراك وتظهيراً للموقف الوطني العارم بإخراج لبنان من الصراع العربي الإسرائيلي المسلح، وعدم السماح باستخدامه مجرد ساحة للصراعات الإقليمية.

ولم يكن إخراج لبنان من الصراع المسلح يرمي إلى تحقيق سلام منفرد إنما هو قفل هذه الساحة مع احتفاظ لبنان بحقه في الاشتراك بإدارة هذا الصراع كفريق مستقل وفق مصالحه الوطنية والقومية.

لقد أخذ لبنان هذا المنحى بوفاق وطني مدعوم، وبتغطية عربية تمثلت في تلك الحقبة - حقبة إقرار وثيقة الطائف - باللجنة الثلاثية العربية وسوريا وذلك لمساعدة لبنان على تولي زمام أموره بنفسه، وكذلك مساعدته على بسط سيادته الكاملة على جميع أراضيه. فيغدو لبنان وطناً وليس ساحة تنقل إليها بعض الدول مشاكلها وصراعاتها وحروبها كما نشهده رهنأ لتصفية حسابات ذاتية أو إقليمية مختلفة كما حدث في تواريخ سابقة لإقرار الوثيقة. والأمثلة عديدة على هذا المنحى العربي الذي دفع اللبنانيون ضرائب باهظة ثمناً للصراعات العربية ابتداء من مصر وتوقيع اتفاقية كمب دايفيد، إلى الفلسطينيين الذين جعلوا من لبنان قاعدة لانطلاق ثورتهم بعد تصفية المنظمات الفلسطينية في الأردن، إلى العراق الذي سعى لتصفية حساباته مع سوريا، إلى ليبيا ومزایداتها الإقليمية، إلى إسرائيل التي تخوض حربها ضد سوريا عبر لبنان واليوم على ما نشهده من تدخل إيراني.

ولعل توفر الرعاية الدولية لاتفاق الطائف يعتبر عنصراً ضامناً لسيادة لبنان واستقلاله في تلك المرحلة، وقد عاد المجتمع الدولي وكرسها بأكثر من قرار ليس آخرها القرار 1559 الذي يعتبر نسخة منقحة عن اتفاق الطائف بروحيته وجوهره في حماية لبنان وقيامه الدولة وقفل الساحة.

استمعت مثل سائر اللبنانيين إلى سماحة السيد حسن نصر الله في ظهوره المتكرر على التلفزيون، وقد لاحظت في طروحاته تغيبه لموقف الدولة اللبنانية والحكومة اللبنانية في سياق عرض

خطته للمواجهة مع إسرائيل، وكأن هذه الحرب تجري في لا مكان أو كأن لا دولة ولا حكومة مسؤولة عن هذا الوطن.

وما يقلقني كما يقلق العديد من اللبنانيين هو المرحلة التالية لوقف إطلاق النار على صعيد العلاقات بين اللبنانيين أفراداً وطوائف. ذلك أن مفهوم الشراكة الوطنية ووحدة المصير الوطني قد غُيِّباً فعلياً عن خطاب حزب الله في مواجهته التي استدرج إليها اللبنانيون رغماً عنهم.

من هنا، من حقنا التساؤل عن مشروع الدولة وإمكانية قيامته من جديد من بين حطام العدوان الإسرائيلي. والسؤال المطروح هل إن جميع الطوائف اللبنانية مقتنعة بجدوى وضرورة قيام الدولة اللبنانية الواحدة والجامعة التي لا خلاص لأحد من دونها ولا سلامة ولا استقرار. ثم إن هذه الدولة المستباحة من الداخل والخارج ألم تعطِ اللبنانيين الفرصة لكي يكونوا كما هم. بمعنى آخر أكان بإمكان حزب الله والمقاومة أن يقوموا بما قاما به لولا هذه الدولة التي أتاحت لهما فرصة التعبير والتنظيم والتسلح والمقاومة؟

ألا تستأهل هذه الدولة عناية بعد كل ما قدمته من مجال حر للتعبير والتنظيم والحركة والنضال؟

يقيني أن اللبنانيين غير مدركين بالقدر الكافي لفرادة وطنهم، وغير مدركين للنعمة التي أوكلها إليهم وطنهم في إدارته. فهلا نستفيد!

## "13 نيسان تذكّر للعبرة نسيان للبناء"<sup>1</sup>

لعلني في مقاربة هذا الموضوع أشارك من يرى معي بأن اللبنانيين لم يستفيدوا من دروس 13 نيسان، بدليل أنهم ينزلقون في غير مناسبة إلى توفير الظروف ل 13 نيسان جديد. ولا يكفي الحديث السطحي النجمي في وسائل الإعلام للقول بعدم وجود مشكلة بين اللبنانيين تمنع وقوع 13 نيسان من جديد أو السماح بوقوع مثل هذه الحوادث المشؤومة.

أعتقد أن بعض المجتمع المدني والأهلي في لبنان سلط الأضواء على هذه المناسبة منذ توقف القتال في لبنان؛ إلا أن هذا الجهد المشكور، على حجمه، ليس كافياً في دعوة اللبنانيين لتذكر العبرة. ذلك أن شريكاً أساسياً كان عليه واجب التوعية والتعبئة هو الدولة، غائب عن تناول هذا الموضوع. لا بل إن الممارسات التي أعقبت إقرار وثيقة الوفاق الوطني في الطائف جعلت من 13 نيسان محطة عابرة في ذاكرة اللبنانيين وكأنها مناسبة عرضية في تاريخهم أم أن هناك محاولات حثيثة لجعل اللبنانيين ينسون أو يتناسون هذه المحنة وتداعياتها.

وبالفعل لم نر سوى بعض المحاولات غير الرسمية في الدعوة إلى لقاءات أو ندوات أو مؤتمرات بشأن ذاكرة الحرب في لبنان. وإذا كان ذلك مسموحاً أو متغاضىً عنه إثر أحداث القرن التاسع عشر في لبنان، فإنه ليس مسموحاً على وجه مطلق تجاوز الأحداث الأخيرة دون فهم الدوافع الحقيقية التي جعلت من بعض اللبنانيين مجرمين بحق أنفسهم أولاً، وبحق الآخر المختلف. لا بل ما هي الأسباب التي جعلت من بعض الفئات مطيةً للمصالح الخارجية وتوفير الظروف في الاستقواء بهذه القوى الخارجية على الشريك الوطني أياً كان هذا الشريك؟

إن الاستعجال في الاستنتاج بأن اللبنانيين حققوا الوفاق الوطني فيما بينهم إثر إقرار وثيقة الوفاق الوطني حرم اللبنانيين فرصة نادرة في مراجعة سلوكهم وإجراء عملية تقييم لممارساتهم بغية الاتعاظ بما جرى ومحاسبة الذين أجزموا بحق الوطن.

---

<sup>1</sup> بدعوة من نقابة المعلمين في لبنان المعهد الأنطوني – بعدد 12 نيسان 2006.

ولا يُردّ على ذلك بأن صيانة حقوق الطوائف هي التي كانت وراء دخول البعض في الحرب، وهذه عبرة من دروس أحداث القرن التاسع عشر؛ إذ في كل مرة يختلف اللبنانيون في ما بينهم ينتصر الخارج بتحقيق مصالحه على حساب المصلحة الوطنية اللبنانية. وإنّ الفقدان المستمر لمفهوم المحاسبة جعل من كل احتشاد طائفي وتعبئة نفسية تجارة رائجة ورابحة للقائمين فيها. لاحظوا معي ماذا جرى يوم الانتخابات النيابية. التعبئة الطائفية تولّد اجتياحاً للآخر المختلف الذي يجاهر بإظهار شعور الإحباط لديه ولا من يعالج.

ثم أي تذكّر للعبرة، وأي مقدمة لمرحلة البناء، أكثر مما نشهده يومياً في وسائل الإعلام وهو الموضوع المغيب كلياً عن أجندة الحكومات، ألا وهو موضوع المفقودين المعتقلين في السجون السورية والإسرائيلية، وموضوع المقابر الجماعية التي اكتشفت والتي ربما سوف تكتشف!

فأي تذكّر للعبرة أكثر من معالجة هذه الأمور التي تغيب كلياً عن الاهتمام الرسمي وكأن الأمر يتعلق برعايا دولة أخرى.

أشير في هذا السياق إلى أهمية الدعوة بدون ملل إلى إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة، بغرض إعادة تركيب لحالة الفوضى والانقسام والحرب بشكل كامل ومن ضمنها ذكريات الحالة التي كنا عليها وما نحن عليه اليوم. ولدينا من التجارب التي جرت في دول شهدت حالات مماثلة أمثلة نتخذها قاعدة لهذا العمل، ذلك أن الذاكرة مسؤولية والتعاطي الإيجابي مع "المقتولين" و"المفقودين" و"المعتقلين" هو اعتراف أولاً بإنسانيتهم وتالياً بمواطنيتهم. والكلام هو العلاج.

إن إجراء هذه المراجعة بات واجباً ملحاً لأننا نلاحظ أن اللبنانيين يعوزهم التذكّر لأخذ العبرة. فعلى كل مفترق ينقسمون ويصطفون ويتقابلون ويتواجهون. وليس هذا العمل متأخراً، فليأت متأخراً بدل من أن لا يأتي أبداً.

لعل عبارة "نسيان البناء" هي التي أوحى لي بالتطرق إلى لجنة الحقيقة والمصالحة. وليس صحيحاً أن سياسة "عفا الله عن ما مضى" هي التي تساعد على قلب الصفحة، بدليل أن

هذه السياسة التي كرسها قانون العفو هي التي أودت وتودي بنا كل يوم إلى الهاوية. والحظ الطيب وحده هو الذي يمنع الانهيار والانزلاق إلى هذه الهاوية. إن الأوطان لا تُبنى على الحظ بل تُبنى وفق سياسة واعية مدركة متذكّرة للماضي، آخذة العبرة منه، عندها وعندها فقط مسموح لنا أن نتطلع إلى المستقبل بتفاؤل ورجاء. فلا بالتربية حيث إن الدولة لم تقم بالتزاماتها، ولا بالتاريخ وكتابه كما يجب، ولا بالممارسة بل جاءت هذه الممارسة نقيض المبادئ التي سلكتها بعض الدول الأقل تقدماً منا ولكنها اختطّتها لنفسها بجرأة وحكمة عاليتين.

نسيان البناء يكاد يوقعنا في الهاوية من جديد. وإن الأحداث المتتابعة التي شهدناها منذ خمس عشرة سنة، وخاصة في السنة الأخيرة، لدليل على خطأ تلك السياسات التي قفزت فوق مفهوم المراجعة والمحاسبة الكفيل وحده ببناء مناعة وطنية ونفسية.

إلى متى سنبقى هكذا؟ إننا نحتاج إلى ذاكرة وطنية تكون ذاكرة التوبة والتضامن. ولربما كان من المناسب أن يشكل موضوع الذاكرة فقرة إضافية في مقدمة الدستور التي تعتبر بمثابة الميثاق الوطني بين اللبنانيين. ذلك أن هذه المقدمة أوردت تكريس حق اللبنانيين في الإقامة على أي جزء من لبنان "فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين" (الفقرة ط).

لعلنا لا نفتقد إلى النصوص فحسب بل إلى السياسات التي تضع هذه النصوص موضع التطبيق العادل والنزيه.

وربّما، لكل هذه الأسباب، رأت نقابة المعلمين أن من واجبها التذكير والتنبه لأنها نقابة معنية بما جرى وطنياً ومهنياً، ذلك أنها لاحظت أن عملاً تربوياً منهجياً لم يوضع موضع التنفيذ الفعلي والكامل طيلة هذه الفترة، وتحقيقه غير وارد على الأقل في المستقبل المنظور. وهي تعي أهمية التربية في صقل عقول التلامذة والطلاب لكي يستشعروا مسبقاً الدروس التي أفضت إلى أن أياً من الأجيال اللبنانية لم يكن بمقدوره إلا الوقوع في فخ الفتنة؛ وإلا فأى دعوة لشباب لبنان، ونحن في حضرة معهد مرموق له سجلّ حافل في تربية الأجيال اللبنانية، للبقاء في لبنان ولبنان مهدد بعد كل فترة زمنية أن يبدأ رحلة المعاناة من جديد في تعظيم سياسة الموت والفتنة على العيش بكرامة وإنسانية. لكن علينا أن نتفائل لأن بعض وميض الأمل قد لاح في 14 آذار

الماضي المعمدّ بدماء الشهداء قبله، بدماء الشهيد رفيق الحريري وبعده سمير قصير، جورج حاوي، جبران التويني. ولأن لبنان عرف كيف يتجاوز محناً وأعاصير كبيرة لم تكن من عزيمة اللبنانيين على الاستمرار. ولنحول الشعار فإذا كان شعار الحرب مات ليحيا لبنان، فنحن اليوم نريد أن نعيش ليحيا لبنان.

وفي سياق التنبيه والتوعية أَدْعُو سائر التجمعات المهنية للانضمام إلى حملتكم حتى لا نصل إلى 13 نيسان المقبل ويكون موضوع ندوتنا 13 نيسان لم نتعلم شيئاً.

## دور الشباب والطلاب في لبنان اليوم

### "دوركم مباشر وملح ولا يحتمل التأجيل"

دور الشباب وواقع الحياة الجامعية اليوم: ربما كانت هذه من المسائل التي ينبغي أن تحتل جدول الأولويات الاجتماعية والوطنية في لبنان. إلا أنها، أقله في ظاهر الحال، منسية ولا تجد لها فسحة كافية في حديث المعنيين بها وعملهم، وفي مقدمتهم الطلاب.

تعود أهمية الحياة الجامعية لكونها تعكس، في الكثير من الأحيان، واقع الحياة خارج جدران الجامعة، ولو بشيء من الرمزية، أو لأنها تمثل في غالب الأحيان استشرافاً لما سيكون عليه حال المجتمع بعد أجل منظور. فهكذا مثلاً يجد أي تقهقر على الصعيد المجتمعي صداه في الوسط الجامعي، تماماً كما ينجح أي تطور ملموس في نمط الحياة الجامعية في إحداث تغيير أفقي طال ارتقابه.

مصدر التغيير يكمن، على ما هو متعارف عليه، في الشباب، وطلبة الشباب غالباً ما تتكون من كوادرات طلاب متقنين. والجامعة مركز هؤلاء وملتقاهم ومكان تفاعلهم.

نمط الحياة الجامعية، محاسنها ومفاسدها، حوافرها والعوائق، جميعها مؤشرات وقرائن دالة ترمز إلى حاضر الديمقراطية وتومئ لغيرها.

فالجامعة، إلى كونها مكاناً لإنماء المعارف وصلها، تجسد منبراً مميزاً لتلاقي الشباب، شباناً وشابات وتجاوزهم وتفاعلهم.

والجامعة، حيث الأستاذ والطالب، على خلاف المدرسة، حيث المعلم والتلميذ، لا يكمن دورها في التعليم والتربية والتلقين، لا بل إن لها دوراً أرحب مدى يتجلى في إتاحة الفرصة المؤاتية للشباب لتحقيق ذاته بالتفاعل الحر مع الآخرين. وتبعاً لذلك لا وجود لنظام صارم يرضى خصوصياته أو شؤونها الخاصة. والطالب بذلك حر ومسؤول، حر بنفسه ومسؤول عن نفسه، فبقدر ما هو مطلوب من الطالب الجامعي اجتياز مرحلة النظام في المدرسة، بهذا القدر مطلوب منه عيش الحرية المسؤولة في الجامعة.

وبقدر ما هو مطلوب من التلميذ الامتثال لقواعد النظام في مدرسته، بهذا القدر أيضاً مطلوب من الطالب الجامعي عيش نمط حياة مغاير في جامعته، بوصفه قد سبق له أن لُقِّن مبادئ حسن السلوك في المدرسة. حياة جامعية منظمة بالطبع، لكن مفعمة بروح المسؤولية، والاتكال على الذات، والتفاعل المبدع مع الآخرين، وطول النفس والعمل الجماعي.

جميعها سمات تطبع الحياة الجامعية الحقّة، يتسم بها الطالب بقدر ما ينأى بنفسه عن صيغة التلميذ. تلك الصفة الضرورية لمرحلة متناهية. فهل إن طلاب لبنان، أي الجامعيين، قد "تتلمذوا" كي يتاح لهم أن "يتطلّبوا"؟

ينبغي علينا ألا ندعي الإجابة على هذا السؤال الكبير، كما لا يمكن التعميم في معرض الإجابة، إلا أنه يقتضي، في الوقت عينه، عدم إغفال الحديث عن بعض المظاهر السلبية التي قد تسيء إلى صورة الطلاب في لبنان، ومنها:

أولاً: شعور عارم آخذ بالتلاشي قوامه الاعتقاد بأن لا قدرة للطلاب على إحداث تغييرات في المعادلات المرسومة. وهكذا، فإن الشباب، لاعتقادهم بعدم القدرة على إرساء معالم جديدة على المستوى الوطني المباشر، يستتكفون عن تركيز جهودهم وتأطيرها في بعض المستويات الجامعية والاجتماعية الأخرى التي لا تقل شأنًا.

فالقياص هنا غير جائز. وإذا سلّمنا اليوم افتراضاً، بغياب التأثير المباشر على مجريات "اللعبة السياسية"، فإن مثل هذا الظن غير مبرر في ميادين أخرى، ولا صحة للقول بعدم القدرة على استنهاض طاقات الشباب والطلاب في قضايا مطلّية اجتماعية ومعيشية وبيئية وتربوية وجامعية... أوليست السياسة مجموع كل هذا ومحصلته؟

ثم إن التغيير لا يمكن أن يحصل دفعة واحدة، ولا أن يتخذ أكثر المواضيع حساسية في مرحلته الأولى. وإنما يقتضي العمل بتدرج، وتجزئة المطالب الشبابية والجامعية إلى مراحل، واعتماد مطلب معين في كل منها، يكون اختياره بالنسبة لأهميته من جهة، ولقربه من المنال من جهة أخرى، ويوضع فيه اقتراح محدد معلل، وهكذا دواليك.



وفي كل ذلك، يتوجب الابتعاد عن الشعارات الرنانة والمصطلحات البراقة والمفردات النزاعية والعمل بكثير من الواقعية.

بهذا المعنى، إن التغيير، قبل أي شيء آخر، مناهضة للواقع بأدوات الواقع.

**ثانياً:** الافتقاد إلى موقف مشترك وجماعي حول القضايا المطروحة. وقد يُرجع البعض السبب إلى غياب اتحاد للطلاب على ما كان عليها الحال زماناً. ولكن، بالمقابل نسأل، هل إن ضمان الوحدة بين الطلاب كامن في شكل التحرك وإطاره أم بمضمون التحرك وأسسهِ المطلوبة؟ إن مآزق العمل الجماعي حسبنا أنه إشكالية لبنانية عامة قبل أن تكون خاصة بالشباب والطلاب الجامعيين.

قد ينتفض أحدهم للإشارة إلى تحرك الشباب في 14 آذار 2005 لدحض هذا الانطباع. في هذا السياق لا بد من القول بأن الإفراط في التعويل على هذا التحرك الأخير قد استُهلك واستُنفد، أو يكاد، الكثير من نتائجه، حتى تحول (بالمعنى السلبي)، إلى حدث العصر، أو أقله، حدث العام، يكفينا أنه حل في يوم من السنة لنمضي ما تبقى منها في التغني به.

إن تعليق آمال واستخلاصات كبرى على ما حصل من تظاهرات واعتصامات للطلاب في الآونة الأخيرة يؤدي، في معرض محاولة قطف ثماره سريعاً، إلى إرهاقه أو إجهاضه من بداياته.

ينبغي ألا يكون التحرك موسمياً أو وفقاً لمنطوق الفعل وردة الفعل، إنما الحاجة إلى مساعٍ جماعية، هادفة، متواصلة، منتظمة، وطويلة الأمد. مساعٍ وجهود مختلفة الوجوه، لا تقف عند مظاهرة أو اعتصام أو إضراب.

**ثالثاً:** نقمة على الواقع برمته. وهكذا نرى أن مفهوم التغيير، أيّ تغيير لدى الطالب الجامعي، يعني قلب الطاولة رأساً على عقب والإطاحة بالواقع، أي رفض كل ما هو معطى، والتنكر له بكليته.

من المسلم به أن ليس كل ما هو موروث كنزاً يُحتفظ به، إلا أنه في الوقت عينه، ليس مثقلاً بالمساوي إلى حدود التخمة.

لذا يقتضي التمسك بما قد يصلح حاضراً والسعي لتطويره، وإهمال كل ما هو غير جدير بالاحتفاظ به.

من هنا تبرز ضرورة العمل على إزالة النقمة العارمة لدى الطلاب في لبنان على الجيل السابق، بغية حثهم على اقتباس نجاحاته، وهي كثيرة، وللاتعاض من إخفاقاته، وهي كثيرة أيضاً.

**رابعاً:** إن الجامعة مشتل من مشاتل قادة الغد يقال، أو هكذا يجب أن تكون، في الوقت الذي يتعذر علينا مشاهدة قيادات جامعية جديدة يفرزها شباب لبنان وطلابه اليوم. وهذا ما لم يحسن الشباب القيام به في 14 آذار، ذلك أنهم تركوا قيادات الجيل السابق، والحكم السابق المنقلب على نفسه، اللابس ثوباً جديداً مدّعياً فيه التغيير، تركوهم يخطبون فيهم بدل أن ينبري الشباب هم أنفسهم إلى المنابر ويفرزوا قيادات جديدة غير تقليدية تبتكر أدوات ومفردات جديدة في العمل السياسي عوض تكرار شعارات الحرب وما سبقها وما أعقبها، حتى أننا للأسف نراهم يتشاجرون في الجامعات دون طائل، بسبب ولاءات وشعارات تقليدية ملأها اللبنانيون ومجّوها وهي لم تجلب لهم سوى الدمار والخراب. ليس المقصود قيادات أحادية تتعاطى السياسة بالمعنى التقليدي، وإنما المطلوب فريق من النخبة أو الطليعة التي يعول عليها، خوفاً من أن يأتي يوم نقول فيه، دون مبالغة، بأن النخبة من الطلاب إلى انقراض تماماً كحال الطبقة الوسطى من المجتمع!

**خامساً:** غياب الإبداع والابتكار والتجديد في الحياة الجامعية، على غرار الحياة الوطنية. هنا أيضاً انعكاس لمشكلة المجتمع: تقليد في نمط العيش وكلاسيكية في أسلوب طرح الإشكاليات ومعالجتها. فالطلاب الجامعيون لا يزالون أسرى ما ورثوه من تقاليد، حتى في أشكال التفاعل والحوار في ما بينهم. لا بل إن المفردات التي كانت ولا زالت مفردات نزاعية، قبل الحرب وخلالها وبعدها، تتناقلها ألسنة الطلاب في يومنا هذا. ينبغي الإقلاع عن استيراد الإشكاليات المزمّنة المطروحة في المجتمع والكف عن تناولها على أنها حقيقة مقدسة أو تركة

لا تُمس، وإنما ابتكار الجديد. لا نقصد به صيغ "الحلول" الجديدة فحسب وإنما، ولمَ لا، مشاريع "إشكاليات" جديدة.

عكس ذلك يعني العقم، الذي نربأ أن يطال المجتمع، فكيف الشباب والطلاب، رمز الحيوية ونقطه النقل الفكري والثقافي.

**سادساً:** غياب ثقافة الحوار لدى جيل شباب اليوم. فما يؤخذ على الطلاب الجامعيين في لبنان جهلهم أصول الحوار الديمقراطي وقواعده. كثرة منهم تسأم الحوارات الفكرية العميقة وترفض الإصغاء لتفاضل أحاديث ومواضيع أقل شأنًا وأقل مصيرية (السيارات، الألعاب الرياضية...).

ويلاحظ عموماً أن الطلاب إن تحاوروا فهم يتقاذفون الكلام تقاذفاً بغير التزام بأصول التخاطب وقواعد الحوار التي تفترض، أساساً، المبادلة في إعطاء الحق بالكلام وغيره من المقومات التي من شأنها أن تؤلف حواراً عميقاً وبناءً.

فهكذا نلاحظ مثلاً أن ثنائية الأسئلة والأجوبة، خلال المحاضرات في الجامعة، هي عملية بالغة الصعوبة وغالباً ما تفشل. لهذا كثيراً ما يحجم الأستاذ المحاضر عن إفساح المجال أمام الأسئلة والأجوبة للطلاب، خشية أن يلجأوا إلى ما دُرج على تسميته المقاطعة في الكلام وأخذ الكلام من درب إلى آخر وما إلى ما هنالك من نماذج فوضى معبرة تصاحب الكثير من الحوارات في الصف.

كذلك نكاد لا نجد لقاءات حوارية بين الطلاب خارج إطار ساعات الاستراحة، ففي تحقيق لصحيفة النهار تبين أن 64% من الطلاب يمضون أوقات الفراغ في مشاهدة الأفلام السينمائية.

**سابعاً:** تأثير الأهل المتعاضم على خيارات الطلاب في مختلف الميادين. ففي تحقيق آخر للنهار عن الطلاب الجامعيين جاء أن البارز في كل الحالات أن للأهل تأثيراً كبيراً في توجيه أبنائهم.

وقد أفضى استطلاع للرأي نشر في النهار إلى أن 59% من الطلاب الجامعيين يدينون بولائهم للعائلة على أنها الانتماء الأهم لهم.

**ثامناً:** لجوء الطلاب الجامعيين إلى ما هو غير مألوف في خياراتهم. فلا نجد صعوبة في استخلاص هذه النزعة نحو اللامألوف، حينما نرصد أذواق الطلاب في الموسيقى (صاخبة) والفنانين (أصحاب الملابس والمظاهر والأنماط غير الاعتيادية) وغير ذلك ما ينهي الشباب والطلاب كثيراً عن الهموم والاستحقاقات الكبرى هذه الأيام. إنما، في المقابل، ينبغي أن نعي حقيقة الموقف الرفضي الذي يسجله هؤلاء الشباب الجامعيون من وراء خياراتهم الخارجة عن المألوف وكأنهم يعبرون، على طريقهم الخاصة، عمّا يضمرونه من تغيير في الواقع المحيط بهم.

**تاسعاً:** إن اللامبالاة في التعاطي بالشأن العام من قبل الشباب يجعل من الساحة خالية من عنصرها الديناميكي المحرك، ويمنح الحرية إلى القادة السياسيين للتلاعب بمصير الوطن وبالتالي مصير الشباب الذين يتعلق مصير الوطن بهم. ولا أخال التسييس المتعمد بين صفوف الشباب الجامعيين خصوصاً إلا محاولة لإلهائهم عن القضايا التي ستواجههم، وهم واحد بإزائها، ألا وهي الأزمة الاقتصادية والمعيشية، والسعي لاحتلال مركز في سوق العمل المحدود مما يجبر هؤلاء الجامعيين فور تخرجهم على البحث عن مستقبل خارج حدود الوطن، مما يحرم لبنان قدرات هائلة وعقولاً نيرة وخبرات علمية هي وحدها الكفيلة باستمرار الإمكانات الوطنية وتناميها.

**عاشراً:** إن الاصطفاف المذهبي والطائفي والسياسي يحرم الحركة الطلابية الجامعية من التوحد حول برنامجٍ مطلبٍ يأخذ منحىً نقابياً متوهجاً ويفرقهم فئات وشيعاً متناحرة، عرض أن تشكل لهم قاعدة صلبة لتحقيق طموحاتهم. هذا فضلاً عن أن الانقسام السياسي الحاد يحفز فئات واسعة منهم على السعي للحصول على تأشيرة سفر والبحث عن المستقبل في بلاد الله الواسعة التي كثيراً ما تضيق فرص النجاح فيها أمامهم.

\* \* \*

الحياة الشبابية الجامعية في لبنان مسألة تستأهل التوقف عندها، والتفكير بها ملياً، المطلوب البحث في عوائقها قبل التغني بميزاتها.

فأمام الطلاب الجامعيين تحديات حقيقية.

عليهم، أكثر من أي وقت، إحباط مقولة مفادها أن الإشكالية تكمن في معدن هذا الجيل الجديد أكثر مما هي ماثلة بفعل الظروف الصعبة المحيطة.

عليهم العمل على إحباط مثل هذه الافتراضات بدل الشعور بالإحباط. فالعبارات من مثل الإحباط واليأس والاستقالة والانكفاء ينبغي ألا تجد لها مكاناً في قاموس الشباب.

فعلينهم تقع مسؤولية إثبات عكس ما يوحي به حول ضعف التزامهم، واتكالييتهم، ونزعتهم المادية، وافتقارهم إلى روح المواظبة والنفس الطويل والتخطيط.

على الطلاب إذا رفض ما يوحي لهم به وما يقال عنهم، وما سيزداد الإيحاء به في حال بقائهم على انكفائهم. إن طلاب لبنان اليوم، وهو يتفوقون في الخارج، قادرون على التميز داخل وطنهم. لكننا نستذكر اليوم ما قاله شارل ديغول في 13 تموز 1931 خلال حفل توزيع جوائز في جامعة القديس يوسف في بيروت:

**"إن دوركم اليوم يا شباب لبنان مباشر وملح ولا يحتمل التأجيل، لأنكم في مرحلة بناء الوطن".**

## مدونة سلوك لوقف التدهور

إنني من الذين يؤمنون بأن اتفاق الطائف لا يزال صيغة صالحة لإقامة الدولة، بالرغم من أنني أتساءل دوماً هل إن نظاماً سياسياً كالذي نعيش في ظلّه والذي أنتج هذا القدر من الأزمات التي تكاد تطيح بفكرة الوطن لا يزال صالحاً، أم أننا يجب أن ن فكر بهدوء عن صيغ بديلة؟

إن مجرد فتح الباب لمناقشة صيغ بديلة سيفتح شهية القوى والدول التي تمعن في التدخل في الشأن اللبناني، لذلك فإن الحكمة تقضي بقفل هذا الباب حتى لا نصبح، مرة جديدة، عرضةً للبيع والشراء في سوق المصالح الإقليمية والدولية.

الطائف لا يزال إذاً صيغة صالحة لقيام الدولة. لكن دون هذا الهدف عقبات أثبتتها الأحداث الجارية. هل الشكوى من النص أم من الطبقة السياسية التي أوكل إليها اللبنانيون مهمة الحكم؟

إن هذه المقدمة تفتح مجالاً واسعاً لتناول الموضوعات السياسية التي اتفقنا على وضعها قيد التداول في اجتماعنا المقبل في سويسرا. وهذه الموضوعات هي: الطائفية والدولة المدنية والتعايش والديمقراطية، وهذان الموضوعان يشكلان قاعدة أساسية من قواعد نظام الطائف. ومن جهة ثانية، يقتضى التفريق بين المبادئ الميثاقية والأحكام الدستورية وآليات التطبيق.

لا أمل من التكرار أنه لو قُدر لهذا الاتفاق التطبيق في جميع بنوده ومندرجاته لربما أمكن تقويم صلاحيته أو أنبأ بضرورة إدخال تعديلات عليه، ولأمكن على الأقل تحديد النواقص بما يمكن مسبقاً من الاتفاق على سد هذه النواقص والتعثر.

هذا هو شأن بعض اللبنانيين، أن يقفوا إلى النتائج دون سلوك المسار الطبيعي للأمر لأن الدستور، وخاصةً في بلد يشهد هذا القدر من الأزمات مثل لبنان، لا يمكن أن يُعدّل بالسهولة التي تشهدها بعض البلدان التي تعيش في ظلّ الاستقرار.

يجدر التساؤل: هل الأزمة الحالية هي أزمة مؤسسات أم أزمة سياسية؟

يبدو للوهلة الأولى، في ظلّ تعطل المؤسسات وفشلها في تلافي وقوع الأزمات أن الأزمة هي أزمة مؤسسات. لكن الإمعان بالنظر يشير بما لا يقبل مجالاً للشك إلى أن سبب الأزمة هو تصرف

القائمين عليها المحصنين بضعف الدولة وعدم قدرتها على محاسبتهم على أخطائهم. وعندما تتعطل آليات المساءلة والمحاسبة تضحل الديمقراطية ويتعرض العيش المشترك للخطر والاهتزاز. إذًا، إن الصراع الحالي هو صراع على السلطة وليس صحيحاً أنه أزمة مؤسسات مهما حاول البعض تغطية صراعه بشعارات رنانة ومطالب كبيرة.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الديمقراطية في نظامنا السياسي محكومة بالتعايش بين مكونات المجتمع، كمثل القبول بمبدأ عدم المساواة في الحقوق والواجبات. ليس على صعيد الأحوال الشخصية فحسب وإنما أيضاً على المستوى السياسي وعلاقة المواطن بالدولة. وهذا التفاوت في الحقوق والواجبات أمر مقبول في الأنظمة المركبة كنظامنا اللبناني، بينما هو أمر مستهجن ومرفوض في الدول ذات النظم الاندماجية.

وهنا أيضاً يجدر التساؤل، هل إن بعض المسلمين بدأوا يشعرون أنهم مغبونون في حصتهم ضمن تركيبة السلطة والمؤثر إليه بعض التصرفات حول إعادة النظر مثلاً بمبدأ المناصفة بين المسيحيين والمسلمين؟ وهل إن المكاسب التي حققتها إحدى الطوائف في مقاومتها ضد العدو يعتبر سبباً كافياً لها لتحسين مقدار مشاركتها في السلطة؟ وهل إن الإطاحة بالمناصفة تبقى للبنان معناه؟

يكاد لبنان أن يكون البلد الوحيد في هذه المنطقة التي تعتبر دولته دولة مدنية، حيث تعطي للدين حيّزه الخاص. إلا أن الإشكالية الحالية تشير إلى سعي بعض الطوائف إلى إطاحة مبدأ مدنية الدولة لصالح مشاريع أخرى، وإن لم تعبّر عنه راهناً، بل إن مسعاها على الأرض يعزز فكرة الانغلاق، بما يؤشر إلى بناء مجتمع في اتجاه مناقض لمعايير المجتمع اللبناني ومكتسباته التاريخية في العيش المشترك، بحيث إن اللبنانيين، مسلمين ومسيحيين، يتشاركون في الكثير من المفاهيم والمعتقدات والعادات والتقاليد. وقد كنا دوماً نفخر بترداد مقولة إن المسلم اللبناني يختلف عن المسلم خارج لبنان وكذلك المسيحي، لأن في كل واحد منهما شيئاً من الآخر. وهذا أمر فريد في هذا الشرق وربما في العالم.

على أن من أهم أسباب الأزمة الراهنة هو اندفاع بعض الطوائف إلى نسج علاقات خارجية مع دول ومصالح بما تجاوز الخطوط الحمراء. حتى في الأنظمة الفدرالية، فإن السياسة الخارجية والدفاع يبقيان من صلب اختصاص الدولة الفدرالية على أن يُحصر اختصاص المناطق والأقاليم المحلية بشؤون التنمية والتربية والقضايا المعيشية.

أما في تجربتنا الحالية، فإن ما نشهده من علاقات حميمة بين بعض الطوائف والدول، يفوق أي تصور بحيث تتلقى هذه الطوائف المساعدات المالية المباشرة وتعقد الاتفاقات وتتبع حتى أنماط العيش المعمول بها في هذه الدول، حتى ولو كان ذلك على حساب الهوية الوطنية. وكما أن لكل طائفة مؤسساتها ووسائل إعلامها وحتى قواها المسلحة أحياناً وربما خدماتها التي تقدمها لأفرادها بشكل مستقل عن الشبكات العامة الوطنية، بما يثير التساؤل هو أي نوع من الحكم نعيشه، وأية صيغة سياسية معنية بإدارة شؤون الناس؟ هذا عدا زيارات السفراء، وذهاب الوفود إلى الخارج بما يتجاوز كل حدود.

لسنا إذاً في نظام فدرالي، كما أننا بالتأكيد لسنا في نظام لدولة موحدة. نحن عشائر نتقابل غالباً وتلتقي أحياناً.

يتعزز هذا التقابل بما نشهده حالياً من انقسام عميق في التوجهات الوطنية بما يعيد طرح المشكل البنيوي الكبير، ألا هو تحديد دور لبنان في الصراع في هذه المنطقة، لا سيما في الصراع العربي الإسرائيلي. وهل يكفي القول بدور للبنان في هذا الصراع خاصة أن صراعات أخرى ظهرت، ومطلوب من لبنان أن يلتحق باحد محاورها: إيران وسوريا والولايات المتحدة والمجتمع الدولي/الدول العربية السنية بوجه الاندفاع الشيعي الإيراني.

المطلوب تسوية تاريخية لمرة. هل ننجح؟ وهل للخارج مصلحة بتركنا نتفق على هذه التسوية؟

إذا كان حالنا على هذا النحو فهل نستطيع أن نتفق على صيغة جديدة ونحن الآن أعجز من أن نتفق على أشياء أقل أهمية؟

لذلك، فإن مدخل التسوية هو في إعادة الاعتبار لاتفاق الطائف وإعادة إنتاج سلطة جديدة على أساس اتفاق الطائف وتفعيل المؤسسات.

أين لنا أن نصل إلى ذلك مع بعض الطبقة السياسية الحالية؟ ذلك أن تركز الزعامات بعدد قليل من جهة، خوف الطوائف من جهة ثانية، سيعيدان إنتاج الطبقة السياسية عينها في أي انتخاب ووفق أي قانون.

ربما لنا أمل في الاستحقاق الرئاسي المقبل. فما هي مواصفات الرئيس؟



البعض يتحدث عن برنامج الرئيس، وهو أمر لا معنى له بموجب اتفاق الطائف، لأن الرئيس لا يحكم، هو حَكَم وهو الذي يسهر على الدستور ويمثل رمز وحدة البلاد. إذاً علينا أن نحسن اختيار من يتمتع بهذه الصفات. هل هو متوافق؟ يُخشى من الحديث عن الرئيس التوافقي أن يأتينا رئيس لا طعم له ولا لون، يكون حتى عاجزاً عن إدارة الأزمة فكيف إذاً برئيس يدفع بالبلد إلى المخارج اللاتقة من الأزمة الراهنة.

لنا مصلحة أكيدة في استعجال حل الأزمة بعد أن تداخلت معها مشاهد ليست بعيدة عما يشهده العراق من تفجيرات وسيارات مفخخة واستهدافات. التسابق بين التفجير على قاعدة التكفير والإرهاب ووضع اليد على المخططات الإرهابية. فهل ننجح في وقف التدهور أم أن الانزلاق أصبح لا حد له.

أما مدونة السلوك فمن أبرز أسسها:

1. الوقف الفوري لكل مظاهر العنف لا سيما الخطاب السجالي والتجريحي والتحريضي والإقصائي والتكفيري والتخويني.
2. دعوة الجميع إلى مغادرة منطقتي الحروب الأهلية، ونبذ لغة الدم والابتزاز بالقتل الأمنية.
3. إنهاء القطيعة القائمة بين الأقطاب والعودة إلى لغة الحوار والتواصل.
4. وقف الاستقطاب الطائفي ثنائية ضد الآخرين أو ثلاثية ضد الآخرين: ضبط حركة الطوائف بحيث تشمل التسوية الجميع وإدخال الجميع في منطقتي الدولة.
5. ضمان حق الأفراد بالحقوق وحق الجماعات بالضمانات.
6. منع أي انحراف داخلي وحماية الوحدة الوطني بالمطلق، ذلك أن هذه الوحدة هي ضمان الاستقلال والسيادة والقرار الحر.
7. العودة إلى خطاب ثقافي يحد من تراجع ثقافة العيش المشترك.
8. الاستفادة من المحكمة ذات الطابع الدولي واعتبارها حماية للجميع لإرساء مبدأ العدالة وعدم إفلات المجرم من العقاب، وتحصيناً للحرية والديمقراطية.

9 . وقف محاولات الانغلاق ليعود لبنان المجتمع المتنوع الثري بتجاربه وتعزيز ثقافة الحياة والفرح على حساب ثقافة الموت.

10 . ضبط الإعلام بحيث لا تشكل وسائل الإعلام، من حيث تدري أو لا تدري، أدوات الحرب الأهلية لشحن النفوس وإثارة الغرائز.

11 . الإقرار بأن الأزمة الحالية تشكل خطراً على لبنان الوطن والرسالة وكذلك محاولة لمنع قيام الدولة.

12 . التحرير والاستقلال لا يتناقضان بل يكملان مشهد قيامه الدولة وصيانة الوطن.

## المناصرة في قضايا حقوق الإنسان والجندرة وتأثيرها على العيش المشترك<sup>1</sup>

لا أتحدث عن حقوق الإنسان والجندرة من المنظور الحقوقي والقانوني البحت، إنما المطلوب بحث هذه القضايا من وجهة نظر تأثيرها على العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين. بمعنى آخر، إن المطلوب البحث في العيش المشترك من وجهة نظر مراعاته لحقوق الإنسان والمساواة بين البشر لا فرق بين جنس وعرق ولون ودين.

وللإحاطة بالموضوع المطروح، أرى من الفائدة مقارنته على النحو التالي: ماذا تعني مناصرة حقوق الإنسان من جهة؟ ومن جهة ثانية الجندرة؟ وما هو تأثيرهما على العيش المشترك؟

### أولاً: مناصرة حقوق الإنسان في الشرع الديني والنصوص الوضعية:

تُجمع الديانتان المسيحية والإسلامية على تكريم الإنسان، باعتباره خُلق على صورة الله ومثاله كما باعتباره خليفة الله على الأرض. وقد سبقت الأديان السماوية الشرائع والإنسان في تكريس حقوق الإنسان، إلا أن الممارسات المتطرفة وابتعاد أتباع الأديان أحياناً كثيرة عن جوهر عقائدهم جعلهم يسرفون في خدمة الدين حتى على حساب الإنسان الذي وُجدت من أجله الأديان وليس العكس.

من هذا المنظور اتجهت المؤسسات الدينية إلى إكساب مضمون اجتماعي لعملها الكنسي والشرعي. وليس صحيحاً في المطلق أن شرعة حقوق الإنسان المقررة وضعياً كانت الصيغة الأولى التي منحت الإنسان حقوقاً، بل إن الأديان ركزت أيضاً على هذا الحق الإنساني خاصة فيما يتصل بحرية الإنسان وكرامته لأن الخالق استخلفه في الأرض. فأبي تكريم أكثر من هذا التكريم!

من هنا تعززت ثقافة العناية بالإنسان على مستوى التعاليم الأساسية والمبادئ العامة إن لم يكن دائماً على مستوى الممارسة والفعل. ومن هذا القبيل جاء التحرر من أنواع العبودية والاستغلال والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان وخاصة حقه في الحياة وضمان حرية الشخصية.

إلا أن هذه المعايير غالباً ما كانت تُنتهك من قبل السلطات السياسية أو الدينية، وكان هذا أمراً مفهوماً في مراحل عديدة من التاريخ. أما اليوم وبعد التطور الحاصل في نظم الحكم من جهة، ونظرة

<sup>1</sup> مداخلة ألقيتها في ندوة مسلمون ومسيحيون وقضايا الحياة المعاصرة" 2007/08/21، سيدة الجبل بدعوة من الإتحاد العالمي المسيحي للطلبة - إقليم الشرق الأوسط.

السلطات الدينية إلى الأنتسان والمجتمع من جهة ثانية، نرى أن هذه الانتهاكات لا تزال مستمرة حتى في المجتمعات الأكثر تقدماً. ولا أبالغ إن قلت إن الانتهاكات تكون أفدح كلما كان المجتمع متقدماً. لقد جرت أحداث 11 أيلول 2001 المستتكرة، ولم يعد لكثرة الكلام عن هذه الأحداث من معنى سوى ما نراه من تداعيات، وما نعيشه من آثار خاصة في منطقتنا العربية. ذلك أن المواجهة تحولت بين العالم الغربي، بشقيه الأوروبي والأميركي، ضد العرب والمسلمين وإن بدرجات متفاوتة من جهة، كما أن المواجهة قد انسحبت أيضاً على علاقة العرب والمسلمين المتواجدين في الغرب، أوروبياً كان أم أميركياً.

لقد سمع الكثيرون أحداثاً تتصل بجنوح المجتمع الأميركي خاصة إلى التمييز ضد العرب والمسلمين، وانعكاس ذلك على العلاقات بين الولايات المتحدة والعالمين العربي والإسلامي. كما أن التعاطف الذي أبدته أوساط وشرائح واسعة من المجتمعين العربي والإسلامي تجاه أحداث 11 أيلول سرعان ما بدأ بالانحسار نتيجة إعلان الحرب على الإرهاب من قبل الحكومة الأميركية وبدء التمييز الحاد ضد العرب والمسلمين داخل المجتمع الأميركي.

ولا نمل من القول إن هذه السياسة الحمقاء التي انتهجها دعاة الحرب على الإرهاب هي في عدم إتاحة الفرصة أمام العرب والمسلمين للمشاركة في هذه الحرب، لأن النهج الخطير الذي أتبع كان في تصنيف العرب والمسلمين كجماعة وكنقافة وحتى كدين إسلامي على أنهم يحضون على العنف وبالتالي تجب محاربتهم.

وليس تعمية أو تغطية القول إن بعض العرب والمسلمين، وخاصة بعض الهيئات والمنظمات، لم يعرفوا كجماعة اتخاذ المواقف السريعة لإدانة الإرهاب من أي شخص أو أي جهة أتى. كما لم يعرف بعض العرب والمسلمين في الولايات المتحدة الأميركية وفي الغرب عموماً إظهار تسامحهم الديني لدحض فكرة العنف " الذي يبشر به دينهم". وهذا مردّه إلى حالة الضياع التي تنتاب بعض الأوساط العربية والإسلامية في الغرب وعدم وجود مرجعية منظمة تعنتي بذلك، بل تترك أحياناً كثيرة الأمور إلى بعض الاتجاهات الشخصية التي تغطي مصالح وأهواء وسياسات تابعة ومرهونة لهذه الدولة أو تلك.

وقد أدركنا في الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي هذا الواقع منذ قيام هذه الأحداث واستفحالها والانعكاسات السلبية لها على العلاقات بين العالمين العربي والغربي ولا سيما الأميركي منه. وكنت في كل مرة أشير إلى سوء الفهم الجاري بيننا وبين الغرب وكنت أيضاً أندش لبعض الأطروحات والمقالات الأوروبية على اعتبار أن أوروبا القريبة عايشت المشرق العربي والإسلامي في

فترات طويلة من التاريخ، وكان لبعض القوى الأوروبية حضور ثقافي وسياسي وحتى عسكري واقتصادي في هذه المنطقة. وكنت أفرق بين السياسة الأوروبية والسياسة الأميركية خاصة تلك التي تم انتهاجها بعد أحداث أيلول: اجتياح أفغانستان ثم العراق واستفحال الوضع الفلسطيني ومن ثم لبنان. لا مصلحة لعالمنا العربي والإسلامي بإبقاء سوء الفهم، والمسؤولية لا تقع على عاتق الغرب فحسب بل علينا نحن أن نظهر صورتنا الحقيقية ونحاول تسويقها في الغرب قطعاً لدابر العامل الإسرائيلي في تشويه هذه الصورة من جهة، وبعض الممارسات التي تبرر السياسات العدائية تجاهنا من جهة أخرى.

وقد سارعنا إلى دعوة عدد من الهيئات والكنائس من بلدان أوروبية عدة وأميركية وأسترالية وسوى ذلك إلى اجتماع في لندن عقد سنة 2003 طرحنا فيه إشكاليات هذه العلاقات، ومحاولة إفهام الغرب الصورة الحقيقية للعلاقات الإسلامية المسيحية في المشرق العربي من جهة، وفهم وجهة نظر الغرب وما يبرر سياساته. كما طرحنا فكرة قيام الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي بجولة أميركية على بعض المواقع الإنجيلية لشرح صورة علاقاتنا في هذه المنطقة وتقديم هذه الصورة على واقعها دحضاً للدعاءات المزيفة والفهم الخاطئ والدعايات المغرضة.

وعلى ما قال أحد أعضاء الفريق الدكتور انطون مسرة الذي جال في بعض هذه المراكز سنة 2005، كان الهدف القيام بدبلوماسية من نوع آخر في التواصل بين الشعوب وهي دبلوماسية الشعوب بعضها مع بعض. وكان ذلك فتحاً جديداً في العلاقات إذ لم تعد تقتصر هذه العلاقات بين الحكومات والأنظمة التي لا تحركها إلا المصالح السياسية الضيقة أحياناً كثيرة لفتح نهج جديد في هذه العلاقات عن طريق الجمعيات الأهلية والمنظمات التي تعنى بالعلاقات الإسلامية المسيحية.

ولعل الصور النمطية التي تتكرس في المجتمع الأميركي نتيجة الغياب العربي والإسلامي من جهة والانحياز الأميركي لإسرائيل وصورة أميركا في سياستها الخارجية غير المنظور إليها إلا من جهة التدخل ضد إرادات الشعوب العربية كانت محطات أساسية ومادة دسمة للمواجهة من قبل هذا الفريق.

وهدف الفريق من زيارته إلى تعريف الكنائس وبعض الجامعات والمراكز البحثية التي تنتمي إلى اليمين الإنجيلي بمسيحيين ومسلمين من الشرق الأوسط وتقديم نماذج إيجابية للتعاون بين المسيحيين والمسلمين ومواجهة انطباعات سلبية وصور نمطية ورفع التوعية بين المسيحيين في الولايات المتحدة الأميركية.

ولا شك في أن هذه الزيارة والاتصالات التي تخللتها أشعرت أعضاء الوفد بأهمية المساحات المشتركة التي يتشارك فيها المسلمون والمسيحيون العرب من جهة، وأن الصور المشوهة التي يملكها

بعض المجتمع الأميركي عن العرب والمسلمين تتأتى من القيم السلبية التي طُبعت بها بعض الأنظمة العربية. كما أن التعاطي مع بعض المراكز الإسلامية التي تمت زيارتها خلال هذه الرحلة ساهمت إلى حد بعيد في دعوة هذه المراكز للسعي الحثيث إلى تحسين صورة المسلمين لدى المجتمع الأميركي عن طريق الاندماج الفعلي في سلّم القيم الثقافي في هذا المجتمع من جهة، وحفظ الخصوصية الدينية في العبادات والمعتقدات من جهة ثانية، علماً أن المجتمع الأميركي مجتمع ديني تحفل مراكزه الدينية بالتجمعات، وليست مراكز مهجورة للسياحة والسيّاح فحسب.

إلا أن أبرز إشكاليات التعاطي الغربي مع العرب والمسلمين يكمن في النظرة إلى المرأة على اعتبارها فاقدة للمساواة بالرجل، في مجتمع لا يقر بالحقوق الكاملة لشريحة مهمة من المجتمع بينما هو يعتبر من المنظور الغربي أساساً ومعيّاراً لقياس تقدمه.

وليس صحيحاً التعميم على وجه مطلق في دور المرأة في المجتمعات العربية والإسلامية إذ لا قاعدة عامة واحدة في معاملة المرأة في هذه المجتمعات. فبينما تقر دول عديدة حقوقاً سياسية للمرأة مساوية لحقوق الرجل في الانتخاب والتمثيل السياسي والنيابي، وبينما المرأة مساوية أيضاً للرجل في حقوقها الشرعية عند بعض الطوائف، إلا أن الإضاءة أكثر تتم على حقوقها في الإرث كونها ناقصة الحظوظ وفق الشريعة الإسلامية.

وقد عمد القانون اللبناني إلى إدخال تعديلات جوهرية آيلة إلى تحقيق المساواة مع الرجل في الحقوق الانتخابية عام 1953 وفي المساواة في الإرث لدى الطوائف غير الإسلامية عام 1959 وحق المرأة في خيار الجنسية عام 1960 وفي حرية السفر عام 1974 وفي المساواة في الضمان الاجتماعي عام 1987 وفي الشهادة عام 1993 وفي ممارسة التجارة 1994...

إن الطوائف المسيحية، وإلى حد بعيد الطائفة الدرزية، تكسب المرأة حقوقاً مساوية للرجل في الإرث والعصمة في الزواج وحق طلب الطلاق. وإذا كانت الشريعة الإسلامية على المذهب الحنفي تعطي المرأة نصف حق الرجل فإن ذلك لا يعدو كونه محصوراً في نطاق الأحوال الشخصية بينما في الحق السياسي نحت دول عربية عديدة وإسلامية إلى إقرار حقوق المرأة.

أما موضوع الكرامة الإنسانية فإن الديانتين تجمعان على تكريم الإنسان لذاته الإنسانية، وتكريمه لدوره في إعمار الأرض، وتكريمه بفعل إرادة فردية بمنحه الحرية في أن يؤمن أو يكفر.

فمثلاً في الحرص على حياة الإنسان وتكريم الحياة - بدل ثقافة الموت - نرى أنه من الوجهة الشرعية \* فإن القتل شرعاً لا يكون إلا نفساً بنفس قصاصاً، ولم يترك أمر تقديره إلى الحاكم أو غيره.

(بسم الله الرحمن الرحيم)

سورة البقرة

رقم الآية 178

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْأَنْثَى وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى  
فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ  
اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ.

صدق الله العظيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

سورة الإسراء

رقم الآية 33

وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ  
فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا.

صدق الله العظيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

سورة الشورى

رقم الآية 40

وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ

صدق الله العظيم

وحيث إنه لا يمكن للنظرة التوحيدية إلا أن تتأسس على قاعدة القضاء الإسلامي، لذلك فإن القاعدة هي: بسم الله الرحمن الرحيم (يا أيُّها الذين آمنوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْأَنْثَى وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ) صدق الله العظيم.

ثانياً إشكالية التطبيق:

إن الإشكالية المطروحة في هذا السياق هي الاختلاف البين بين النص الديني والتطبيقات العملية. فإذا طُرح موضوع ما فيما يتصل بالعنف مثلاً والتسامح والإجابة تكون بترداد آيات قرآنية قد لا تتفق مع هذه القيم المتسامحة، فإن المواجهة تكون بإدراك مرجعية النصوص بينما الحديث يتصل

بواقع معين إثر ممارسة عنفية حيث بعض المسلمين يمارسون العنف ويعتمدون مرجعية إسلامية سناً لممارساتهم.

وفي هذا السياق تبرز أهمية التربية في عالم عربي تُرك فيه موضوع التربية إلى بعض الأوساط الدينية المنغلقة والمتطرفة، فأنتجت ثقافة على هذا النمط من الإقصاء والإلغاء وعدم الاعتراف بالآخر المختلف. وهذا يستدعي القيام بثورة فكرية تؤدي إلى تجاوز هذه النمطيات الفكرية والانفتاح مجدداً باستعادة الأصول الدينية التي أغلق نوافذ معرفتها ونطاقها الأرحب بعضُ الدعاة المنغلقيين على أنفسهم وعلى الآخر.

إن الخروج من هذه المناحي الفكرية يؤسس لخطاب عربي جديد حول جوهر الدين وتعلقه بالسلام ونبذ العنف. كما أن طغيان الخطاب الديني يلقي تبعته على المشكل السياسي بما يسقط في الفعل العربي الصراع الديني على هذا الصراع السياسي.

لا مصلحة إطلاقاً للعرب والمسلمين بإظهار الصراع في الشرق الأوسط على أنه صراع ديني، بل هو في جوهره صراع سياسي بامتياز. كما يقتضي إبراز وحدة الموقف بين المسلمين والمسيحيين في هذا الصراع تجاه العدوان والاحتلال الإسرائيليين. إن اقتصر الصراع في الشرق الأوسط على بعده الديني يفقد هذا الصراع عدالته وأحقيته ويغلب فيه الخلاف العقائدي الذي لا حل له بين الديانات. إنه من المؤسف بأي حال أن تتحول أرض الديانات السماوية بؤرة التوتر المركزية في العالم بما يزيد الكراهية والحقد ويقضي على كل أمل بسلام في هذه المنطقة.

إن سعينا في الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي يتجه إلى تكريس مبدأ مساهمة الأديان في بناء العدالة والسلام وحقوق الإنسان، وضمن هذا السياق سعينا إلى عقد ندوة "مسلمون ومسيحيون معاً من أجل القدس".

وأعتقد أن هذه المساهمة في تصويب مسار الأمور خاصة في تعزيز التعاطي مع الغرب لا سيما الأميركي منه تستوجب إبراز خطاب متطور عقلائي وواقعي يسمح بتجاوز نمطيات الخطاب التقليدي الذي لم يولد في هذا المشرق إلا كراهية وعدواناً.

بمثل هذا الخطاب المتجدد ينجح العرب والمسلمون في إضاعة الكرامة الإنسانية المستمدة من إرادة الله، بحيث تشمل الناس جميعهم أياً كان جنسهم ولونهم ولغتهم، وبصرف النظر عن معتقداتهم لا فرق فيها بين مسلم ومسيحي، بين عربي وعجمي. ولعل في ندوتنا خطوة راسخة في هذا الاتجاه.

\* \* \*



## المرأة والعنف والقانون<sup>1</sup>

قيل زماناً إن المرأة أساس الصمود في الحروب، وذلك صحّ بامتياز زمن الحرب اللبنانية وما لحقها من معاناة.

أوليست النساء هن اللواتي كنّ يتلاقين عند خطوط التماس عند وقف النار، تارةً عفويّاً بالتسوّق وتبادل السلع والخدمات، وطوراً بتنظيم مسيرات اللاعنف.

وليس عبثاً أن منظمة الأونيسكو ركّزت على موضوع "النساء صانعات السلام" في مثل هذا التاريخ من العام الماضي (رسالة الأونيسكو في يوم المرأة العالمي، النهار، 7 آذار 2007، ص 17).

واليوم تُبث أن المرأة أساس المجتمع المدني، لأنها أساس العائلة – ولو في مجتمعنا الشرقي – وإن لم تكن " ربّ العائلة"، ولأنها الأكثر مشاركةً ونضالاً في الجمعيات الأهلية والخيرية.

ولأنها عماداً في التفوق، يكفيننا أن نقرأ منذ أسابيع أن "فتيات لبنان يشكّلن 81 في المئة من المتفوقين" في شهادة الثانوية العامة ("النهار"، 2007/11/17، ص 16).

لكن الحكومات – كما جاء في مشروع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان قيد الإعداد في مجلس النواب (2007-2008)<sup>2</sup> لم تعتن بإعادة نظر فعلية بصورة المرأة في المناهج التربوية الجديدة، فبقيت صورة المرأة محملة بالواجبات والمهام التقليدية، وظل تقاسم الأدوار أسير الأنماط التقليدية للرجل والمرأة، ف"النصوص التاريخية والأدبية على سبيل المثال تقدم المرأة سكرتيرة والرجل مديراً، والرجل طبيباً والمرأة ممرضة"<sup>3</sup>...

كما أن الثقافة السائدة وقوانين الأحوال الشخصية التي تخضع للمرجعيات الدينية المختلفة – يضيف مشروع الخطة الوطنية – "تضفي حالة من القدسية على الأسرة والعلاقات الأسرية وتمنع بالتالي أي تطور باتجاه تعديل الأنماط وإعادة النظر في تقاسم الأدوار وتعديل التصورات التي تحيط بحياة النساء أو بأدوارهن في المجتمع".

ومع ذلك أشارت الخطة إلى أن النساء في لبنان قد أصبحن "أكثر إنتاجية، فمشاركة المرأة في قوى العمل ارتفعت إلى 28%، واستطعن بشكل أو بآخر انتزاع مساحة واسعة من الحريات الشخصية،

<sup>1</sup> كلمة أُلقيت بمناسبة يوم المرأة العالمي، الندوة بعنوان "المرأة والمجتمع المدني" 2008/3/8، المركز الاجتماعي – بتخيه.

<sup>2</sup> تقوم الخطة الوطنية لحقوق الإنسان على التعاون بين مجلس النواب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، منسق الخطة د. بول مرقص وقد أعدت د. فهمية شرف الدين المحور المتعلق بحقوق المرأة الذي نفتيس منه أعلاه.

<sup>3</sup> فهمية شرف الدين وأمان شعرائي: التمييز في كتب القراءة والتربية الوطنية والتنشئة المدنية في المرحلة الابتدائية – مقارنة على أساس النوع الاجتماعي – بيروت 2006.

لكن موقعهن في المجتمع لم يتغير كثيراً، كما أن مشاركتهن في إدارة الدولة والمجتمع لا تزال ضعيفة مقارنةً بإمكاناتهن".

إلا أنه، ورغم تلك الجهود المبذولة... يمكن استخلاص الصعوبات والتحديات التالية من قراءة واقع المرأة في مشروع الخطة المذكورة:

استمرار التمييز ضدّ المرأة في نظام القيم الثقافية والتربوية والسلوكيات الاجتماعية، وعلى المستوى الإعلامي، استمرار الارتهان لمجموعة من الأعراف والتقاليد، تهميش المرأة في سلطة اتخاذ القرار ولا سيما القرار السياسي، وجود استقرار تشريعي "بالمعنى السلبي"، وذلك لسببين، أولهما متمثل بالتحفظات الصريحة التي أبداها لبنان لدى انضمامه إلى اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، بما يعطل أهداف تلك الوثيقة وروحيتها، وثانيهما متمثل بواقع النظام الطائفي اللبناني القائم على التعددية ومدى تأثيره على البنية التشريعية الداخلية، لا سيما لجهة استحالة استصدار تشريعات مدنية موحدة في مجال الأحوال الشخصية، إلخ.

هذا فضلاً عن أن الثقافة التقليدية، والمستتدة غالباً إلى فتاوى بعض المؤسسات الدينية، تضع قيوداً على تعليم المرأة وعلى دخولها ميادين الإنتاج وتحصرها في أدوار منزلية. لا زلنا في لبنان نطرح التساؤل تلو الآخر، عن قصور حقوق المرأة عن مجارة تنامي دورها في المجتمع المدني:

نتساءل مثلاً، حتّام تُسلبُ وصاية أولادها والأم تُحرم من منحها جنسيتها؟!

نتساءل مثلاً، متى تشارك المرأة حقاً في العمل السياسي عندنا، أمّا وقد نالت حقوقها في

الانتخاب منذ العام 1952، أي منذ ما يزيد عن نصف قرن؟!

لماذا يكون عدد محدود من النساء في المجلس النيابي لا يصل حتى إلى 5% من مجموع

عدد أعضائه، بمقابل نسبٍ تقارب 40% في بلدان مثل السويد وفنلندا.

أفلا نقندي بالدول العربية نفسها، بخاصّة عندما ندرك أن أكثر من 100 من أصل 116 دولة

شملها إحصاء للأمم المتّحدة، تتقدّم على لبنان في ميدان مشاركة المرأة في صناعة القرارين السياسي

والاقتصادي، والعديد منها دول عربية؟!

وهل نعي أن نسبة إشراك المرأة في تعيينات السفراء والمدراء العاميين وسائر تعيينات الموظّفين

من الفئة الأولى مجتمعة عندنا لا تتعدّى 4%؟ وهو رقم لا يعكس، على تقدّمه البين قياساً على

السنوات السابقة، نسبة الذكور إلى الإناث في لبنان ولا نصفها ولا ربعها ربّما، ولا ولا... .

إن هذه الأرقام تستدعي وقفةً فصحوةً وتحركاً. فمسألة تردي مشاركة المرأة في الحياة العامة تتعلّق بالعقلية السائدة في لبنان ولا تكمن في النصوص. وقد جاء في إحصاء لمؤسسة رينيه معوض نُشر عشية الانتخابات البلدية في العام 1998، أن 28% من الرجال يعارضون كلياً مشاركة المرأة في الحياة السياسيّة وآخر نشر حديثاً عام 2006 يشير إلى أن 80 بالمئة من الناخبين لم ينتخبوا نساء من قبل. وأحسبهم، في التطبيق، أكثر تشدداً من ذلك!

هنا أصل لما نقع عليه من حالات اعتداء جسدي وجنسي ومعنوي من جانب المجتمع على المرأة من منطلق الظنّ بأنها طرف ضعيف... وإن كان ذلك تصرفاً مستهجنًا، فإن الأكثر استهجاناً أن يكرّس العنف، أيّاً كان شكله، ولو معنوياً، في قاعدة قانونية على نحو يميّز في المعاملة بين رجل وامرأة وهذا ما نسميه "العنف القانوني".

ولا يغيب عن بالنا أن العنف ضدّ المرأة يمكن أن يكون أيضاً "معنوياً أو نفسياً". ويحصل ذلك خصوصاً عن طريق الإساءة المعنوية التي تتعرّض لها الفتاة في المنزل الوالدي، سواء من قبل الأب أو الأخ، أو المرأة في منزلها الزوجي من قبل الزوج، أو العاملة من قبل صاحب العمل. وذلك يحصل عن طريق القدح وما يصاحبه من ازدراء وسباب وتحقير، وعن طريق الذمّ أي النيل من الشرف والكرامة... .

ويمكن اعتبار الزواج الذي يتمّ دون التحقق، فعلياً، من الاختيار الحرّ غير المعيوب للمتزوّجة، نوعاً من العنف المعنوي المقنّع والمستمرّ بفعل ما يُنتج من حالات أخرى من العنف الزوجي، لأنه غير قائم أصلاً على الرضى التام لفريقي عقد الزواج. وهذا يحصل عادةً مع القاصرات أو الراشدات اللواتي يتزوّجن باكراهٍ من الأهل. ولكنّه يربّتب أيضاً مسؤولية قانونية على هؤلاء، وعلى رجل الدين الذي أجاز العقد، وعلى الشهود الذين حضروا الزواج بصفتهم هذه، الأمر الذي يفرض عدم التهاون في الملاحقة والعقاب. ولكن المؤسف، من جهة أخرى، أن القانون يسمح بوقف الملاحقة وتعليق العقوبة إذا عُقد زواج "صحيح" بين مرتكب إحدى الجرائم ضد المرأة، كالاغتصاب أو الخطف أو فضّ البكارة، وبين الضحية التي غالباً ما تكون خاضعة لضغوط اجتماعية ونفسية تضطرّها للقبول مرغمةً بالزواج من المعتدي (المادة 522 من قانون العقوبات). ولا أدري كيف يمكن اعتبار زواج كهذا صحيحاً!

وإن النوع الثالث من العنف ضد المرأة ألا هو "قانوني"، والذي يؤلمني، بوصفي قاضياً سابقاً، يتمنّى بالابقاء على نصوص مجحفة بحق المرأة في القانون اللبناني بالرغم من توقيع لبنان على اتفاقيات دولية مختلفة لحقوق الإنسان والمرأة، وبالرغم ممّا للاتفاقيات الدولية، ومنها اتفاقيات القضاء على التمييز والعنف ضد المرأة، من أولوية على القانون اللبناني عند المصادقة عليها.

من النصوص الجزائية المجحفة، ما يسمّى بـ "جرائم الشرف" (المادة 562 من قانون العقوبات). فقد حان الوقت لإلغاء هذه الأحكام كلياً ودون تردد من القانون الجزائي باعتبارها تمييزاً للعنف العائلي. وكذلك بالنسبة للزنى وسواه من النصوص المجحفة الكثيرة....

ناهيك عن الأحكام الجزائية، تعاني المرأة في لبنان من تمييز في الوظيفة العامة، وفي القطاع الخاص، لناحية التعويضات والتقديمات. كما تحرم من إعطاء الجنسية لأولادها أسوة بالأب. والتمييز ضد المرأة فاضح في قوانين الأحوال الشخصية، لجهة الحقوق في الزواج وحضانة الأطفال والولاية عليهم والحقوق الإرثية والحقوق في الطلاق.... وقد أثبتت سنوات النضال النسائي أن الحل الأمثل يكون باعتماد قانون مدني اختياري موحد للأحوال الشخصية. وهناك حتى الآن حوالي 13 مبادرة ومشروع واقتراح قانون مطروحاً منذ سنوات عديدة في عدادها حوالي 4 مشاريع تتعدى مسألة الزواج نفسه لتشمل مختلف نواحي الأحوال الشخصية السالفة الذكر. والمطلوب رهنأ تشكيل هيئة وطنية لاستجماع وتوحيد الأفكار الواردة في هذه المبادرات بما يوفّر أكبر قدر ممكن من المساواة بين الرجل والمرأة، على اعتبار طرفي عقد الزواج متساويين في الأهلية والحقوق، والضغط باتجاه إقرارها، مع الإبقاء على الخيار لمن يرغب بالخضوع للقوانين الطائفية.

من الخطأ الاعتقاد أن العنف الجسدي هو وحده الممارس على المرأة. وإن كان هذا النوع من العنف هو الأكثر وضوحاً وظهوراً للعلن، لأن كتمانها صعب، خصوصاً عندما يترك آثاراً في الجسد. بل أرى أن العنف المعنوي والعنف القانوني هما الأكثر خطورة، فضلاً عن أنواع أخرى من العنف الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي... والذي يعوّق فاعلية المرأة في المجتمع وهو ما أريد أن أصل إليه عندما وكبت حقوق المرأة من باب العنف المجتمعي الممارس ضدها" بجميع أشكاله. لكن العنف القانوني المتمثّل بالنصوص المجحفة يشكل حماية وتبريراً دائماً للعنف ضد المرأة. والعنف المعنوي، هو الآخر، أشدّ إبلاماً ووقعاً على نفس المرأة من العنف الجسدي لأنه يترك آثاراً غالباً ما تكون أكثر عمقاً. ومن جهة ثانية، فهو يظل طيّ الكتمان لأسباب اجتماعية مختلفة، فيتربّص بالمرأة في عزلتها المنزلية الخائفة. ومن جهة ثالثة، فإنّ باب الشكوى من العنف المعنوي أو ما يسمّى "التظلم"، هو أمر غير منظّم اجتماعياً. فضلاً عن أنه غالباً ما يكون مجهولاً من قبل الضحية. وإذا عرّفت به، أحجمت عنه خوفاً من العواقب الاجتماعية ومن ازدياد الأمور سوءاً....

إن معرفة هذه الأنواع الثلاثة من العنف و"فضحها" والتفريق بينها هي أمور بغاية الأهمية لأنّ كلاً من هذه الأنواع يشكل جريمة مستقلة تستحقّ الإدانة والمعالجة بذاتها. فكيف الحال متى اجتمعت أشكال العنف جميعها كما يحصل في أغلب الأحيان؟!

مصادقية الدول تقضي بإيفاء التزاماتها المالية الخارجية والتزاماتها في ميدان حقوق الإنسان على السواء.

وأودّ هنا أن نلتفت جميعاً في لبنان، بمناسبة يوم المرأة العالمي، إلى أشكال المعاملة السيئة التي تتعرض لها أحياناً كثيرة النساء في المنازل وفي مراكز العمل، والخادمت في عداهن خصوصاً، وكذلك السجينات، لأنهن الأكثر ضعفاً. ولذلك هنّ أولى بالرعاية القانونية.

ومن هنا الدعوة إلى إطلاق حملة قانونية مننظمة لمكافحة هذه الظاهرة عن طريق فضح العنف الممارس ضد المرأة ونقله من الحيز العائلي الضيق إلى المجال العام، والتوعية على حقوق المرأة في التظلم، وتنزيه النصوص القانونية من أسباب التبرير ومظاهر التمييز، وتسهيل إجراءات التقاضي، وتعزيز حرية المرأة في اختيار الزوج وتحديد سنّ أدنى للزواج وعدم الاعتراف بموافقة الأولياء أو تقدير المحكمة والسلطات الدينية لإجازة عقد الزواج دون هذه السنّ، ودعم المراكز القانونية الاستشارية، وإنشاء مركزية مدنية مجانية للشكاوى الوثيقة الاتصال بالنيابات العامة ونظام للمعونة القضائية خاصّ بالنساء المعنّفات.

المؤسف أن لبنان لا يطبق كفاية الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والتي كان صادق عليها.

إن حرص لبنان في مسائل الدين العام الخارجي على إيفاء التزاماته المالية تجاه الدول المقرضة، يقتضي أن يترافق على السواء مع إيفاء التزاماته الدولية في ميدان حقوق الإنسان وحقوق المرأة. فالالتزامات الدولية كلّ لا يتجزأ ومعها مصادقية الدول.

وإن للمجتمع المدني دوراً كبيراً في تحقيق خير الإنسان وخير المرأة الإنسان في لبنان.

### القسم الثالث

## الحضور المسيحي والعيش المشترك

## ”الحضور المسيحي في لبنان”<sup>(1)</sup>

يذكرني هذا الموقف بأخر شبيهه عندما اشتركت في الحديث عن العلاقات الإسلامية - المسيحية من زاويتها الدرزية امام السينودس من أجل لبنان بحضور البابا الراحل يوحنا بولس الثاني في الفاتيكان منذ ثلاث عشرة سنة. وأحيي ديناميكيتم المستمرة في بحث الوضع المأزوم الناتج عن هذه العلاقات في مرحلة كدنا نظن فيها بأن اللبنانيين قد اتعظوا من دروس الماضي، القريب والبعيد. فإذا بنا نقف عند كل منعطف الوقفة ذاتها للتبصر بحال الوطن، وما آل اليه من أزمات متكررة ومن حالة عدم الاستقرار الذي يعيش فيه. فلا ننجح في تجاوز الأزمات بل نقع دوماً في الفخ نفسه من التقابل والفرقة والانقسام.

حسناً فعلتم في طرحكم موضوع الحضور المسيحي في لبنان وهو همّ مشترك بيننا جميعاً بل هو جزء من الهم العام لمشكلة البلد. فلا أتصور أن الوطن يبقى إذا شعر أحد مكوناته بأنه في أزمة. وليس المسيحي وحده يعاني هذا الشعور بل اعتقد اننا جميعاً معنيون ومأزومون.

إن مجرد طرح السؤال يعكس حالة القلق لدى المسيحيين حول وجودهم الحر في لبنان وهم الذين ساهموا في إرساء قواعد الكيان اللبناني منذ مئات السنين.

هل الخطر في لبنان على الوجود المسيحي فقط أم يتعداه ليصبح خطراً على جميع اللبنانيين؟ إنني من موقعي الدرزي أقول أن الخطر ليس محصوراً بالوجود المسيحي فحسب. ماذا نقولون عن وجودنا نحن الدرزي مثلاً في هذه المعصمة من شدة الصراع السياسي بين السنة والشيعه؟ هل سيتغيّر وجه لبنان المتنوع الذي يزدهي بوجود طوائف متعددة في تركيبته والتي أرسى قواعدها الميثاق الوطني اللبناني سنة 1943 ثم أعاد تجديدها وصياغة عقدها الاجتماعي اتفاق الطائف والتعديلات الدستورية في عامي 1989 - 1990؟

وما هي حالة لبنان اليوم حيث قسم من المسيحيين ومثلهم أبناء طوائف أخرى، لا يعون مخاطر ما يجري فيصطفّ بعض المسيحيين في سياسات تفقدتهم دورهم الضامن للصيغة اللبنانية بانحيازهم الى هذه الفئة او تلك من المتصارعين، او حتى انزلاق قسم منهم او انحيازهم الى فكرة التعطيل او السكوت عن الفراغ في موقع لهم لا أعلى ولا أسمى في الهرم السياسي والدستوري يؤمل منهم الحفاظ عليه والذود عنه ليس لمصلحتهم فحسب بل بداعي الحرص على معنى لبنان.

(1) في مؤتمر في دير سيدة الجبل، 2008/3/14.

لقد هالنا ما نشهد من قلة وعي لحقيقة الصراع على السلطة الجاري في لبنان والذي، ان صحت التوقعات، سيغيّر الوجه اللبناني الى الأبد، ويجعل لبنان بلا معنى ولا مضمون إن هو فقد هذا التنوع.

ففي خضمّ الصراع نسأل أين يقف المسيحيون؟ لا بل اسمحوا لي أن اطرح السؤال على نفسي أولاً أين يقف الدروز؟

تاريخياً، عرف الدروز كيف يحافظون على استمرارهم في بيئة معادية بسلوكهم سبيل اعتبار أنفسهم دوماً جزءاً من الأكرثيات. أخرجهم بعض قادتهم من قوقعة الانغلاق الى المحيط العربي الأكبر. كذلك ساهم المسيحيون بإطلاق فكرة العروبة كمشروع حضاري يشكّل الاسلام فيه عنصراً مكوناً، وليس عنصراً حصرياً. هذا في ظل سيطرة المشروع الاسلامي بتشكيله الأوسع. أما اليوم فأين نقف وهذا المشروع متعثّر أمام الاندفاع القوية للعنصر الإيراني الذي يحمل مشروعاً فارسياً (أي غير عربي) وشيعياً؟

لستُ معنياً بصورة شخصية بالمصالح الضيقة إنما أطرح التساؤل للقول، أين سيصبح لبنان بعد تغيّر وجهه الذي يشكّل المسيحيون فيه حضوراً فاعلاً.

تكمن المشكلة برأبي في بعض سلوكيات وخيارات القيادات المسيحية التي تضعف وتهمّش المسيحيين، وتتناول حتى رمز الموارنة غبطة البطريرك الذي، في هذه المناسبة، لا تزال تشخص اليه الأنظار على ما عهدناه للعب الدور المرجو للتفويق، ولو تعالياً على آلامه وجروحه الماضية والحاضرة، بين مكونات البيت الواحد، ولا أخالها مهمة يسيرة، أسوة بما يقوم به بالفعل في البنيان الوطني الجامع، ولا أخفيكم أن ليس من سواء يؤدي هذا الدور الجامع. لست هنا لأتهم أحداً من القيادات السياسية ولا أدعي ذلك بل من حقي كمواطن يراقب أن أقول أن المجتمع اللبناني أصبح له بناءان مختلفان كما اثبتت تجربة الاعوام الثلاثة المنصرمة:

فكرة العيش المشترك التي تضعف وفكرة الانغلاق الطائفي والمذهبي التي تقوى.

لعلنا مدركون أن فشل تجربة الحكم لدى المسيحيين ما قبل الطائف أوحث للآخرين بخوض التجربة عينها. فالبعض مأخوذ بشعور الغلبة والاستقواء بالخارج لتغيير تركيبة السلطة: وفي هذا السياق كل شيء مباح لاستعمال كل الأوراق لبلوغ الهدف.

وهل أن التنوّع السياسي دليل عافية اليوم أم اضحى حالة مرضية؟

ما هو النموذج المعروض أمامنا كي ننحاز اليه: النموذج العربي بقمع الحريات وغياب

الديموقراطية وإشكالية التوريث أم النموذج الإيراني بولاية الفقيه؟



آن لنا ان نتصالح: في مثل هذا الجو، لا أفق لنا ولا آمال نرتجئها. يدأ بيد علينا تفعيل مجتمعنا المدني لتحقيق المزيد من الانفتاح والخروج من هذين الخيارين. حسبي أن المستقبل لا يتأمن لنا إلا من خلال المزيد من الانفتاح والتأسيس على مفاهيم الحرية والديموقراطية وحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية.

إزاء تنامي التيارات الاسلامية المتطرّفة، وهي أيضاً صدى ورد فعل لتنامي الأصوليات الدينية والأثنية المختلفة في العالم من صهيونية وصهيونية مسيحية وهندوسية وصربية وسلافية وغيرها... وأمام فشل الدولة اللبنانية في تحقيق ذاتها لغاية الآن عن طريق المؤسسات وانكشاف "الساحة" اللبنانية لجميع التأثيرات وجنوح بعض الطوائف الى فتح قنواتها مع الخارج بحيث أصبح لكل طائفة سياسة خارجية ودفاعية ذاتية مختلفة عن الأخرى، هذا فضلاً عن تدفق الأموال الأجنبية وبناء المؤسسات الطائفية التي ترافق المواطن اللبناني من المهد الى اللحد، واستفحال البث الاعلامي التحريضي والتقسيمي، وتعظيم الموت وتسخيف الحياة، وعجز الدولة عن ضبط البؤر المسلّحة والإرهابية، وتخلّي العالم عن مساعدتنا فعلاً وليس قولاً وأولها حل مشكلة الفلسطينيين المقيمين على الأراضي اللبنانية، كل ذلك يجعل من الخطر ينمو، ويلجّ السؤال: كيف الخروج؟

لا أظن أن الوجود المسيحي وحده في خطر بل لبنان كلّه في دائرة الخطر والاستهداف طالما أن اللبنانيين منقسمون. وقد فوّت المسيحيون فرصة تاريخية لاستقطاب - جاهدوا في سبيل تحقيقه عشرات السنين - ألا وهو انحياز السنة الى مشروع الدولة، والى فكرة الوطن اللبناني وضيّعوا فرصة تاريخية لملاقاتهم في تغيير موقعهم السياسي لا بل أكثر خطورة كان انحياز قسم كبير منهم الى جانب فكرة التعطيل والعمل في سبيل تحقيق مشاريع سلطوية شخصية..

يكن الحل المرهلي بالحرص على الطائف والتمسك به ولست ارى عنه بديلا. والحل على المدى الطويل هو استعادة دور المسيحيين لتشكيل قوة مرجحة في التوازن المفقود لمصلحة الدولة ولبنان. وتكمن الضمانة في الدور المسيحي المعتدل والوازن بين الفريقين المتصارعين وليس الانحياز الى هذه أو تلك من الفئات.

لا أعالي ان قلت ان الوجود المسيحي في لبنان وضمان استمراره وحرته هو خط الدفاع بالنسبة الى الدروز والكثير من اللبنانيين. ولعل التحول الكبير في الوجدان الدرزي تجاه المسيحيين واستغفار المرحلة السابقة التي شهدت صراعاً مسلحاً دليل على الوعي الاستراتيجي القائم حالياً لأهمية الدور المسيحي. ولعل إدراك هذا الأمر لا يبرّر إطلاقاً بعض المقولات في الصف المسيحي لاستعادة

صلاحيات لا تقدم أية ضمانات. بل الضمانة الحقيقية في استعادة الدور وليس الصلاحيات مهما بلغ شأنها.

إن طرح إشكاليات الوجود المسيحي في لبنان يؤشر الى عمق الأزمة التي نعيشها في هذا الوطن. ولعل الخلط بين المفهوم السياسي والمعتقد الديني بحيث تصبح الدولة استمراراً للمصالح الطائفية يعوق عملية الخروج مما نحن فيه.

لا حلّ لنا إلا بالدولة المدنية التي تعطي الدين حيزه الخاص وتجعل من العلاقة مباشرة بين المواطن والدولة.

أزمة المسيحيين في لبنان لا بل أزمة اللبنانيين هي أزمة الدولة والمواطن فلنسع لإقامة الدولة لأن لا حلّ بدونها، وإلا سيستمر شعور المسيحيين وشعور غيرهم من اللبنانيين بأننا قبائل متناحرة تبرز عيشنا المأزوم.

أخيراً، أحيي حيوية المجتمع المسيحي الذي يعطينا نحن اللبنانيين في كلّ مرّة مثلاً يحتذى ودرساً في الحراك الوطني وفي التفكير الدائم لصيانة صيغتنا الفريدة، صيغة العيش الواحد في وطن واحد ودولة مدنية جامعة.

## "شريعة العمل السياسي في ضوء تعليم الكنيسة وخصوصية لبنان"<sup>(1)</sup>

قرأت النص المتعلق بالشرعة بأقسامه الثلاثة: المبادئ وخصوصية لبنان والشرعة، فلم أجد نفسي غريباً عن المضمون. القسم الأول وفيه ثلاثة فصول: الأول يتصل بتحديد السياسة وشرح أبعادها ومراميها واصنفها بأنها فنّ شريف لخدمة الإنسان والخير العام أجد نفسي ومن موقعي الدرزي معنياً به. إلا أنني وجدت نفسي معنياً وأيضاً من موقعي حتى في الفصلين الثاني والثالث أي العلاقة بين الكنيسة والدولة ومشاركة المسيحي في الحياة السياسية.

في هذين الفصلين بعض الخصوصية المتصلة بالكنيسة. ومن موقعي وأنا من القائلين بضرورة حصر الدين في الحيز الخاص دون الحيز العام أشارك النظرة إلى التمايز الذي ركزت عليه الوثيقة بين الكنيسة والدولة وكذلك الاستقلالية. ولعلّ ذلك يوقّر إمكانية أن تحذو حذو الكنيسة سائر الطوائف بإجراء هذا التمايز وهذه الاستقلالية دون إجراء الخلط بين الحيزين بما يضرّ بالدين ويسيء إلى الدولة لا بل يعطل قيامها ويؤدي إلى هلاك فكرة العيش المشترك.

إنني معني بمشاركة المسيحي في الحياة السياسية لأن حياتنا السياسية لا تستقيم إلا بمشاركة جميع شرائح المجتمع اللبناني المتنوع. ولا أعالي إن قلت أن الحياة السياسية اللبنانية لم تصب بالضرر مثلما أصيبت يوم قررت بعض القوى المسيحية مقاطعة الانتخابات. وأحسب أننا قد عانينا من هذه المقاطعة ما يزيد عن العشر سنوات. أقول ذلك وأعرف مسبقاً أن النقد في لبنان يأخذ بعداً طائفيّاً بحيث لا يستطيع من هو ليس من الطائفة توجيه نقد إلى تصرف قام به أفراد من هذه الطائفة.

إنني معني أيضاً بالدولة المدنية التي تحاول هذه الشرعة المناداة بها دون العلمنة على الأقل مرحلياً، وأظن أن الدستور اللبناني يروم إلى إقامة هذه الدولة المدنية على اعتبار أنه لم يعيّن ديناً للدولة وإن كانت الدولة تؤدي فروض الإجلال لله تعالى وتحترم جميع الأديان وتخصهم بميادين محددة تحت سقف القانون: في الأحوال الشخصية والتربية وحرية المعتقد وسوى ذلك.

أما لبنان وخصوصيته فإنني منحاز كلياً لهذا النص وقد رأيتُه منسجماً مع وثيقة الوفاق الوطني في تعداد وتكرار المبادئ العشر الجوهرية في مقدمة الدستور والتي أحسب أن غبطة البطريرك الماروني قد شارك أساساً في وضعها وصوغها. ولعلّ التأكيد على ميثاق العيش المشترك والصيغة وتقديم النموذج اللبناني إلى العالم كقيمة حضارية، ودوره كجسر عبور بين الشرق والغرب والحث على التربية على المواطنة، واعتبار هذا النموذج علامة رجاء مرفوعة للجميع وضمانة للأقليات المسيحية في بلدان الشرق الأوسط مما يضيف على لبنان وعلى هذه المنطقة معنى لا شك إذا لم تتوافر يفقد هذا

<sup>(1)</sup> بدعوة من المركز الماروني للتوثيق والابحاث بالتعاون مع اللجنة المشتركة لكنائس لبنان، 2009/03/05- قصر المؤتمرات - ضبية.

الشرق نكهته ولبنان معنى وجوده. ويأتي انحيازي لهذا النص من موقعي أيضاً كمنتمٍ إلى أقلية وإن كانت لم تبالغ في إظهار شعورها الأقلوي على النحو الذي يظهره المسيحيون على اعتبار أن تاريخنا في هذا المشرق العربي كثيراً ما مَوْضَع الطائفة ضمن الأكثريات، وهي لذلك سلكت مسلك الأمان والبقاء والاستمرار والاستثمار.

وقد لفتني في الحديث عن إعادة إحياء لبنان والدولة المدنية الديمقراطية إقرار الشريعة الشراكة الوطنية التامة بين المسلمين والمسيحيين. ولا أخال أحداً من اللبنانيين غير هؤلاء المرتبطين أساساً ببعض السياسات الخارجية إلا ويثني على هذه المبادئ التي تحصن الواقع اللبناني وتسعى إلى إقامة الدولة وقفل الساحة وإسقاط منطق الدويلات. وهل يستقيم قيام الدولة بوجود دويلة أو دويلات أو مريعات أو أن يبقى لبنان ساحة مفتوحة لمن يدفع أكثر ولمن يرغب في إيصال الرسائل الإقليمية أو الدولية؟ لكن السؤال المطروح: هل اللبنانيين جميعهم مؤمنون فعلاً بهذه الشراكة الوطنية المتساوية في الحقوق والواجبات التي نصت عليها هذه الشريعة أم أن بعضهم لم يعد يقيم اعتباراً لها وهو يحاول أن يملئ على الآخرين موقفه والآراء.

وإذا كانت الشريعة قد حددت 31 مادة فيها المبادئ العامة وبعض موادها دخل حتى في تفاصيل تقنية مثل موضوع الانتخاب إلا أنها جاءت مستكملة للأسباب الموجبة ومنسجمة معها، والتي سبق الإشارة إليها في المقدمة.

وهنا لا بد لي من إبداء بعض الملاحظات العامة التالية:

1- إن اجتماع المسيحيين بالرغم من الفوارق اللاهوتية على وضع شرعة للعمل السياسي وفي النظرة إلى السياسة يعني أن هاجس الحرية لدى اللبنانيين المسيحيين يعلو على ضرورة التمييز بين المدينة الأرضية والمدينة السماوية التي أتت بها تعاليم الكنيسة والرسول.

2- الشريعة توحى أن اهتمام المسيحيين في تحديد أطر العمل السياسي اللبناني يتصل أيضاً بقاعدة فهم للمسيحية بأنها أيضاً دين الدنيا ودين الآخرة وهي بذلك تتشارك مع الإسلام في هذا المسلك. هل هذا الفهم في محله.

3- إن المسيحيين الحريصين على دورهم الرائد في لبنان قد أدركوا مرحلة من الوعي الجماعي السياسي بحيث لا يرون حرجاً في إجراء عملية تحول عميقة نحو التدقيق بالأسباب والعوامل التي أدت بهم في لبنان إلى التحول من الجماعة السيدة في النظام السياسي إلى جماعة تطلب المشاركة فيه.

4- إن المسيحيين مصرون على عدم الانكفاء إلى الشعور الأقلوي المستتبع بفعل إطلاقهم المبادرات ووضع الأدبيات وصياغة الآليات التي تحفظ للكيان اللبناني تألقه الفريد في هذا الشرق العربي الواسع.

5- إن الجماعة المسيحية التي لاحظت تدني مستوى العمل السياسي اللبناني بصورة عامة، والمسيحي على وجه خاص، تحاول أن تضع سلسلة ضوابط بحيث تعيد إلى السياسة اعتبارها كفن شريف لخدمة الإنسان والخير العام وهي لذلك تلحظ الفارق بين الشرعة كفكر سياسي خلاق وبين الممارسة السياسية لبعض المسيحيين بما يتناقض مع أحكام هذه الشرعة.

6- إن لبنان بالنسبة للمسيحيين ذا هوية متميزة يجب أن تكون في صلبها قضية الدفاع عن حقوق الإنسان في لبنان والوطن العربي وصون العيش المشترك المسيحي والإسلامي ومبدأ الانفتاح الحضاري وتلاقي الحضارات

7- وأخيراً إن حفظ الهوية اللبنانية والشخصية المسيحية لا تقوم إلا في نطاق العيش المشترك الإسلامي - المسيحي.

لا أظن أن أحداً من اللبنانيين يستطيع أن يأخذ موقفاً معادياً لهذه الشرعة ولكن لا بد من طرح بعض التساؤلات. هل هذه الشرعة ممكنة التطبيق في ضوء الوقائع السياسية التي نعيشها؟ هل هي دعوة موجهة إلى المسيحيين والمسلمين أي إلى عموم اللبنانيين وهي من طرف مسيحي فمن باب أولى أن يعتمدوا المسيحيون أولاً! وهل الطبقة السياسية في أيامنا هذه معنية بالسياسة على أنها فن شريف في خدمة الإنسان والخير العام أم أنها فن الممكن في إدارة الصراع بين المنافع والمحاصصة المتضاربة؟ وهي على أي حال لدى غالبية هذه الطبقة حرفة تمكن السياسي من الاستفادة من ظروفها لتحقيق غايات ومآرب شخصية وطائفية. وكم من أفراد الطبقة السياسية المسيحية والإسلامية يستطيعون التقيد بأحكام هذه الشرعة وبعضهم قد ربطوا أنفسهم بالخارج ويستدرجونه للتدخل في الشأن اللبناني لدعم موقفهم سياسياً ومالياً؟ هل هناك رغبة حقيقية لدى بعض السياسيين بإقامة الدولة التي لن تقوم إلا على حساب دويلاتهم. فأين هي مصلحتهم إذاً؟

إن إقامة الدولة تعني نهاية الإمتيازات ووقف إمدادات المال التي تمكنهم من إفساد الناس وكذلك إلغاء حصرية التمثيل للطوائف فتغلق الدكاكين والمربعات لتقوم الدولة الجامعة. هل يقبلون بهذه الشرعة وهل من مصلحتهم القبول بها؟

ولكن يزين لي أن كثيراً من مرامي هذه الشرعة يتفق إزاءها المسلمون والمسيحيون معاً.

1- إن المسلمين اللبنانيين بغالبيتهم يشاطرون المسيحيين ضرورة الحفاظ على لبنان المتنوع والمتعدد حيث الحرية علة وجوده ويدعون شأنهم شأن المسيحيين إلى عروبة متنورة تقبل التعدد ويشكل فيها الإسلام والمسيحية عنصرين مكوّنين.

2- إن خطاب المسلمين في لبنان ليس واحداً إزاء الأمور المصيرية والهواجس الطائفية ولعل الأبرز هو إبداء بعض القوى السياسية الإسلامية اللبنانية تعلقاً صادقاً بلبنان المتنوع رافعة شعار لبنان أولاً، وهذا أمر مستجد بدأت طلائعه تسمع في الخطاب السياسي الإسلامي بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري دون التقليل من أهمية رجالات كبار مسلمين طالبوا بذلك منذ الإستقلال. ولكن في الأوساط الإسلامية أيضاً خطاب آخر ينظر إلى مشاريع سياسية ذات طابع ديني مستعيدة طروحات سابقة أنهكت حرية لبنان وعبثت بديمقراطيته وأهلكت التعددية فيه. والمفارقة الغربية أن الديمقراطية وهامش الحرية في لبنان هما اللذان أعطيا مثل هذه الجماعات حرية الحركة لإثبات وتعزيز وجودها وهي تحاول أن تجر لبنان إلى اعتماد نماذج عربية قهرية وتسلطية دينياً وسياسياً.

إن فهمنا للعروبة على أنها مشروع حضاري لا يرهب الأقليات بل يتسع لها جميعها. وفهمنا للحرية الدينية وللبنان نموذجاً يتشارك فيه المسلمون المعتدلون الذين يبتعدون بمواقفهم عن التبرير السلفي للاستبداد السياسي.

لكن هذين الأمرين لا يحولان دون طرح تساؤلات أخرى حول موقف بعض المسلمين. هل أن الشريك المسلم يرغب في إجراء الفصل والتمايز بين الدين والدولة ومفاهيمه مختلفة في الحاكمية وإن كانت الشرائح الأوسع من المسلمين اللبنانيين لا تتشارك بعض الفئات المتطرفة في اعتماد هذا المبدأ؟ هل المسلمون يشعرون أنهم معنيون بإقامة هذه الدولة المدنية التي تركز على عدم الاستقلالية في الشؤون الأرضية ولا يفصلون بين الواجب نحو الدولة والواجب نحو الله؟ على أي حال وإزاء التطور الكبير الحاصل في الموقف الإسلامي تجاه لبنان وتقديم مصلحته على ما عداها، يجدر السؤال هل وفر بعض السياسيين المسيحيين للمسلمين هذه الفرصة في التلاقي مع أمور ناضل في سبيلها المسيحيون عشرات السنين وعند تلاقي المسلمين بغالبيتهم مع هذه الطروحات ذهب بعضهم في اتجاهات مغايرة بل خطيرة.

من موقعي أحسب أن هذه الشرعة تصلح لجميع اللبنانيين ولو حل محل عنوان التمايز والتعاون بين "الكنيسة والدولة" عنوان آخر يشمل الدين والدولة ومحل "المسيحيون والعمل السياسي" اللبنانيون والعمل السياسي" مع إدخال بعض التعديلات في النص ذات الطابع الديني المسيحي

الصرف مثل " المعمودية" و"طبيعة المسيح الرب المثلثة" ... "القيم الإنجيلية" وغيرها. أما سائر العناوين والمضامين فقد رفعت الشريعة النموذج اللبناني إلى المصاف، الذي يستحق مشروطاً برفع اللبناني أداءه إلى مستوى هذا المصاف وفيها برنامج حكم تتوافر مقوماته وجاءت نتيجة الأزمات التي عصفت بالنظام السياسي اللبناني مثل آليات عدم تعطيل المؤسسات الدستورية وتحديد لبنان وتحقيق اللامركزية الإدارية الموسعة واللاحصرية وتعزيز الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإصلاحها ومحاربة الفساد وتعزيز مساهمة المرأة والاهتمام باللبنانيين المنتشرين.

ونحن على عتبة انتخابات نيابية يضمّر كثيراً عدد المرشحين إذا صار العمل بما نصت عليه الشريعة "أن يكون المرشح إلى هذه الانتخابات ولاؤه أولاً وآخرًا للبنان" و"أن يكون مدركاً قيمة لبنان كوطن مميز بخصوصيته"... و"أن يكون المرشح ذا ماضٍ يثبت في الأقوال والأفعال والمواقف هذا الولاء وهذا الإدراك"... من يبقى من هؤلاء المرشحين في السباق ومن هي الجهة التي تقبل وترفض الترشيح خاصة أولئك الذين كان شرط ترشيحهم عبادة الزعيم بغض النظر عن ولائه وإدراكه لمعنى لبنان. وهؤلاء موجودين في جميع الطوائف وليسوا في طائفة معينة حصراً. لكن أهميتها تكمن ونحن عشية الانتخابات في أنها تشكل مرجعية معنوية للناخب اللبناني علّه يستقي منها معايير حسن الاختيار.

أحيي من فكر وشارك وصاغ وحدد مفاهيم هذه الشريعة كما أحيي اجتماعكم ككنائس مسيحية في صوغ أدبيات السياسة في لبنان، وأحسب أن هذه الشريعة بأقسامها الثلاث تشكل مدونة سلوك لكل من يروم العمل السياسي مسيحياً كان أم مسلماً. ولكن هل لها من مجال وفرصة للتطبيق أم أنها ستكون وثيقة إضافية يهملها السياسيون كما أهملوا اتفاق الطائف وكما البعض أهمل الإرشاد الرسولي، والبعض الآخر أعمال المجمع البطريركي وحتى اتفاق الدوحة وسائر المواثيق والعهود فعوض اعتماد سياسية الأعمال تم اعتماد سياسة الإهمال. وأخيراً، حبذا لو قام المسلمون ونحن منهم في السعي لإعداد وثائق مماثلة يحتاج إليها لبنان علنا نلقي بعض تفكير إخواننا المسيحيين لأن لبنان لا يقوم إلا على وفاق جميع اللبنانيين، وهذا الوفاق هو الوحيد الذي يمكننا من إقامة الدولة وصون سيادتها وحفظ استقلالها. وعبثاً نحاول المضي في مشاريع فئوية لا تقوم ولا تستقيم و قد أعطتنا عبر التاريخ الأمثلة الصارخة في تجربة بعض الطوائف الهيمنة على الآخرين وإعاقة إقامة الدولة فكان نصيبها الفشل والفواجع. هل من أمل في أن ينحاز اللبنانيون إلى هذه الوثيقة أم أن بعضنا ستبقى السياسة بالنسبة إليه بالروح بالدم؟.

## "البطيريك والموارنة والدور الوطني"<sup>(1)</sup>

عشرون سنة على انتخاب البطيريك أي منذ العام 1986. فلننتظع قليلاً الى الوراء. سنة تبوء سيد بكركي مجد لبنان الذي أعطي له في العام 1986 أي انه كان انقضى على بدء الحرب اللبنانية إحدى عشر عاماً ولا تزال مستمرة وقد تبدل اللاعبون في ساحة المعركة من ماروني ضد فلسطيني الى مسيحي ضد سائر اللبنانيين، فالدخول السوري الذي واكبه دخول اكبر للفلسطينيين في الاحتراب وكذلك دخول العراقي والليبي ثم الاجتياح الاسرائيلي الكبير الذي احتل اول عاصمة عربية ثم مآسي حرب الجبل بين الدروز والمسيحيين ثم الدروز ضد السنّة والشيعّة ضد الدروز والجميع ضد الجميع. ومنذ ذلك التاريخ حتى اليوم ماذا تغير في الوطن الصغير وماذا تغير في الرجل الذي عاش وعاش ورافق ولا يزال هذه الاحداث الكبرى التي جرّبت فيها كل انواع الاسلحة إن لم يكن هو بمواجهتها ابدأً متسلحاً بسلاح الموقف. يصعب على المرء أن يقارب هذه الحقبة بما فيها من ملامح السوء احياناً وانوار الامل أحياناً اخرى دون أن يذكر غبطة البطيريك في مواقفه شبه اليومية عبر إطلاقاته الاعلامية والشخصية او عبر بيانات المطارنة الموارنة او في عظاته او في رسائله المتكررة او بأعمال السينودس من اجل لبنان واخيراً بالسينودس الماروني الذي عقد اخيراً.

وبالفعل، خرج المسيحيون والموارنة على وجه خاص ولكن أسوة بسائر اللبنانيين منهكين من تجارب الحرب والفتنة كما وجدوا أنفسهم في بيئة اتصفت بالتغيير وبتبدل تعاطي السياسات الدولية معها. فالولايات المتحدة لا تعارض الهيمنة السورية، وأن المسألة اللبنانية مرتبطة بمؤتمر السلام والخوف أن يشكل لبنان جائزة ترضية. فبالاضافة الى الجرح النازف في فلسطين، تحول لبنان الى ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الاقليمية ورأينا هذا البلد الصغير نقطة الصراع بين هذه القوى الاقليمية، كما رأينا اللبنانيين يلعبون لعبة الخارج ضد الشريك الوطني. في هذا الخضم من الاحداث المأسوية غاب الزعماء المسيحيون التاريخيون الذين عن قصد او غير قصد قادوا المسيحيين الى هذه الحالة.

إلا أن هذا البطيريك ظلّ بمواجهة هذه الظروف والاحداث مأخوذاً بفكرة لبنان ومعناه، مطبوعاً بمسألة العيش المشترك، فما هو خير للبنان هو خير للمسيحيين وليس العكس، مسكوناً بهاجس الوحدة الوطنية، مشغولاً ابدأً بتقريب الآراء وجمع الجهود لكي يبقى لبنان كما أراده أسلافه، للموارنة فيه مركزهم

<sup>(1)</sup> في اللقاء التكريمي الحواري الذي تنظمه جامعة سيدة اللويزة بالتعاون مع مؤسسة البطيريك نصر الله صفيير بمناسبة 20 سنة على انتخاب غبطة البطيريك مار نصرالله بطرس صفيير بطيريكاً على انطاكيا وسائر المشرق للموارنة، 2006/04/19 - بكركي.



دون إنكار حق الآخرين في ادوارهم، فلم يُشعر القواعد الشعبية الاسلامية أن نضاله لا يشملها وهو بذلك يؤدي دوره في الدفاع عن الكيان اللبناني ومقوماته.

السيادة والحرية والاستقلال والقرار الحر والعيش المشترك تلك هي الأقانيم التي طغت على مواقف غبطة البطريرك. وهي القاعدة الثابتة التي ما انفك يطالب بها ويعمل لتحقيقها داخلياً وفي المحافل الدولي. لطالما تساءلت عن معنى هذا الاصرار على تحقيق السيادة والاستقلال والقرار الحر والعيش المشترك. الى وقت كان بعض الزعماء السياسيين يتسابقون في اخراج لبنان من معناه وبيع المواقف للخارج حتى على حساب السيادة والاستقلال والقرار الحر. حتى أن هذه المطالبة لم تكن موضع إجماع في الساحة السياسية المسيحية لأن الارتباط بالخارج ليس وفقاً على طائفة دون اخرى، فبدا البطريرك من خلال مواقفه حارس الكيان الاخير على ما يصفه الصحافي الكبير طلال سلمان. إذا كان هذا سلوك البطريرك خلال الحقبة السابقة فأى دور ينتظره اللبنانيون في المرحلة المقبلة.

وبالفعل، إن تراجع "القوة المسيحية" في المشهد اللبناني وانسحاب هذا الضعف على الوجود المسيحي في المشرق يحتمان على المسيحيين اعادة النظر بالمارسات السابقة وضرورة التركيز على سلسلة من المواقف والاجراءات التي تستدعي وقف الضرر اولاً بغية التأسيس لمرحلة جديدة تعطي الامل ليس فقط للمسيحيين، بل ايضاً لسائر اللبنانيين والعرب ذلك أن اي خطأ في الحسابات السياسية لدى الفريق المسيحي في لبنان ينعكس سلباً على اوضاع المسيحيين في المشرق العربي.

ولعل البطريرك صفير هو اول من أطلق الموقف اللبناني المطالب بالسيادة والحرية والاستقلال والقرار الحر طيلة عقد من الزمن، وقد لاقاه المسلمون اليوم بهذا المطلب حتى ولو متأخرين، مما سهل رحيل القوات السورية من لبنان لأن هذه المطالبة مهما اكتسبت من أهمية فإن اقتصارها على الفريق المسيحي يبقها قاصرة على تحقيق غايتها لولا تجاوب المسلمين والقسم الاكبر منهم ليصبح هذا المطلب مطلباً وطنياً ضاغطاً لقي صداه لدى القوى الفاعلة في العالم. وأدى تحرير لبنان وترابه الوطني أسوة بموقف اللبنانيين الجامع ضد الاحتلال الاسرائيلي واحتضان المقاومة مما عجل في تحقيق التحرير من العدو الاسرائيلي.

ولعله مدعو اليوم اكثر من اي يوم مضى الى ضرورة مساعدة بعض المسيحيين للخروج نهائياً من عقد الانعزالية والاقليّة والتهميش وحتى الحنين الى أمجاد غابرة والتعامل مع الواقع الجديد بالكثير من المرونة والواقعية. وهو محط ثقة كل المسيحيين وسائر اللبنانيين في أداء دوره الطليعي في حفظ صيغة العيش المشترك التي لم تغب يوماً عن خطابه مشروطة بالحرية طبعاً.

والبطيريك مدعو ايضاً لتشجيع المسيحيين استعادة دورهم الرائد بعد الاتّعاظ بتجاربيهم السابقة وهو لا ينفك يدعوهم الى ذلك في تقديم خطاب جديد متجدد يستأنس بما ورد في الارشاد الرسولي تجاه العرب والمسلمين ومساعدة هؤلاء على اجتياز المرحلة الصعبة التي يمرّون فيها وقد وضعتهم في أزمة مع كل الحضارات والثقافات وبإزاء الجميع متقابلين وحياناً متخاصمين ومتقاتلين. إن المسيحيين مدعوون للسعي دون كبرياء لمصالحة المسلمين مع الحداثة وتقديم نموذج في العمل السياسي والحيوية الثقافية والفكرية للمسلمين فيحافظون على تنوعهم وعدم السماح بالوقوع بمساوئ الأحادية كما وقع سواهم من الطوائف اللبنانية. إن سعيها يجب أن يتوجه الى درء مفاصد الأحادية السياسية والفكرية والثقافية التي ربما تحافظ على حقوق الطوائف في فترة من الفترات إلا أنها ايضاً تجلب الضرر لنفسها وسواها من الطوائف وقد شاهدنا هذا الاختناق في العديد من الطوائف التي توسلت هذه الاحادية.

إننا نواجه الامراض والتحديات نفسها وفي مقدمتها التطرف والغلو، حالة الغليان في المنطقة، تصادم الحضارات، المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والمالية، وغياب الحرية وسوء الانظمة والتسلط والقمع بما يغيب الديموقراطية والعدالة والاطمئنان. شعر المسلمون او غالبيتهم لزمّن مديد أنهم اكثر التصاقاً بالعروبة على حساب لبنانيتهم وتمسكهم بقضايا أمتهم وعلاقتهم الخاصة بسوريا ومناصرتهم للقضية الفلسطينية حتى ولو كان هذا على حساب المصلحة الوطنية اللبنانية ولمرة في تاريخهم تخلوا عن هذا الشعور واستعادوا تمسكهم بهويتهم الوطنية اللبنانية وقدموها حتى على القضايا العربية. وعض أن يهّل المسيحيون لهذا التبدل الجذري في الموقف الاسلامي ويلاقوه بالحماسة لكي تبنى الشراكة الوطنية اللبنانية على قواعد صلبة نرى قسماً من المسيحيين متردداً في هذا التلاقي مشغولاً باستعادة مجد غابر لن يستعاد، مسكوناً بشعور تحيّن الفرصة للانقضاض على صيغة الحكم التي قبلها البطيريك في وثيقة الوفاق الوطني شرط أن يصار الى تطبيقها بنزاهة وعدالة وفق روحها ونصّها، مقدمين بعض المصالح الشخصية على مصلحة المسيحيين العامة التي لا وجود لها خارج سياق صيغة العيش المشترك وبالرغم من أن هذا التحول قام على دم الشهداء.

إنني أتفهم هواجس بعض المسيحيين ورغبتهم في مزيد من استعادة الدور السيادي والقيادي في لبنان. إلا أنني وبكل صراحة وأمل أن يتسع صدر سامعيّ لكلامي، لا استطيع ان أفهم هذا السعي المتعمد لتقويت فرصة تاريخية تكاد تكون الوحيدة في لبنان منذ قرون للتأسيس لهوية وطنية جامعة وتقديم المصلحة اللبنانية على ما عداها تحقيقاً لمشاريع شخصية وطموحات غير منطقية.

إنني اتفهم بعض التخلي للفريق المسيحي لديناميتهم في الحياة السياسية وربما كان مردّ ذلك الى تعبهم او تراجعهم بسبب الحروب التي شنوها ضد الآخر او بسبب الحروب الكثيرة التي شنت

عليهم ولكن أيضاً بسبب انقسامهم ونشنتهم وضياع بوصلة بعض قياداتهم وتقديم المصالح الفئوية على الخير العام. تابعوا معي مشهد الاحتكاكات اليومية في الجامعات والفرقة السائدة في صفوف الشباب على شعارات لا تقدم ولا تؤخر وضياع التوجه الواعي لمصلحة الجماعة في وجودها وحريتها وحفظ دورها.

وها أنني من موقعي أرجو هذه الفئات التخلّي عن هذه السياسات التي لا يمكن وصفها الا بالانتحارية. فنحن حريصون على الوجود المسيحي الحرّ لأنه هو الذي يعطي لبنان معناه الخاص وهذا المشرق تنوعه الحضاري.

إنني من موقعي الدرزي وذلك نتيجة حياة طويلة مشتركة، أو من أن للمسيحيين دوراً مهماً في بعث لبنان كصيغة حضارية وكرسالة للانسان وتمكينه من أن يشكل عاملاً محركاً في المنطقة العربية. إن تاريخنا تأسس على صداقة دائمة، وتفاهم أحياناً صعب إنما أيضاً على قاعدة الاستحالة في التباعد. إن فترات التوافق بيننا أهم بكثير من فترات الاختلاف والتباعد والدروز بغضّ النظر عن المواقف السياسية ينتظرون من المسيحيين وبطيريكهم استعادة الحياة المشتركة في الجبل وتعزيز فكرة التعارف والتقارب مع الآخر المختلف.

إنني أشعر احياناً كثيرة مع معاناة البطريرك في أن الجماعة المسيحية تظهر احياناً كثيرة عدم استفادتها من تجارب التاريخ والماضي وهذا ليس وفقاً عليهم كما أشعر معاناته في التفرقة والنبد ومحاولات الالغاء في الصف المسيحي وتفرقهم عند كل منعطف لا سيما تلك الرئاسة الاولى التي كثيراً ما ضاعت الحقوق بسببها: قاتل الله هذه الرئاسة وأذية المسترئيسين. حتى لتكاد هذه الرئاسة تسقط دون أن تجد من يمنع هذا السقوط حتى في الصف المسيحي إلا اذا صبت باتجاه مصلحته الشخصية. ولعلها المرة الاولى في تاريخ لبنان تبلغ فيه هذه الرئاسة هذا المبلغ من الضعف والوهن، واللبنانيين بدأوا يعتادون العيش بدونها وبدون من يتولاها، وبعض المسيحيين الذين يقع عليهم وباستطاعتهم استدراك الضرر لا يبادرون بحجة عدم ضمان توجهها نحواً معيناً. كما أعرف قلقه تجاه النزوح القسري للشباب اللبناني عموماً والمسيحي خصوصاً. ومن هنا دعوته الى تشجيع هؤلاء على البحث عن مستقبلهم في لبنان وليس في أميركا وأستراليا. ليس المطلوب أيها الاخوان نسيان الماضي بقدر ما أن المطلوب هو الخروج من حالة الجمود النفسي للتطلع الى الواقع وجهاً لوجه.

قيل أن من قواعد الاصلاح في لبنان إبعاد رجال الدين عن السياسة والعكس صحيح، ولكننا نرى أن خوض البطريرك غمار السياسة كان سداً لفراغ او واجباً تاريخياً فرضته عباءة البطريركية وكرسي بكركي. إنني أزعج أن غبطته لم يشذ عن المسار التاريخي لأسلافه في التعبير عن المواقف

الوطنية التي تدافع عن لبنان في هذا الشرق الذي ما انفك يغلي بالتناقضات والاحداث الدامية منذ قرون. لكن هذا البطيريك تحديداً كان مدعواً الى دور اكبر من دور أسلافه في تمثيل الزعامة السياسية للمسيحيين بالاضافة الى الزعامة الروحية.

البطيريك صفير هو من قامه الرجالات الكبار الذين أنعم الله بهم على لبنان في وقت عزّ فيه رجال الدولة. لا أحابي إن قلت ذلك من موقعي فالمصالحة التي اجراها في الجبل مع الدروز ومع الزعيم الوطني الكبير وليد جنبلاط أنهت حقبة سوداء في تاريخ العلاقة الدرزية المارونية وفتحت آفاق المصالحة الوطنية التي تجمع الجميع، جميع اللبنانيين الى أية طائفة ومنطقة انتموا. هي كانت الدعامة واللبننة الاولى في هذا البنيان الواعد. وقد انضم اليها لاحقاً بعض الطوائف فأست لحالة وطنية جامعة هي الامل في مستقبل لبنان.

لكننا نخشى على وحدتنا في هذه الايام، لأن القامات المفروض فيها أن تكرس هذه الوحدة ملتية بمصالحها الآنية. من هنا دعوتنا الى البطيريك ألا يتخلى عن دوره في ضبط ايقاع العمل الوطني لأن الحاجة ماسة الى دوره الجامع والى فكره النير ولبنان يدعوه الى بذل المزيد. وهو كما عودنا لن يتأخر، واسمحو لي أخيراً أن أتوجه بالتهنئة لصاحب الغبطة على مرور 20 سنة على تبوئه سدّة بكركي، فإلى سنين عديدة يا سيد إن شاء الله.

أتوجه بالتحية الى غبطة البطيريك الذي يشكّل عقل اللبنانيين، وليس كثيراً علينا إذا أطلقنا عليه في هذا الجو المفعم باللاعقلانية بما يظهره هو من تعقل وحكمة لقب شيخ عقل اللبنانيين.

القسم الرابع  
تأملات بالقيم الايمانية  
"الله يحدثك، أنت تحدث الله"

## "الايان يعنى، والروحانية تجدد قيمة الانسان" (1)

الروحية والاخلاقية والالتزام بها. ما أوجنا في هذا الوقت الى اعادة الاعتبار الى هذه المفاهيم حيث الجنوح الكبير نحو التمسك بالسياسات والمصالح ونسيان الايمان لمصلحة القشور الدينية والممارسات السطحية الطقسية التي لا علاقة لها بالايان الحقيقي. مما يحيد بالدين عن هدفه الاسمي في تعزيز الكرامة الانسانية لمصلحة الالغائية والاقصائية.

المسلمون والمسيحيون يتشاركون بالكثير من القيم الروحية والاخلاقية، وبالرغم من هذه الشراكة فإنهم ينقسمون فيما بينهم وكذلك هم منقسمون داخل كل طائفة ودين حتى ليخال المرء أنه إزاء مواجهة مفترضة دائمة يتحصن خلالها المتطرفون من كل جانب.

ليس كافياً الحديث عن القيم الروحية والاخلاقية إذا لم يكن هناك التزام بها.

وبالفعل، إن ما نشهده في وطننا ومنطقتنا يدفعنا الى القول أن صوت الانقسام والعنف يعلو اليوم للأسف على ما عداه. لكن هذا الوضع ليس محتملاً ونهائياً وذلك أننا نأمل دوماً في التغلب على مشاعر الخوف بالايان وليس بالتمسك بالطائفية. ونحدد اسباب ما يجري حالياً على مستويين: الاول نفسي وثقافي والثاني سياسي.

ويندرج تحت النوع الاول من الاسباب موضوع صدام الجهالات (choc of ignorances)، الجهل المتبادل لمعتقد الشريك الآخر من جهة والايديولوجيات غير المحددة من جهة ثانية، وفي هذا السياق لعلنا نطرح موضوعاً مهماً يشغل مواقع الحوار كافة وهو موضوع الدين: اي دور للدين في هذه المواجهات؟ وهل أن الدين هو عامل جمع أم سبباً للتفرقة والنزاع؟ ولا نغالي إن قلنا أن استعمال الدين في السياسة يشكل اساءة للدين وللسياسة معاً كما أن استعمال السياسة في الدين يشكل عائقاً أمام تحقيق السلام والتضامن.

أما السبب الثاني فهو في الحيز السياسي كما الحرب التي وقعت على لبنان والمشكلات اللبنانية الداخلية المستعصية ولا ننسى البيئة التي نعيش فيها ضمن منطقة الشرق الاوسط: الحرب في العراق والاحتلال في فلسطين والمواجهة الدولية مع ايران وحصار سوريا.

إن موضوع البحث يتناول إذن جدوى النقاش حول القيم وحول سوء الفهم المتبادل طالما أننا نعرف جيداً أن المشكلة الرئيسية في هذه المنطقة، هي الصراع العربي الاسرائيلي كجوهر كل النزاعات والآلام. ولعلّ فشل الاسرة الدولية في معالجة هذه الازمة أدى الى تراجع فعالية القانون الدولي في

(1) في مؤتمر "الالتزام بالقيم الروحية والاخلاقية" بدعوة من كاثوليكوس الارمن الارثوذكس لبيت كيليكيا قداسة الكاثوليكوس آرام الاول، انطلياس، الاحد في 2006/11/12.

ايجاد حلول منصفة وعادلة تضع حداً لهذه المواجهات. ولعلنا هنا ندعو الى السعي مجدداً لتحقيق أحد أهم الاهداف لاستعادة الهدوء في هذه المنطقة وهو ايجاد السبل الآيلة الى اعادة الاعتبار للقانون الدولي وتفعيل دوره.

اذا كانت السياسة عنصر تفرقة - وكانت لها الكلمة الفصل - فأى دور للقيم في هذا الصراع. لعلنا ندرك امكانية وجود قيم اساسية مشتركة نستمدّها من الاديان السماوية وبخاصة من المسيحية والاسلام كاحترام الانسان كقيمة بذاتها والكرامة الانسانية. وفق هاتين القيمتين تجتمع الاديان وربما تفاوتت تعلق الاتباع من كل دين وداخل كل دين بهما.

كما تتفاوت درجة التعلق من قبل اتباع الاديان بقيم التسامح والرفقة Compassion and Tolerance. إن هذا التفاوت يترتب نظرات مختلفة الى الانسان من حيث أنه قيمة فردية جعلت الاديان من أجله وليس هو من أجلها.

إن سوء فهم البعض لهذه القيم، ونحن أشدّ ما نكون بحاجة اليها في مجتمعنا اللبناني والعربي المتنوع يؤدي الى اعتبار التسامح منة من فئة لمصلحة فئة اخرى. كما تعلق بعض الاصوات في المشهد اللبناني استكباراً على الآخر المختلف وتهديداً للسلم الاهلي، وفي المشهد العربي استعلاء بعض الفئات الاسلامية تجاه شركائهم المسيحيين، وفشل بعض الانظمة في التعاطي معهم مما يهدد قيمة اساسية تفوق برأيي أي قيمة اخرى هي قيمة العيش المشترك التي تكسب لبنان معناه والعالم العربي جوهره ومبناه. كما أن قيمة الرفقة Compassion مغيبة في تصرف وسلوكيات بعض الفئات في لبنان والعالم العربي بحيث أن الحديث عنها يؤدي الى استثارة شعور الغلبة والالغاء والاقصاء تجاه الآخر المختلف ايضاً وايضاً.

إن الالتزام بهذه القيم يختلف بين فئة واخرى كما أن تفسيرها والتعبير عنها يتفاوت ربما بين منطقة ومنطقة اخرى وحتى داخل كل منطقة. وهذا دليل صحي على حق ممارسة النقاش والتعبير الديمقراطي الحرّ. واذا كانت بعض هذه القيم مسيطرة في مجتمع معين الا أنها لا تحوز الاجماع دائماً. إن مقتضيات العيش المشترك لا تجيز لنا البقاء في مجال التفسيرات المختلفة ليس فقط على الصعيد الوطني إنما ايضاً على الصعيد الدولي. إن هذه القيم قد لا تلائم مصلحة هذا الشخص او ذلك او هذه الامة او تلك.

إن العولمة وتطور الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية لم تؤدّ الى سعادة البشر بل الى المزيد من التسابق والتزاحم بين الحضارات والثقافات، وحتى محاولة الغاء خصوصياتها كما بين الاديان ايضاً. يكفيننا ما نراه من محاولات بعض الكنائس الاميركية في غزو مناطق ليس فقط

مناطق غير مسيحية وهذا امر مفهوم ولكن بصورة أخصّ مناطق حيث المسيحيون غالبية كما في أميركا اللاتينية وروسيا وسائر بلدان أوروبا الشرقية وبعض التجمعات في منطقة الشرق الأوسط وتسخير الامكانيات المالية الضخمة لتحقيق هذا الهدف وربما ايضاً تشير في هذا السياق داخل الجسم الاسلامي ايضاً.

إن هذا التغيير الصارخ في القيم الانسانية واستخدام الدين كوسيلة من وسائل السيطرة والتسلط في يد الاقوياء يضيف على الوضع المزيد من التعقيد، ويساهم في اضعاف مؤسسات المجتمع الدولي ويجعلها قاصرة عن معالجة القضايا والمشاكل الشائكة كتعطل دور الامم المتحدة في قضيتي فلسطين والعراق مثلاً.

لا حل في منطقتنا الا بالعودة الى القانون الدولي على الصعيد السياسي والى القيم الروحية والاخلاقية على صعيد الايمان. وذلك لا يتم الا بالعمل من قبل الحكومات باتجاه المجتمع المدني على أن يكون اطار النقاش متصلاً بجميع جوانب العلاقات الاسلامية المسيحية من نواحيها الثقافية والاجتماعية والسياسية وضمن سياق ثابت. لعنا نخرج باقتراح وضع شرعة مشتركة للقيم الاسلامية المسيحية تكون، الى جانب الشرعة العالمية لحقوق الانسان، مظلة جامعة للبنانيين يتحلّقون حولها في اوقات السلم والتآلف، وهي طويلة تاريخياً، ويركنون اليها كأساس ضامن لحل خلافاتهم اوقات الشدة وهي قصيرة قياساً بالاولى.

دعونا نتمسك بالروحانيات. لعنا نحتاج الى هذا الجو الروحاني في خضم الانقسام السياسي. الايمان يعني ويعين، والروحانية تجدد قيمة الانسان.